



الجدية الذي أكرم ابن الإنسان بكرامة النطق وفضله بتلك المعة الكرى على سائر الخلق ي وجعل له آية العقل سب تجانه بلمناط حيانه ي وصلى الله ، وسلم على سيدنا محد أشرف كلموجود يه وعلى آله وأصحابه أهل الكرم والجود (وبعد) فهذاشر حلقسم المنطق من كتاب التهذيب المنسوب الى العلامة الناني و سعدالملة والدين مسعود بن عرالتفتاز اني و أحد علماء القرن النامن الهجرى رحه الله تعالى ألفته بباعثين والاول سؤال أحد الطلبة الذى حله عليه رغبت في كتاب جامع بين التلخيص والتعقيق حرصا على زيادة النقع وعموم الفائدة لاخوانه طلبة العاوم واغنائهم عن مراجعة الحواشي وليكون تذكرة لأولى الدرابة من أفاضل العلوم وأهل النظر عالثاني تنبي الطالب ين لهندا الفن على مواضع غلط فهاالمتأخرون ولايفهم المنطق على التعقبق الابعقيقها وسميته وتنو برالمشرق شرح تهذيب المنطق وبالله أستعين قال المنف (بسم الله الرجن الرجم) أي اسمه تعالى أولف مستعينا واسم الشئ مايعرف به وأسهاء الله دلائل دانه وصفانه وأفعاله يه الرحن هو المنعم بالنم الظاهرة كنعنة السار أوالمنع بحميع النع على الاطلاق ، والرحم هو المنع بالنعم الدقيقة أعنى الخفية وهي النعم الاخروبة التي رأسها وأساسها نعسمة الاعمان ولسمعى الدقيقة الحقيرة كانوهمه الجهور في تنبيه له تقديم

المتعلق في السملة على الفعل كاقدرناه بشير الى حصر الاستعانة في اسم الله تعالى وهذا بنبئ عن أحد أقسام التوحيد الثلاثة أعنى توحيد الافعال (ألجد افتنم كتابه بالتعميد بعد الشمية افتداء عنزل القرآن وامتثالالقوله صلى الله عليه وساتخلقوا بأخلاق الله ي والجدهو الثناء الجيل على الجيل الاختياري من فضائل أوفواضل والمدح أعم وقيسل هومن ادف لاختصاصه بالاختياري أيضا * وههناسؤال مشهور وهوان تغصيص المحود عليه بالاختياري يستلزم أنلا يكون ثناء الله تعالى على صفاته الذائية كالعلم والقدرة حدا وليس الام كذلك * وأجيب بأن المراد بالاختيارى ماهو أغم من الحقيق والذي عزلت وهذه الصفات كذلك لاستقلال الذاتفها وعندم احتياجها فهاالى أحرانارج ومن الناظر بن من أجاب بناءعلى انهاموجبة عن الذات بأن المراد بالاختيار هنا القدرالمشترك بين الختار والموجب وهوكون الفاعل بحيث انشاء فعل وإن المنشألم يفعل أوان المراد بالاختياري الصادر عن ذات المحتار سواء كان الصدور بالاختيارا وبالاجعاب ومنهم من جوز وصدو رالصيفات عن الدات بالاختيار وعلى مذهبه يندفع هذا السؤال به فان قلت اذن بازم هذا القائل التزام حدوثها وهوشنيع جدا موقلت انهأجابعن ذلك بأنه لا يازم من سبق الاختيار حدوث المسبوق لجوازان يكون السبق ذاتبالازمانيا ومهممن أجاب التزام كون مثل مذا الحد مجاز بالاحقيقيالكون الصفات مبادئ أفعال اخسارية أو الكونها عنزلة الافعال الاختيارية وهذا وألفى الحدالجنس أوللاستغراق واللام في لله الاستعقاق والجله مفيدة الحصر استعقاق الجودية في الله تعالى يدوقد وقع على ذلك اجاع العقلاء لوجهان يو الاول انه لاتأثير لغيرالله استقلالا بالاتفاق * الناني انه ليس تم دوا ختيار حقيق الاالله سيصانه وتعالى (الذي ت أحدانا) المداية الدلالة الموسلة إلى المطاوب أعنى الاعان أوطر يقده و بعبارة أخرى هي الانصال * وقبل الدلالة سواء وصلت بالفعل أم لم توصل وأو ردعلي التقسير الاول قوله تعالى ﴿ وأما عودفه بناهم فاستعبوا العمى على الهدى ﴾

وقديجاب بأن المعنى وأماعو دفأوصلناهم بالفعل فارتدوا أوأن الممنى وا فأوصلناهم بالفعل بومأخذ العهدعلى بني آدم فالتمر وا العمي على الهدي بعد نزولهم الى الدنياومن الشواهد على صحة هذا المعنى قوله تعالى ﴿ ومايضل به الا الفاسقين الذبن ينقضون عهداللهمن بعدميثاقه م الآية ومن العجيب أن في هـنده الآية الموردة على مذهب الايصال مايؤ بده حيث قو بل فها العمى الذي حوالضلال فعلابالهدى عدوهده المقابلة دليل على ان المرادبالهدى هناالايصال بالفعل حتى بتناسب المتقابلان عوفى الآية معسني شريف دقيق الأعلى أرباب الغوص فيأسرار المعقولات وهوان الانسان بعدتمام انسانيته تفيض عليسه المداية حقيقة ولكنه مخدرعنها بالاشغال الحسية والاعمال البدنية ولذاقال تعالى وهديناه الجدين وقال ﴿إناهديناه السيل إماشا كراواما كفورا ﴾ وبعد هذا كلهان فرضناان هذه الآية جاءت فهاالهداية لاعمى الايصال فهل ينكر مجينها عدني الايصال في الآيات العديدة التي تكاد تخرج عن حد الاحصاء ولوشئت لالقيت السمع الى هـ فده الآيات الآتية ﴿ والذين جاهدوا فينالنهدينهم سبانا وان اللهلع الحسنين ﴾ _ ﴿ ذلك الكتاب لاريب فيهمدى للتقين ﴾ _ ﴿ انك لاتهدى من أحبب ولكن الله بهدى من بشاء كه - والله يدعوالى دار السلام * - ﴿ و بهدى من اشاء الى صراط مستقيم * - ﴿ وأنزلنا اليك نورانهدى بهمن نشاءمن عبادنا ﴾ _ ﴿من بهدالله فالهمن مضل ﴾ _ ﴿ من يضلل الله فلاهادى له الى غير ذلك يوقد أور دعلى التفسير النانى قوله تعالى المنى ان الدلالة وان صدرت غنه كظاهرا لكنانحن المسدر لها حقيقة على منوال قوله تعالى ﴿ ومارميت إذرميت ولكن اللهرى ﴾ ومن تأمل حق التأمل وعلمسب نزول هسده أيغن بأنهلا بمكن ان يكون معناها كاذكر وانها صر معة لا تقبل التأويل في معنى الايصال على فان قال قائل نلتزم ان استعمال الهداية فها مجازى يه قلنا الجاز خلاف الاصل وكيف يكون الاستعال في الايصال مجازيا

ال الده الحكارمن موارد الاستعمال في الدلالة على سواء الطريق إلى أي . والطريق المستوى أوالطريق الذي هو الوسط بين الافراط والتفريط فعلى . الأول لفظ سواء مصدر معنى استواء وعلى الثاني معسني وسط وعلى كل فالمرادبه دبن الاسلام وملة ابراهم وقيل المرادبه الواقع عموماليشمل العقائد الكلامية والقواعد المنطقية (وجعلانا التوفيق خير رفيق) الظرف امامتعلق بالفجل قبله على حدماقيل في قوله تعالى ﴿ وجعل لـكالارض فراشا ﴾ وامامتعلق بلفظ رفيق يكون تقديمه مع كونه معمولا للضاف أليه لان يتوسع في الظروف عما لابتوسع به في غيرها يه تم التوفيق ضداخذ لان وهوعندا كثرالمتكلمان خلق قدرة الطاعة في العبدوعند بعضهم هو خلق نفس الطاعة مد وقد يقال هو بعث العبدالى الخبر وانهامن همته اليه بخلق دواعيه فيه وغلق أبو اب ضده عليه وقيل هوتقريب الاستعدادوتقويته يه وعندبعضهم هوجعل التدبيرموافقاللتقدير وهو واللطف والعصمة مترادفة عنسه الاشاعرة يو وقيسل العصمة عسهم خلق الذنب يه وقبل صفة لا عكن معها اقتراف الذنب هذا يه ومن المطلعين على كتب الخكمية من قال ان الملكة التي بها الامتناع عن الذنوب بسهولة ويسران كانت مكتسبة فهى العدالة والافهى العصمة التي هي بعض خواص أرباب الحدس والقوة القدسية من الانساء صاوات الله عليم ومن الحرفاء من قال انهام ضمون قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وبذاتكون من صفاته تعالى الخاصة _ هذا والتوفيق عندأهل الاعتزال منهالالطاف والخذلان منع الالطاف واللطف عندهم مابه بختار المكف الطاعة أومايقر به اليها يه والاول سمى اللطف المحصل بدوالثاني المقرب (والصلاة والسلام) قال الجهور الصلاة من الله الرحة وبن الملائكة الاستغفار ومن الانسان الدعاء وقيل هيمن الله الرحة ومن غيرهم الدعاء * وقال بعض الحققين ليس لهامعني لغة الا الدعاء ولكن الكان من الوازمه ارادة الخير للدعوله وكان المتبادر من المعنى اللغوى للدعاء محال عليه تعالى ، وكلما استعالى ماعتبار مبدئه جاز اطلاقه عليه تعالى ماعتبار عاسه لزمأن يكون معنى الصلاة في حقه تعالى التعطف على المصلى عليه وارادة الخير لهأو افاضة الخبرعليه بالفسعل وعلى قول الجهور فهى مسترك لفظى بين معانى ثلاثة أواثنين يه وقال بعضهم هي مشترك معنوى معناها العطف الا أنه يتنوع بتنوع ماأضيفت الملاة المه فصلاه الله تعالى رجته واحسانه وصلاة غيره طلب الرجة والخبر ـ هذا أما السلام فهولفة الأمان والمراد به هناطلب تأمينه تعالى النسي صلى الله عليه وسلم عما معناف على أمته (على من أرسله) لم يصرح المصنف اسمه صلى الله عليه وسلم تعظياوا جلالا له وتنبيها على أنه فياذ كرمن الوصف بمكان الايتبادر الذهن منه الااليه حيث أن المطلق ينصرف الى فرده المكامل غالبامع ما في ذلك من التأسى بالكتاب العزيز حيث لم يصرح باسمه في آية الصلاة (هدي) امامفعول له بفعل الارسال والمعنى انه تعالى أرسله لاجل أن يهدى به من يشاءه من عباده واماحال من المفعول وحينند فهو بمعنى اسم الفاعل أوباق على المسدرية للبالغة وعلى الاول فالمجازفي الطرف وعلى الناني فالمجازفي النسبة وهوأبلغ (هو بالاهتداء حقيق) الاهتداء هنامصدرالمبني للفعو للان المعنى انه صلى الله عليه وسلم حقيق بأن بهتدى به أى بهتدى الناس به تم الجدلة صفة لهدى (ونورابه الاقتداءيليق) لما كان حقيقة النورانه الظاهر بنفسه المظهر لغيره أطلق عليه صلى الله عليه وسلم النور حيث أنه مهدف نفسه ها دلغيره والجله بعده صفة له ولفظ الاقتداء مصدر المبنى للفعول أيضالأن المعنى انه نوريليق أن يقتدى به أى يقتدى الناسبه والظرف أعنى لفظ بهمتعلق بالاقتداء لابيليق (وعلى آله) أصل آلأهل بدليل بصغيره على أهيل تم بدلت الهاء همزة لكونها من حروف الحلق ثم بدلت الهمزة الثانية الساكنة بالالف على قانون آمن ولكن الآل أخص استعالامن الأهلاذلايقال الالذي شرف في الدنياو الاخرة كاللاسول أوفى الدنيافقط كالمل فرعون فلايقال آلالحجام بخلاف الأهل فانه أعم ولذا اختار لفظ الآل على الأهــلوآل النبي عنرته الطاهرة قال تعالى (انمار بدالله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهر كم تطهيرا) وفي الأنوار آل النبي بنو

هاشم وبنوالطلب وقيل ذرية فاطمة رضى الله تعالى عنها وقيل جيع قريس وقيل أمة الاجابة أوالا تقياء منهم كاأخرج الطبراني بسند ضعيف آل النبي كل تقي (وأحدابه) أحدابه صلى الله عليه وسلم مالمؤمنون الذين أدركوا حدية النبي عليه السلام في حياته يقظة مع الاعان المسقر الى الوفاة (الدين سعدوا في مناهج المدق بالتمديق) مناهج جع منهج وهوالطريق الواضح والصدق المطابقة للواقع ومراده رحه الله عناهج الصدق الأمور التيجاء بها النبي صلى الله عليه وسلموالمعنى الاساوينان أولئك المذكورين من الآل والأصحاب سعدوابسب التصديق بتلك الأمور (وصعدوافي معارج الحق) أي من انب (بالتعقيق) أي بسبب التيقن لتلك المراتب وبالجلة فالظاهرانه أرادبالمناهج والمعارج العقالد الاسلامية أوالعقائدا لحقه مطلقا وعبرعنها أولابالطرق لانهاللعمقل كالمسالك الحسية للجسم ولأنها يودى بعضها الى بعض وثانيا بالمعارج لترتبها ولانها أسباب الكالانساني (وبعد) بعدظرفمبني هناعلى الضم خذف المضاف اليهونية ثبوت معناه وهو النسبة الجزئية كنسبة البعدية هناالبسملة والحدلة ومامعهما (فهذا) الأظهرأن هذه الفاء لاجراء الظرف بجرى الشرط كافي قوله تعالى (واذالم بهندوابه فسيقولون هذاأفك قديم) ولفظ هذا اشارة الى المرتب الحاضر فى الذهن من المعانى المخصوصة المعبر عنها بالالفاظ المخصوصة أومر والالفاظ الخاصة الدالة على المعانى الخاصة سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده اذلاحضور لجموع الألفاظ المترتبة ولالجموع معانبها في الخارج بحيث تسكون · ظاهرة الحسواستعمل الاشارة في المعقول تنزيلاله منزلة المحسوس ولايصر جعلاسم الاشارة النقوش بناءعلى كون وضع الديباجة بعد التصنيف لأمرين الأول وصف الكتاب بقوله عابة تهذب الكلام * الثاني انه لا براد نقوش معينة بلالقدر المشترك فيرجع الأمرالي أن المدلول الأشارى هو الامرالدهني ومن هناده إن أسهاء الكتب من قبيل أعلام الاجناس فتدبر (عاية تهذيب الكلام) أى الكلام المهندب غاية التهذيب (في تعرير المنطق والكلام) أي في المنطق

والكلام المحررين الخالصين من الحشو والزيادة والاخسلال وجهات النقد والظرفية ظرفية الخاص في العام تنز بالاللثمول العموى منزلة الشمول الظرفي أوفى بيان المنطق والكلام والظرفية ظرفية الموصوف في الصفة لماان ذلك السان صفة للسكارم في هذا السكتاب (وتقريب المرام) أي مقرب المرام عاية التقريب فالمدر بمعنى اسم الفاعل ومجو زالتجوزني الاسنادوالمرام المقصد والمرادتقريبه الى الطبائع والافهام (من تقرير عقائد الاسلام) من اماييانية ومابعه هابيان للرام أومتعلقة بالمرام وصلة لهأى تقريب المقصودمن عقائد الاسلامالي الفهمواضافة عقائدالي الاسلام إما اضافة الاعم مطلقاان أريد بالاسلام التصديق عاجاء به النبي صلى الله عليه وسل فتكون البيان وامالامية ععنى عقائداهل الاسلام على طريق المجاز المرسل أومجاز الحذف (جعلته تبصرة) أي مبصراو بعقل التبوزفي الاسناد وكذا قوله تذكرة (لدى الافهام) بكسر الممزة بمعسى تفهيم الغير اياه أى جعلته تبصرة للبندى عنسد تفهيم الغيراياه (وتذكرة لمن أدادان يتذكر من ذوى الافهام) بفتم الممزة أى عال كونه أى أعنى المتذكر من ذوى الافهام فالظرف حال من فاعل يتذكر وهذاأنسب من تضمين يتذكر معنى الأخذوجعل الجارصلة لهلان الذي يلائمه المتذكرهو المنتهى لاالمبسدى كا أن الأمر بالعكس في التبصر (سيا الولد الاعز) أي لاسيافلفظ المقدروسي بمعنى مثل وماز الدة أوموصولة أوموصوفة هذا أصله تماستعمل بمعنى خصوصا وعسده التعامن كلات الاستثناء وتعقيقه انه للاستثناء من الحكم المتقدم ليعكم عليه على وجه أتم يحكم من جنس الحسكم السابق وفيابعده ثلاثة أوجه الرفع على الخبر به والجله صله أوصفة والنصب على الاستثناء والجرعلى الاضافة (الحق)أى الشفيق (الحرى بالاكرام) أى اللائق به (سمى حبيب الله عليه التعية والسلام) أي المسمى بمحمد (الأزال المن النوفيق قوام) أي ما يقوم بهأمره (ومن التأبيد) أى التقوية (عصام) أى ما يعفظ به نفسه من الزلل (وعلى الله التوكل) أى الاعتماد (و به الاعتصام) أى الحفظ والمراد انه يعتمد

على الحقو يستعين به لا بغيره و بقسك بعبل امداد وحفظ

(ألقسم الاول) أى الجزء الاول من جزئى كتاب التهذيب المذكورسا بقا (فى المنطق) الظرفية ظرفية الخاص فى المام فقد أقام الشمولى العموى مقام الشمولى الظرفي هذا أيضا

ومقدمة الازمكاانمقدمة بكسرالدال من قدم عمنى تقدم اللازم كاان مقدمة الجيش كذلك اذهى اسم للجماعة المتقدمة منه أو يفتح الدال لان أرباب التصانيف يقدمون مدلوله اعلى المقصود لاستدعاء مرتبها الطبيعية الى ذلك والوجهان متقاربان وعلى كليما فهي اسم للباحث التي يتوقف الشروع في مسائل العلم عليها أولطائفة من الالفاظ قدمت أمام المقصود لارتباط له بهاوانتفاع بهافيه والاول القدمة العلم والثاني لقدمة الكتاب فالنسبة بينهما ألتبابن وامادال مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب أونفس مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالنسبة بين االعموم المطلق ثمأن المقدمة هنامشتملة على أمور ثلاثة رسم المنطق وبيان وجه الحاجة اليه وموضوعه فهي من حيث ماتدل عليه من الألفاظ مقدمة كتاب ومن حيث المعانى المدلولة لملك الألفاظ مقدمة علم عدوانما كان الشروع في العلم موقوفا على بيان الحاجة لان الشروع في العلم فعل اختياري فلابدأن يعلم أولاان لذلك العلم فائدة ماوالالامتنع الشروع فيه ولابدأن تكون تلث الفائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تعصيل ذلك العلم والالعدشر وعه وطلبه عبثا يعسب العرف وبذا يفسر جده قطعا ولابدأن تكون تلك الفسائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلمإذ لولم تكن اياها لر عاز ال اعتقاده بعد ال وعفيه لعدم المناسبة بينهما فيصرسعيه في طلبه عبثا وفي نظر و صلالا وأما اذاعم الفائدة المعتدبها المترتبة عليه فانه تتكمل غبته فيه ويبالغ في تعصيله كاهوحقه وبزداد ذاك الاعتناء بعدالشروع بواسطة مناسبته لتلك الفائدة ي واغا كان الشروع في العلم موقوفا على تعريفه لان الطالب لولم يتصور ذلك المرأولالما كانعلى بصيرة في طلبه واذاتصوره برسمه حصل له العلم الاجالى

بمسائل ذلك العلمحتى ان كل مسألة من ذلك العلم تردعليه يعلم انهامنه يوا عانوقف الشروع على معرفة موضوع العملان العماوم لاتهايز زيادة غيز الابتايز الموضوعات فانعلم الفقه مشيلا انما امتازعن عيلم الأصول بالذات لار موضوعهمامما بزان فلولم يعلم السارع ماهوموضوع العلم لم يتميز العلم المطاوبله زيادة عبز ولم يكن عنده في طلبه زيادة استبصار وقولنا زيادة عبز نربه عبزا أعلى وأنورمن غيرهمن ضروب النميزات وذلك لانه عيزذاتي ولما كان بيان الحاجة الى المنطق جمعه متوقفا على معرفة انقسام العلمالي قسمين المشهورين بدأ بتقسمه الهمافقال (العلم) أى الحادث الحصولي وهو الصورة الحاصلة عند العقل المنتزعة من الموجود الخارجي لامطلق العلم الشامل للمحضوري والقديم فان الاول كله بديهى والثاني لا يوصف ببداهة ولا كسب يوالفزق بإن العلم الحصولي والعلم الحضورى أن العلم بالأشياء يكون على وجهان يد أحدهما يكون بحصول صورها فينفس العالمأوفي آلانهاوهمذا هوالحصولي يوالآخر بعضورها بأنفسهاعنه العالم وهذاهو الحضوري كعلمنا بذواتنا وبالصقات القائمة بها إذ ليس فيهار تسام بلهناك حضور المعاوم بعقيقته لاعثاله عندالعالم وهذا أقوى من الحصولي ضرورة ان انكشاف شئ عند آخر لاجل حضوره عنده أقوى منانكشافه عنده لاجل حضور مثاله وظله

المرابعة المرابعة المسكالالمشهورا أورده الشيخ في إلهيات الشفاء وأجابعته قال لفائل أن يقول العم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها وهي صور جواهر واعراض فان جاز أن تكون صور الاعراض أعراضا فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فاهيته لاتكون في موضوع البتة وماهيته محفوظة سواء نسبت الى الوجود الذهني أو العيني فنقول ان ماهية الجوهر جوهر بمعنى انه لو وجد في الحارج كان لافي موضوع وهذه الصفة موجودة لما المية الجوهر المعتولة فانها ماهية من شأنها أن تكون موجودة في الاعيان لافي موضوع أى ان

هندالماهية معقولة عن أمروجوده في الاعيان لافي موضوع وأماوجوده في العيقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر أي ليس حد الجوهرانه في العقل الفي موضوع بلحده انهسوا عكان في العقل أولم يكن فان وجـوده في الأعيان ليس في موضوع اله وأجاب بعضهم بجواب آخر لا معنوعن ضعف ومحصوله أن الجوهر بعدما بوجد في الدهن بصير عرضابناء على ان مرتبة الماهية متأخرة عن مرتبة الوجود وتابعة لها اه وأجاب بعض يحقق المتأخر بن من المتكامين بقوله إن الاشساء اذا حصلت في الاذهان معصل لهاوصف لم يكن بحاصل لهامن قبسل و يحمل ذلك الوصف علها فيقال مشلا الانسانية صورة علمية وعلم ولاشك أن المحول في هذه القضية ليس نفس الموضوع ولاذا تباله والالصم حله عليه وقت كونه في الأعيان أيضاضر ورة أن الذات والذاتي لا يعتلفان باخت الف الوجود فهذا المحول عرضي كالكاتب المجول على الانسان فالعلم حقيقة هو ذلك العارض المحول والمعلوم هو ذلك الموضوع وذلك العارض من مقولة الكيف وان كان المعاوم لا يختص عقولة من المقولات العشرة اله بتصرف هذا وفي المقام بعند فوائداً عرضنا عن ذكرها مخافة النطويل ومحلها الكتب الكلامية والحكمية (ان كان) أي العملم (إذعانا) أى قبولا وانقيا داوتسليا من العقل (للنسبة) أي الحكمية . أعنى التي هي مورد الحكم سواء كان الحكم حليا أوشرطيا (فنصديق) أي فسمى في لسان أهل هذه الصنعة بالتصديق وعاصل معنى التصديق ان ادراك النسبة الحكمية على وجه يطلق عليه أى على هذا الادراك اسم التسليم والقبول ومن ههنايط أن مختار المنف من المداهب فيه انه أمر بسيط هو عبارة عمايسمي بالحكوان كان لا يصفق الابتصور الطرفين وذلك المذهب هوالحق لان المقصود من هبذا التقسيم هو تقسيم طرق الكسب وبيانه أن منهاما هو كاسب لنوع مخصوص من العلم هو المسمى بكذا ومنهاما هو كاسب لنوع آخر هو كذا ولا شكأن المكتسب تعقيقامن الفسم الثاني من الطرق هوالحكم فالحكم

تصديق وهاادراك النسبة على وجه بطلق عليه اسم التسلم والقبول هذا اختصار ماأهاده السيد في بيان حقية مذهب الحكاء واعترضه عبد الحكم عايظهر فساده لأقلمتأمل منصف إذمؤداه أن الحاصل بعد الحجة هوالعلم بمجموع القضة رمنهاواذا أضيف ذلك الى أن الحجة هي الكاسبة التصديق نتج من ذلك أن النصديق هو ادراك جميع أجزاء القضية فليقل فخر المحققين على زعمهم أسائل يسأله فائلاهل القضية برمنها حصلت بعدالحجة من نفس الحجة أو مفرداتها تعتاج اذالم تكن بديهية الى كاسب آخر هو المسمى في عرفهم بالمعرف والقول السارج ها اوفى تعبير المسنف عن التصديق عاعبر به اشارة الى أن تقسيم العلاالى التصور والتصادق من قبيل تقسيم الجنس الى الأنواع التي يكون الامتياز الحاصل بشاامتيازاذاتياوأن الامتياز بين هذين القسمين ليس بعسب المتعلق كاوقع لبعضهم إذلاحجر في التصور فجوز تعلقه عاسعلق به التصديق وغيره فلاامتياز ينهما الابعسب الدات وهوالحق عندأرباب المقيق بشهادة الوجدان السادق يوقال السيدفي شرح المواقف انك اذا تصورت نسبة آص الى آخروشككتفهافقدعامت ذينك الأمرين والنسبة بينهم اقطعافاك في هذه الحالة نوعمن العلم تماذاز العنك الشكوحكمت بأحدطر في النسبة فقدعامت تلائالنسبة نوعا آخرمن العلمتاز اعن الاول بعقيقته اه وفي تعبيره اشارة أيضا الىأنه ليس بين طرفي القضية نسبتان احداها النسبة الحكمية والأخرى وقوع تلك النسبة أولاوقوعها كاذهب السهالمتأخرون فتكون اجزاء القضية عنسدهم أر دعة بل بان طرفها نسبة واحده هي انعاد المحول بالموضوع أوعسام انحاده بهمشلا كاهومقتضى كلام المتقدمين فتكون اجزاء القضية عندهم ثلاثة وهوالحق هداوعندمتأخرى المنطقيين ان التصديق مى كبون تعورات أربعة تصورالحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصورالنسية الخركمية المسهاة في لسان طلاب العلمال ومبالنه فالكلامية والتصورالذي هوالحكوذلك انكان الحكادراكا كاهوأحدقولين الفخرالدين الرازى

أومن تصورات ثلاثة والحكم انهم يكن الحكمادرا كاكاهورأى جهور هؤلاء المتأخر بن والامام في القول الآخرله وهـذا المنهب معضعفه عـ اتقدم عن السيد معترض بأنه لا بتأى لاربابه أن بعماوا النصديق فسامن العرا سواءكان الحكم فعسلا أوادرا كاأماعلى الأول فسلان المركب مرس اأفعل والادراك لا يكون ادراكا وأماعلى الثانى فلبطلان الحصر ولمالم يكن للصير إلى أن الحكم فعل وجه وجيه عند التعقيق فال السيد كالمكت لاربابه مانصه توهموا انالحكم فعسلمن أفعال النفس الصادرة عنهابناء علىأن الالفاظ الى يعدير بهاعن الحكم تدل على ذلك كالاسنادوالا يقاع والانتزاع والاعجاب والسلب وغيرها والحق انه ادراك اه وناقشه في هـ نما لنسبة الجلال الدواني الاستبعاده تبوت الوصف بها العلماء أرباب الاراء ولكن للناقشة في هذه المناقشة بجال فسيملن عرف أخلاق المتأخرين وضعف هممهم (والا) أى ان لم يكن العلم إذعانا للنسبة بان لم يكن ادرا كاللنسبة الحكمية أصلا كادراك أحسه الطرفين أوالنسبة الغيرا لحكمية أوكان ادرا كالهالاعلى وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول وذلك لان النقى المسلط على مقيد بقيد صادق على نفى القيد وحده وعلى نفي القيد والقيد معا كاهو معاوم عند الطلاب (فتضور) أي فذلك النوع الآخر الذى اس باذعان سمى تصور اوقد يفرق بوصف فيقال تصور ساذج احتراز اعن أحداطلاقى التصور فانه قديطلق مرادفا للعلم يفال له التصور بالمعنى الأعمومن لم يفرق بينهما قديقع في ارتبال (فوائد) الفائدة الأولى ادراك النسبة الحكمية على وجه يطلق عليه اسم التسلم والقبول وهو المسمى بالتصديق والحكم والاذعان أنواع لأنه إما انكان مع تعو بزالطرف الخالف تعو بزامي جو عاسمي بالظن والافهوالاعتقاد والاعتقاد انلم مكن عن دلسل مع مطابقته للحق فهو التقليدوان لم يكن مع ثلث الطابقة فهو الجهل المركب وانكان عن دليل أو بداهة قبو العلم والمعرفة فالظن والتقليد والجهل المركب والعلم أنواع داخلة عمت جنس التصديق وكذلك التوهم كادراك ان

هنذا الذئب عبدو والتعقل كادراك انهليس وراءالعالم خلاءولا ملاء وكاان للتصديق أنواعا كذلك للتصور فنهتصور المفسرد المنقسم إلى الاحساس والنفيل والتعقل ومنه تصور المركب المغاير لاذعان النسبة الحكمية فنه وهم وهوادراك الطرف المرجوح ومنه شك وتردد ومنه تصو رمفهوم النسبة الحكمية من حيث هومفهوم كلاى بقطع النظرعن كونه حقا مطابقا أولا م الفائدة الثانية إلى العارسار أقسام معوالمسي بالوجود الذهني وربما ذهب من التعقيق اله من علماء السكارم الى نفي هذا الضرب من الوجودوانه مجرد اضافة بين العاقل والمعقول والعالم والمعاوم وذهب عليهم انهلو كان كذلك لسكان من مقولة المضاف الحقيق ولم يقل به عاقل فضلاعن فاضل وترقى آخر ونعن هولاء قلينلافقالوا انهمن مقولة الانف عال ودهب على هولاء أيضا أن مقولة الانفعال من الأعراض السيالة الغير القارة والعلم عرض قار لاسيال ولماراى المحققون من متأخرى المسكلمين ان ماذكره قلماؤهم من الادلة لا ينهض دليلا قاطعاذهبوا الىانباته وقالواانه وجودظلي غيرمتأصل فليس يقتضي صحمة الآثار المترتب على وجود الشئ الخارجي كالاحستراق الصادر عن النار باعتبار وجودهافى الأعيان وانهمن مقولة المكيف ومن أوجمه توجيهات ها القول ماذكره الحقق الشريف في حاشية المطالع وهو إن الصورة توصف بالمطابقة كالعلرواما الفعل والانفعال فلا يوصفانها عد ومن المسكلمين من تأول مذهب جهور قدماء المتسكلمين قال الفاصل السكانبوى في حواشيه على شرح الدواني للتنايس معنى انكار المتكامين للوجود الذهني انه لا يحصل صورة عندالعقل اذاتصورناسا أوصدقنابه لأنحصولها في الواقع عنده بديي لاينكره الاالمكابر وكيف ينكرونه والعلم الحادث مخلوق عندهم والخلق اعا يتعلق بالموجودات بل هو بمعنى ان ذلك الحصول ليس نعوا آخر من وجود الماهية المعاومة بأن يكون لماهية واحدة كالشمس متملا وجودان أحدهما خارجي والأخردهني كالقول بهمشوهفهم لابنكر ونالوجود عنصور

الأشياء وأمثالها وأشباحها لان تلك الامثال والاشباح موجودات خارجية وكيفيات نفسانية عندهم وهي المخاوقة عندهم وانماينكر ون الوجود الذهني عن نفس تلك الاسماء وذلك بشهادة أدلتهم حيث قالوا لوحمات النارفي الاذهان لاحترقت الاذهان واللازم باطلفانه كاترى اغاينني الوجودعن نفس تلك النار لاعن شجهاو منالها فالحق انجهو رالمتكلمين اعاينكرون ماذهب اليه محققوا الفلانسفة منأن الحاصل في الاذهان أنفس ماهيات الاشياء ولم ينكروا ماذهب اليه أهل الاشباح كاصرح به بعض الافاضل في حاشية الخيالي اه أقول وليس من اد الحكاء من حصول نفس ماهيات الأشياء في الاذهان ان نفس النار بقيد وجودها الخارجي الجزئي حاصلة في الذهن اذلا يقول عاقل من طلاب صناعة الحكمة أن الماهية المخاوطة تصير بنفسها ومع اعتبار خلطها نفس الماهية المجردة أوالمطلقة بلمعنى كلامهم انه هلماهيات الاشياءهي المعقولات أو المحسوشات أوأمور وراء المعقول عاهومعقول والمحسوس عاهو يحسوس فدهب عوام بني البشر الى أنهاهي الحسوسات حتى أنكروا الجوهر الجرد وقالوالاوجودله وذهب الخواص الىأنها المعقولات وعبروا عن تلك العبارات فقال المعلم الثانى فبانقل عنه ان إدراك حقائق الاشياء واكناهماليس في قدرة البشر واعما يعرفون مها الخواص واللوازم فسبه وقال كثيرغيره لاتدرك حقائق الاشياء بالحواس والمشاعر البدنية وان الحس غيرمأمون الغلط بل كثيرة ﴿ الفائدة الثالثة ﴾ استشكل بعض المسكلمين جعسل العلم من مقولة الكيف مع قولهم أنه عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تعقله على تعقل غيرمبانه لايصدق على العياوم الكسبية لان تصورها يتوقف على تصور غيرها بإقول وهـ قداأ يضامن تخبطات من لم ينظر في أسفار الحكمة قط من علماء السكلام أومن نظر فها ولم يكن أهلالفهم بديها تهافض الاعن نظر يانها اذتصورالعلوم الكسبية لايتوقف على تصورغ يرها كتوقف تصورالابوة على تصورالبنوة وبالعكس وان كان الطريق النظرى علة في وجودها وتعققهاأى كان مسببافي وجودات تلك الصور لافي ماهياتها ومفاهمهافتدبر (وينقسمان) بصيغة الانفعال أى التصور والتصديق وفي نسخة ويقسمان بصغة الافتعال مع حندف الجار والعنى على الأولى ظاهر وعلى الثانية بأخند كل واحد من التصور والتصديق قسمامن كل من الضرورى والكسي (بالضرورة) يعنى ان انقسام كل من التصوروالتصديق الى الضرورى والنظرى بدبهي وبعمل أن يكون قوله بالضرورة جهة للقضية لابيان لداهة الحكالمشقلةهي عليهوان كان الاظهر هوالاول السيأتى وبناء على النسبة الأولى قال المصنف (الى الضرورة) أى الضرورى أوذى الضرورة (والا كتساب بالنظر) أي المكتسب أوذي الا كتساب بالنظر ولا بازم هـ أما التأويل على السعة الثانية بلالظهر عسدمه لأن الأنسب أن يكون المأخوذ مغايراللا مخدلا محمولاعليه متعدامعه واعماأ ولناهذا التأويل على السخة الاولى لان التقسيم هناهو تقسيم الكلى الى جزئياته فلابدفيه من صدق حملة عليها والضرورة والاكتساب بلعني المصدري لايعملان على التصوروالتصديق وانما كان هذا الانقسام بديهيالان كلعاقل بجدمن نفسه أنه بعصل له بعض التصورات وبعض التصديقات كتصور النورواللون والتصديق بأن الكلأعظم من الجزء من غيرنظر واكتساب و بعصل له بعض آخر من كل منهما كتصو رالعقل والنفس والتصديق بأن العالم يمكن بالنظر والاكتساب وهمذاالطريقاعني الاحالةعلى البداهة أسلمن تكلف الاستدلال عليه بأنه لوكان الكل من كلمهما نظر بالدار أوتسلسل أو بديها الما احتجنافي شي منهما الى الفكر فانهمع مافيه من التوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور تم على حدوث النفس على ماهو المشهور لايتم الابدعوى البديهية في مقدمات الدليل وأطرافهاوذلك كاف في نفي كسبية الكل فلاحاجة الى الدليل عليه تم لابد من دعوى بديهية ثبوت الاحتياج الى الفكر في الجلة وذلك بعينه دعوى السداهة في عسدم بداهة الكل فظهر ان الاستدلال يول بالآخرة الى دعوى

البداهة في المطاوب فلكنف به أولاه كذافر رالجلال الدواني وتوضيعه أنه استدل في شمسية الكاني على هذه الدعوى أعنى الانقسام المذكور بالدليل المذكور فاعترض على الدليل بجوازأن يكون جميع التصورات نظر بةوتنهي سلسلة الاكتساب الى تصديق بديهي فلايلزم دور ولاتسلسل وأجاز أيضا أن يكون جيع التصديقات نظرية وتنتهى سلسلة الاكتساب الى تصور بديهي فلا مازمدور ولاتسلسل أيضا يوأجابوا بأن البرهان موقوف على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فانتم تم والافلا يدوقال الجلال في حاشية القطب انهام يتم برهان على ذلك الامتناع ولكنه أى الدليل المذكور يتم على تقديرالانتفاءسواء كانمعذلك بمتنعا أملا اه وأيضاليس هذادسلسلابلهو استعضار أمورغ يرمتناهية في زمن متناه هو وقت التعصيل ومحالية ذلك مبنية على القول معدوث النفس وهومذهب أريسطو ومن تبعه وأماأ فلاطون فانه قائل بقدمها فلايتم ماذكر لم لا يجوز أن تكتسب المطالب الغير المتناهية في الأزمنة الغير المتناهية وأيضاعلي تقديرأن تكون جميع التصورات والتصديقات نظرية يكون قولنا لوكان الكل نظريا يازم الدور أوالتسلسل تصديقا نظريا ويكون كلواحد من التصورات المذكورة فيه نظريا ويكون أيضافولك واللازمباطل فالماز وممثله تصديقا نظريا والتصور اتالمذكورة فيه أيضا نظرية فيعتاج في تعصيل هذه التصورات والتصديقات إلى الكنساب ويلزم الدور أو التسلسل المحالان فيكون الاستدلال بهذه المقدمات محالا يه وأجابوا بان هذه المقدمات وتصوراتهاأمو رمعلومة لنابلاشية فى ذلك فيتم الاستدلال وهذا ابعنى قول الجلال ان الاستدلال لا يتم الابدعوى البداهة في الدليل وأطرافه وذلك كاف ومن لطائف مير زاهد ماقال ان هذا الحكيم يعنى قول المصنف و ينقسان النحنظير المثبت لنفسه فانهان كان بديهيا كان نفيا لنظرية السكل وان كان نظريا كان نفيا لبداهة الكل ع ونعم مأقال شارح سلم العاوم بعدان ساق نحو ماذكر والحقأن هذا كله جدل والمطاوب ضرورى لا بحتاج الى الاستدلال اه (۲ ـ تنو برالمشرق)

فلذا اختار المصنف الاكتفاء بدعوى البداهة وهوأسلطريق وأوجزهاذا تقررهذافلنرجع الىحل ألفاظ المتن فنقول الضرورة صفة العلم الضرورى وهوالذى لابتوقف على نظر وكسب والاكتساب بالنظر مصدر المبنى للفعول وبذا يكون صفة العلمالنظرى وهوماتوقف علىنظر وكسب وتعدية التوقف بعلى يتضمن معنى الترتب فيفيد قيد التوقف انه لولاه لما حصل فيدخل العدا الضرورى الذى حسل بالنظر أيضا كالعدلم بانه ليس جميع التصورات والتصديقات بديهيا ولانظريا وبقيد الترتب يدخل العلم الضرورى التابع العلم النظرى كالعلم الغظرى فأنه وان صدق عليه أنه لولا النظر لماحصل لكنه لسمى تباعلى النظر بل على العلم المستفادمن النظرية ثم ان البديهي والنظرى يعتلفان بالنسبة الى الاشخاص فر عا يكون علم نظريا لشخص بديهنا لآخر وبالعكس فقيدا لحيثية معتبر في التعريف على ما تقرر من انه يعتبر في مفهو مات الأمور الاعتبارية قيد الحيثية وانلم بذكره وقال السيدال اهد النظرى ماتوقف مطلق حصوله على النظر بأن يتوقف فردمن حصوله عليه والبديهي مالا يتوقف شئ من حصوله عليه وحينئذ لا يعتلف باعتبار الاشفاص ولا الاوقات اه هـ نداوالتقابل بين الضروري والكسبي تقابل العدم والملكة ولابدفي المتقابلين بهمامن امكان اتصاف موضوع العدم منهما باللكة وهذا أحد دواعي تخصيص المفسم الذي هوالعلم بالعلم الحادث الحصولى اذ القديم والحضوري لابوصفان بالكسية وانفرض امكان اتصافهما بالسداهة وأماوجه تأخسر الكسبى فى كالرم المصنف م انه الملكة المقدمة طبعاعلى عدامها فليرتب ما أرأد ترتيبه على نبوت العمم الحسي من الحاجة الى القوانين المنطقية فتدريد تمان على تعريف الضروري سو الأعريساللاذهان وهوانه بلزم من تعريف كون الضرورى نظريا لتوقفه على التعريف عوالجواب ان التعريف اعاوقع للفهوم وهونظرى وأماالضرورى فهوافراده وماصدقاته ومشل ذلكماوقع لهمنى تعريف الجزى بانه ما عنع من لزوم كون الجزئي كليا يدوالجواب ان مفهومه الذي هومن المعقولات الثواني كلي وأما الجزئي فبالنظر الى الماصدقات (وهو) أي النظر (ملاحظة المعقول) أي توجه النفس والتفاتها نحو المعقول المخزون عند دهاوذاك هوماسمي بالحركة الاولى المبدوءة بالشعور المطاوب بوجهما المنهية بترتيب المقدمات المعقولة المناسبة ولما كان النظر ليسهوهم ذوالحركة فقط قال (لتعصيل الجهول) في هذا التعليل اشارة الى الحركة الثانية المبدوءة بترتيب المقد مات المنتهة بالشدور بالجهول على الوجد المطاور فقيقة النظر المتوسط بين المعاوم والجهول هو محموع هاتين الحدركتين اللتين همامن قبيل الحركة في الكيفيات وهو مذهب المتقدمين ع فيل وذهب المتأخرون الى انه الترتيب الذي هومبدأ الحركة الثانية وكان الشارحين لم يفسروا كالرم المصنف عافسرناه بهولكناحداناالى ذلكماوجدناه له في القسم الناني من هذا الكتاب حيث عرق النظر بقوله حركة النفس في المعقولات عوداعلي بدء المعصيل الجهول يعنى انه حركة النفس من المطاوب المشعور به بوجه ما في المقولات المخزونة عندهاالى أن تظفر بمباديه ومنهاعلى بدءالى المطاوب المشعور بهعلى الوجه المطاوب فذلك اعتراف بانه مجموع الحركتين فوجب التوفيق ي وتوضيح المقامانه لانسبه فىأن كل مجهول لا عكن اكتسابه من أى معاوم اتفى بللابد من معاومات مناسبة له ومعاوم انه لا يمكن تعصيله من ثلث المعاومات على أي وجه كانبل لابدهناالثمن ترتيب معين فيابين تلث المعاومات ومن هيئة يخصوصة عارضة لها بسبب ذلك الترتيب فاذاحصل لناشعور بأمر تصوري أوتصديق وحاولنا تعصيله على وجه أكل فلابه أن يتصرك الدهن في المعاومات المخزونة عنده منتقلامن معاومالي آخرحتي يجد المعاومات المناسبة لذاك المطاوب وهى المساة عباديه تملابدأن بصرك فى تلك المبادى مرتبها ترتبيا خاصا يؤدى الى ذلك المطاوب فهناك حركتان مبدأ الاولى منهما هو المطاوب المشعوريه بوجه ومنتهاها آخرما يحصل من ثلك المبادى ومبدأ الثانية أول مابوضع من الترتيب ومنتهاها التسعور بالمطاوب على الوجه المطاوب اذا تقررهاا

فلنرجع الى تقرير المتن وتوجيه فنقول أن في العددول عن لفظ المعاوم الى لفظ المعقول فوالدمنها التعرزعن استعال اللفظ المشترك لاشتراك لفظ العلمين معانى متباينة ومنها الاحساس والتعيل والتدوهم والتعقل والظن واليقين والوهم وغبرها ومنها التنبيه على ان الفكر الما يجرى في المعقولات أى الأمور الكلية الحاصلة في العسقل دون الأمور الجزئية فان الجزئي لا يكون كاسبا ولامكتسباولذا اشتهران حركة النفس في المحسوسات يسمى تمغييلالافكرا ومنهارعاية السجع (وقديقع فيه) أى النظرسواء كان مؤديا الى تصور أوالى تصديق بناءعلى المختار من شمول هذا الحكم للتصورات والتصديقات وعلى الظاهر المعروف من هذا الفن فانه كايحث عن الحجج الصحيحة الصائبة وغيرها وببين وجوه الغلط في الفاسد منها كذلك بحث عن المعرف الصائب والفاسد ويبين وجوه فساده وبعضهمال الى أنه لايقع الخطأفي التصورات محتجا بقوله فانأاذارأ يناشما على بعدوتصورنا انهانسان ولميكن انسانابل حجرا فالخطأ ليس واقعافي تصور الانسانية لان تصور الانسانية مطابق للانسانية في حد ذاتهاوا عاوقع الغلط فى الحسكم بان هذه الصورة صورة هذا الشبح وتعقبه الخيالى بانهذا الاستدلال موقوفا عامه على ثبوت عدم التفرقة بين تصور الوجه وتصور الشئ من ذلك الوجه فانه لوحصلت المطابقة في النوع الأول فلم تعصل في الثاني فان الرائي تصورا لحجر من وجه الانسانية وهذا التصور غير منطبق على الواقع وهذا الانتقاد حسن يتأيد ماتقر رفي هذا الفن كاأسلفنا (الخطأ) أي عدم الانطباق لما يجب أن يكون عليه الشئ في الواقع ونفس الأمر وذلك بارتكاب مابوجب خلافي النظرمن فسادمادته أوصورته وذلك لانه قدينتهي فكرالى نتجة كحدوث العالم تمفكر اخرينهي الى نقيض تلك النتجة كقدم العالم فاحدالفكر بنحينئدخطأ لامحالة والالزماجهاع النقيضين فلابدمن قوانين كلمة لو روعيت لم يقع الخطأوهي المنطق فب ذلك يتبين وجه الاحتماج الى المنطق بعدماتبين انقسام العلم الى التصوروالتصديق وانقسام كابهما الى

الضروري والنظرىوان النظرماهووانه قسديقع الخطأفىالنظر الذيهو طريق العلم النظرى فهذه هي المقدمات المنتجة لاحتياج الناس الى قانون كلي هو المنطق ومن هناعلم رسم المنطق لان غاية الشئ من لوازمه فتعريفه بهارسم له واعلم أن قولناوذلك لانهقدينهي فكر الخ تنبيه وليس استدلالا لأن هـ قده المسألة بديهية بشديراني ذلك قول الدواني أي وقديقع فيه الخطأ كانشاهده مناومن غيرنا اذلولاه لماتتناقض النتائج التى ثتأدى البهاالاف كارهذا يبوقد استسكل تفريع الاحتياج الى المنطق على وقوع الخطأفي الفكر بانه لا يازم من وقوع الخطأف النظر الجزئ الاحتياج الى قانون كلى وذلك لانه بجوز أرن تكفي الفطرة في العصمة و يكون وقوع الخطألعدم أعمالها ويجوز أن تعرف الانظار الجزئية من غيرمعرفة قانون كلى فصير زيتلك المعرفة عن الخطأ يدوأ جيب بأن التفريع لظهورعدم كفاية الفطرة اذبعد تبوت وقوع الخطأفي الفكرمن الانسان لاوجه لكون الفطرة الانسانية كافية في ذلك التميز والالم يتصور وقوع الخطأفيه من صاحبها فلاحاجة الى اثبات عدمه وأما الانظار الجزئية فانه بتعذر ضبطهالتكارها بتكارالازمان فلابدمن أمركلي ينطبق علهاوهنا إشكال آخر وهوأن الاعاظم الماهرين في المنطق عا يخطئون خطألا يكادون ينتهون له ولا يعسدهم المنطق نفعا وكيف يكتني بالمنطق في العصمة عن الخطأ والمنطق نفسه قدحكم ثلابوجوب انهاء مقدمات البرهان الى الضروريات ورعا التبس الوهم السكاذب بالضرورى فلا يعصل التمسيز بيهما فيقع الانسان في أكر الاغاليط والجواب ان المنطق ليس كل السبب في العصمة بل. هوجز ودوالجزء الآخر تجر بدالعقل منطاعة الوهم باعمال مفصله مبينة في . اسفارمن الاخلاق على ان لناأن ندى انه هوكل السببشرط التمري. والارتباض شأن كل الصنائع اذلا يكنى في أية صنعة أن يقال لمر به تعلمها والانتفاع بها اعمل كيت وكيت والأمر ألف لانى كذا وكذامالم يباشر الاعمال. بنفسه بأعين أستاذه ومعامه مدة مديدة عكنه في أثنائها إكتساب ملكة الصناعة

وبغير ذلك لايتم انتفاعه فكذلك في أعظم الصنائع وهي صناعة المنطق فلابدمن الارتياض بهاوالغرن بكثرة التطبيق حتى تصرمل كةأليس المنطق فدأبان عن أصناف القضاياما كان منها يقينيا ومالم يكن وما كان منها صادقا ولو بوجه ماوما كان كاذباأليس قدأبان عن معنى الفطرة الانسانية والقضايا الفطرية وعن معنى الاولى والمشهوري ولولا التقليدور سوخه في الضعفاء لانتفع بهذا الفن انتفاعاها ثلاوميزأ كثرالناس أوكث يرمهم الحقمن الباطل والخدرمن الشر فسعدوافي دنياهم وأخراهم ولاشتراط ماذكرناه في العصمة زادوالفظ المراعاة في الرسم المشهور فقالوا ان المنطق آلة قانونية تعصم مماعاتها الذهن عن الخطآ في الفكر (فاحتج) أي فاحتاج الناس (الى قانون) القانون لفظ بوناني أوسرياني وضعف الأصل لسطر الكتاب وفي الاصطلاح قضة كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها كقول النعاة كلفاعل مرفوع فأنهحكم كلي يعرف منه أحوال جزئيات الفاعل (يعصم عنه)أى معفظ حفظانا مامنضبطا (وهو المنطق) أي هذا الفن وانما كان المنطق قانو نالان مسائله قو انين كلية منطبقة على جزئيات كالقضية القائلة كلموجبة كلية تنعكس الىموجبة جزئية فانهاتنطبق على جزئيات كثيرة منها انعكاس كل انسان حيوان الى بعض الحيوان انسان ومنها كثيرغيرها فيولما كانت تلك القوانين مع كثرتها مشتركة في جهة وحدة تضبطها وتصيرها كشئ واحد جعلت قانو ناواحدا وذاكلان كلعلمسائل كثيرة لهاجهة وحدة يختصة بهاتعدعاما واحدافان الحكاءلما عاولوا معرفة أحسوال الأشياء بفيدر الطاقة البشرية وضعوا الحقائق أنواعا وأجناسا وغيرها كالانسان والحيوان والموجود وبعثواعن أحوالها الخنصة بهاوأ نسوها لهابالأدلة فحملت لم قضايا كسيية محمولاتها اعراض ذاتية لتلك الحقائق سموها بالمسائل وجعاوا كلطائفة منها ترجع الى واحدمن "تلك الأشياء بأن تكون موضوعاتها نفسه أوجز أله أونوعامنه أوعرضا ذاتياله علما خاصا يفرد بالتدوين والتعمية والتعليم نظرا الى مالتلك الطائفة على كثرتها

واختلاف محمولاتهامن الاتحادفي جهة الموضوع أى الاشتراك فيه على الوجه المذكور يثم قد تعدمن جهات أخر كالمنفعة والغابة وتعوها ويؤخ فالمان بعض الدالجهات ما يفسد تصورها على سيل الاجال يثم ان عرف العلم عجهة الوحدة فاندلت على حقيقة مسماة أعنى ذلك المركب الاعتباري كإيقال هوعلم يعث فيه عن كذا أوعلم بقواعد كذافذلك التعريف حدوالافرسم كايقال هو علىقتدر به على كذاأو يعترز إبه عن كذاأو يكون آلة لسكذا فظهران الموضوع هوجهة وحدة مسائل العلم الواحدنظرا الى ذانها وان عرضت لهاجهات أنو كالتعريف والغاية وانه لامعنى لكون هذاعاما وذاك عاما آخر سوى انه يحث عن أحوال ثني آخر مغابرته بالذات أو بالاعتبار فلا يكون تما يزالعلوم في ذوانها الابعسب الموضوع وان كانت قدتها يزعند الطالب بأمور أخر كالمنافع والغايات والفوائد * واذاتقررها اعندك عاست ان موضوع كل فن ما يحث في ذلك الفن عناعراضه الذاتية فان الاعراض الذاتية هي ماتلحق الثي لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان أولجزئه كالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان أولأمن خارج مساو كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب وسميت اعراضا ذاتية لاستنادها الى ذات المعروض فهي مختصة به واللاحق الجزء الاعماعا يصتعنه في العلم بعد تعصمه عوضوع الفن فاذا بعث عن الحركة الأرادية للأنسان في الفن الباحث عن حال الانسان فاعما يحث عنها لانهاتلك الحركة الخاصة اللاحقة له لمافيه من الحصة الخاصة به من الحيو انية وبذلك يندفع اعتراض السيدهناو برجع الامرالي ماقال وألحق ان الاعراض الدانية ما بلحق الشي لذاته أولما يساويه جزأله أوجار جافتد برهذا يه وأما العارض لأمي خارج أعممن المعروض كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة انهجسم والعارض بواسطة الأخص كالضمك العارض للميوان بواسطة انهانسان والعارض بسبب المباين كالحرارة العارضة للاء بواسطة النارفتسمى اعراضاغريبة لما فهامن الغرابة بالقياس الى المعروض بدوالعاوم لابست فها الاعن الاعراض

الذاتية لموضوعاتها يه فانقلت العرض اللاحق للشئ لذاته عرضي أولى إذليس بينه وبين الذات واسطة والعرض الاولى بين النبوت للشئ فكيف يكون انباته مطاوبافي العلمالبرهان لأنمسائل العلم قضايا نظرية لاضرورية يجقلنا العرض الاولى على قسمين مالا يكون بينه و بين الذات واسطة في النبوت وان افتقر المها أى الى الواسطة في الاثبات مثل كون المثلث زواياه الثلاثة تساوى فاغتين القسم الثانى مالا يكون بينسه وبين الذات واسسطة لافى المتبوت ولافى الاثبات والذي لايصم جعله مجمولا لاحدى مسائل العلم هوالثاني لاالاول يوفان قلت مامن علمالا ويعتنفسه عن أحسوال موضوعه المختصة بأنواعه أى بأنواع ذلك الموضوع فيكون بعثاءن الأعراض الغريبة للحوقها بواسطة أمرأخص كابحث في الطبيعي عن الأحوال المختصة بالمادن والنبات والحيوان فكيف لا يكون موضوعالفن الامايجث فيه عن عوارضه الذاتية فقط * قلنالذلك السوال جوابان والاولان قولهموضو عالفن مايحث فيهعن عوارضه الذاتية قول اجالى تفسيله ان البحث اما أن يقع بأن يجعل موضوع الفن بعينه موضوع المسألة ويتبتله ماهوعرض ذانىله كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم طبيعي فله حيرطبيعي أو بأن يجعل نوعه موضوع المسألة ويستله ماهوعرض ذاتيله كالحيوان فيقولم كلحيوان فلهقوة اللس فان الحيوان نوع من الجسم الطبيعي أويساله أىالنوعما يعرضه لأمرأعم بشرط ألا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم كقول الفقهاء كل مسكر حوام فان موضوع علم الفقه إعاهو أفعال المكلفين وشرب المسكرنوع منها أثبت له الحرمة اللاحقة لأمرأع منسه هوكونه منهياعنه وانمااشيرط هندا الشرط لئلا يكون المحول بالنسبة الى موضوع العلم من الأعراض الغريبة أو بجعل العرض الذاتي لموضوع العلم موضوعاللسألة ويثبت له العرض الذاتى كقولهم كل حركة تنطبق على الزمان أو يجعل العرض الذاتي أيضام وضوع المسألة ولكن شستاه ما يلحقه لأمرأعم كقبولهم كل حركة تنقسم الى غيرالنهاية أو يجعل نوع العرض الذاني موضوع

المسألة وبشب له عرض ذاتى له كقولهم كل متعرك بعركتين مستقمتين لابد وأن يسكن بينهما فان المحرك بحر كتين مستقمتين نوع من العرض الداتي والسكون بيهماعرض ذاتى لهأو بجعل نوع العرض الذاتى موضوع المسألة ويشبت لهما يلحقه بواسطة الأمر الأعم كفولهم كلحركة بطيئة لايتخلل السكون بينها * واعترض على هذا الجواب أنه بازم عليه دخول العالجزي في العلم الكاي كعلمال كرة المصركة في عدلم الكرة وعدلم الكرة في العلم الطبيعي فانه يحث فى العلم الطبيعي عن أحوال أنواعموضوعه ومن تلك الانواع الكرة كايعت فيمعن أحوال أعراضه الذاتية وأحوال أنواع تلك الاعراض وأحوال أعراض تلك الانواع ويعثفى علمالكرةعن أحوال أنواعهاومن تلك الانواع المكرة المتعركة كايجت فيمه عن أحدوال أعراضه الذاتية وأحوال أنواع اعراضه وأحرال أعراض هندمالانواع ومعنى جزئية علم الكرة المتعركة وكلية علم الكرة المطلقة وكذا جزئية على الكرة وكلية العلم الطبيعي أن العلم الطبيعي باحث عن الاجسام الطبيعية من حيث هي والجسم بهاده الحينية كلى تعتبه أنواع كالكرة والمكرة منحيث هيكلي تعت أنواع كالكرة المتعركة فالعوارض اللاحقة للجسم من حيث هوجسم تعمل . على موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث هو واللواحق العارضة له باعتباركونه كرة تعمل على ذلك الجزئي الذي هوفردمن أفرادمطلق جسم فيقال السائل التي موضوعها الكرة علم جزئي باعتبار إندرا جها تعت المسائل الباحشة عن الجسم من حيث هو وكذا الحال في الكرة المعركة مد فهذه عاوم ثلاثة كلواحد منهاأعم مماتعته باعتباراندراج بعضهافي بعض فالمندرج فيمه علم كلى والمندرج علم جزئى * وأجسب بعد تسليم الاعتراض بعواب آخر سانه ان معسر فة الجزئيات بخصوصها لما كانت متعدرة أخنه واالمفهومات الكلية الصادقة علهاذاتية كانتأوعرضية وبعثواعن أحوالهامن حيث انطباقها عليها * ولما كانت تلك الاحوال متكثرة منتشرة وضبطها على هـ أ الوجه

عسراعتبر واالاحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعاؤها عامامنفردا بالتدوين وعمواالاحوال الذاتية وفسروهاعا بكون محمولاعلى ذلك المفهوم امالذاته وإمالجزئه الاعمأو المساوى فانله اختصاصابالشئ من حيث كونه من أحوال مقومة وإماخارج المساوى لهسواء كانشاملا لجيع أفراد ذاك المفهوم على الاطلاق أومع المقابل او تقابل التضاد أوالعدم والملكة ضبط اللانتشار بقدر الامكان فانبتوا الاحوال الشاملة على الاطلاق لنفس الموضوع والشاملة مع مقابلهالانواعبه واللاحق للخارج المساوى لاعراضه الذاتية ي تمان تلك العوارض الذاتية لهاعوارض ذاتية شاملة لهاعلى الاطلاق أوعلى التقابل فانبتسوا الاعراض الشاملة على الاطلاق لنفس الاعراض الذاتية والشاملة على التقابل لانواع تلك الاعراض وكذلك عوارض تلك العرارض وهذه العوارض في الحقيقة قيدودالاعراض المنبسة للوضوع أولانواعه إلاانها لكارة مباحها جعلت محمولات على الاعراض (وموضوعه المعاوم التصوري) كالحيوان الناطق (و) المعاوم (التصديق) كقولنا العالم متغير وكلمتغير حادث (من حيثانه) أي المعاوم (يوصل الىمطاوب تصوري) كالانسان أى مطاوب تصورى كان (فيسمى) أى ذلك المعاوم الموصل الى مطاوب قصدوري (معرفا) وقولا شارحا وسمىمعرفا لانه بعرف المجهدول وشارحا الشرحها تفصيلا (أو) يوصل الى مطاوب (تصديق) كالعالم عادث أي مطاوب تصديق كان (فسمى) ذلك المعاوم الموصل الى مطاوب تصديق (حجة)ودليلا وسمى حجة لانهسب الغلبة على الخصم فان حجة في اللغة غلبة يه تم ان المصنف دفع بقيد الحيثية بالتفسير الذي فسرناها بهماو ردعلي طريقة المتأخرين الذين خالوا ان موضوع المنطق المعاومات التصورية والتصديقية وذلك الابرا دانهان أر بدبالعاومات المفاهم لزمأن يكون الأنصال الى الامور المذكورة عرضاغربا لانه لا يعرض لناك المفاهم الا بواسطة أمر أخص مثلا الايصال الى كنه الحقيقة انما يعرض للعماوم التصوري بواسطة كونه حدا والحدأ خصمن مطلق معاوم

تصورى وانأر بريد بهاالماصدقات والافرادلزمأن يكون جميع الحدودوالحجج - المستعملة في العماوم التي موضوعاتها من المعقولات الأولى موضوع المنطق وظاهر أنهلا يعتفيه عنأحوالها وحاصل الجواب أنا تعتار الشق الثاني وان المرادالما مدقات منحيث أنها توصل الى تصور تمالا الى تصور بخصوص أوالى تصديقة الا الى تصديق مخصوص يه وأما الحدود والحجج المستعلة في العاوم فهنى انما توصل الى تصور معين أوالى تصديق معين على ثم ان الظرف في قوله من حيث وصلالخ للتقييدأ والتعليل لأن الحنية المعتبرة في الموضوعات ليست علة الحوق الأعراض الذاتية ولاقيد المعروضاتها بلعلة المعت عنها أوقيد لمروضاتهافي نظرالباحث مشلاالايصال فيموضوع المنطق ليسشرطا لعروض الجنسسة والفصلية وتحوهما بان يكون ممهالعلتها الفاعلية ولاقيدا لمعروضانها بان يكوب مقهالعلتها القابلة بل هي سبب المحت أوقيد للوضوع في نظر الساحث وفان قلت ان أقسام الموصل الى التصور أو التصديق المعوث عنهافي المنطق خسسة الموصسل القريب الى التصور وهي المعرفات والموصل القريب الىالتصديق وهو الحجج والموصل البعيدالي التصور وهو البكليات الجس والموصل البعيد الى التصديق وهوالقضايا والموصل الأبعدالب وهوالموضوعات والمجولات والمقدمات والتوالي فقول المسنف سابقامن حيث يوصل الى مطاوب تصورى النحان أراد الايصال الغريب أشكل بالموصل البعيد في النصور والبعيد والأبعد في النصديق فلم يدخلا في كلامه وان أراد الأعم أشكل قوله فسمى معرفا وقوله فسمى حجة لأن المسمى بذاك هوالموصل القريب فيهما عدفالجواب عن ذاك احد وجهان الأولان المصنف أراد بذاك ارجاع جميع المباحث الى الموصل القريب حتى يكون قولهم الجنس كذا في قوة ان الحديثالف ري الام الذي هو كذا أو المعروف جزؤه كذاب الوجه الثاني أن محمل الموصل في كلامه على المعنى الاعم ويعتب والاستعدام في ضميري يسمى معرفاو يسمى حجة أوالتفسير العرف

والحجة عايفيد تعريفا أواحتماما في الجله ﴿ فوائد ﴾ الاولى جعل موضوع المنطق المعاوم التصورى والتصديقي طريقة المتأخرين والمتقدمون يقولون انه المعقولات النانية قيل وانما عسدل عن ذلك المتأخرون الى الطريقة الأولى لان كثيرا مايعت في المنطق عن نفس المعقولات الثانية كالذاتية والعرضية والمعوث عنه في العلم هو أحوال الموضو علانفسه وهذا الوجه للعدول ضعيف لانهلا يبحث في المنطق عن المعقول الثاني من حيث هو معقول ثان بل من حيث هومن أحوال معقول ثان آخر فثلابعث عن الذاتية والعرضية منحيث انهمامن أحوال المكلية التي هي من المعقولات الثواني وفضلاعن ذلك فانهلابد من ارجاع المساومات التصورية والتصديقية الى المعقولات الثانية إذلا يمكن ارادة مفهوم المعاومات أصلا وكذاماصدقا عليه من المعقولات الاولى كإيظهر بالتأمل الصادق وقدم طريق ارجاعها فلاتغفل والفائدة الثانية إلمعقول الثاني هوما يعرض للمقول الاول في الذهن بحيث لا يكون في الخارج ما يحاذبه كالكية فانها اعاتعقل بعد وجود تعوالانسان والخيروان من الكيات في الذهن فالمقولات الثواني أحكام وأوصاف للمقولات الاولى ي قيل والمعقول الثانى على قسمين بدالاول مالا يكون الوجود الذهني شرط العروضه في الذهن كالوجود والشيئية وتعوهم بيوالنانيما يكون شرطالعروضه كالسكلية والجزئية وموضوع النطق هوالناني يه أقول ولعل الأمور العامة من علمابعد الطبيعة من قبيسل القسم الاول وهي الأحسوال والصفات التي لا تختص بقسم منأقسام الموجودات ولايكون عروضها للجرد لازمامن لوازمذانها ﴿ الفائدة الثالثة ﴾ أن قيل ما يذكر في المنطق من المسائل المنطقية اما أن بكون نظريا أو بديهيا وعلى الشانى فليس الى تعلم المنطق اذن حاجة اذهو موجود وحاصل وحاضر في الأذهان يه وعلى الأول فالمنطق محتاج الى قانون آخرو بازم الدو رأوالتسلسل ع فالجواب اندرك العاوم منهماهو بطريق استفادتهامن معاومات سابقة علياوترتيب لهاخاص ومنه ماهو على سبيل الند كير والتنبيه والاول منه ماهومتسق منتظم يسهل التدريج فيه من الاوائل الى السوائى ومن الثوائى الثوائث وهكذا ولا يعرض فيسه الغلط الانادرا كالعاوم المددية والهندسية ومنه ماليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعاوم الالهية والامو رالمتعامة في المنطق منها ما تعلمه على سبيل التذكير والتنبيه والاخطار بالبال ومنها ماهو على سبيل الوضع والتسليم كباب (قاطيعو رياس) أى المقولات ومنها ماهو على سبيل الاحتجاج واستفادة الجهول من المعاوم وما كان من هذا الفسم فهو من قبيل المتسق المتنظم المأمون وقوع الغلط فيه عز الفائدة الرابعة كا المساحة الى المقائدة الرابعة كان المقائد والمالية المقائد والمالية المقائد والمالية المقائد والمالية والمالية والنسان من حيث هو انسان عاقل في أن يعلم الخير والشرائع على أن الوصول الى السعادة الانسان من حيث هو انسان عاقل في أن يعلم الخير والشرائع على أن الوصول الى السعادة الأبدية بهما فلا بدلطالب النجاة والنعيم والفاحر الصحيم والفاحد والفسر والفكر الصحيم والفاحد

﴿ فصل في مباحث الالفاظ و يشمّل على مباحث ﴾

 باللفظ وكانمايصم اتصاف المعنى بهمنهامطلقا على اللفظ غالبا كانت الترجسة بمباحث الألفاظ وافعافى عله ومصادفاموضعه فتدبر يهتم ان في هـ ذه المباحث طريقين طريق من جعلها من أجزاء الفن فتكون أجزاء الفن عنده خسة أو ستةوطريق من جعلها من مقدمة الفن فتكون اجزاء الفن عنده خسة أو أربعة والاختلاف يأتى من اختلاف اعتبار الموصل الابعد للحجة هل هوقسم برأسه أومن الموصل البعيد لهاه فاعداه وقدعد المتقدمون اجزاء الفرس عشرة بضرف النظرعن مباحث الالفاظوهي بعث (١) ايساغوجي وما يتعلق به و (٢) قاطيغورياس أى المقولات و (٣) بار عنياس أى القضاياوما يتعلق بها و (٤) القياس و (٥) البرهان و (٦) الحدومايتعلق به وما يجرى بجراه و(٧) الجدل و(٨) الخطابة و(٩) المغالطة و(١٠) الشمعر _ ولما قصرالمتأخرون فىالكلام على الصناعات الجسلم بهموابعدها اجزاء على حسوال كالرعلها السياالبرهان من الأهمسة عكان حتى أفردها المتقدمون بالتدوين وطولوا الكلام علها لان طرق الافادة والاستفادة في الأمور المهمة والشؤن العالية وجه تقديم مباحث الألفاظ توقف افادة المعانى واستفادتها علها قال السيدمن أراداستفادة المنظق من غيره أوافادته اياه احتاج الى الالفاظ وكذاالخال في سائر العاوم فلذلك عدت مباحث الالفاظ مقدمة الشروع في العاوم وثمان المنطق بصثعن الالفاظ على الوجه الكاى المتناول لجيع اللغات فتكون هذه المباحث مناسبة للباحث المنطقية فانهاأمو رقانونية متناولة لجيع المفهومات ورعابو ردعلي الندرة أقوال مخصوصة باللغة التي دون بهاهذا الفن لزيادة الاعتناء مها اه

﴿ المعت الأول في الدلالة وأقسامها وأحكامها وما يتعاقبها ﴾ المان وجه ذكر مباحث الالفاظ في أوائل الكتب المنطقية توقف الافادة والاستفادة المانى عليها وكانت إفادة الالفاظ والاستفادة منها إنماها بطريق الدلالة قدم الكلام في الدلالة على سائر مباحثها والدلالة مطلقا هي كون الشئ

معيث بازمهن العلم به العلم بشئ آخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافغير لفظية وكل منهما ان كان بسبب وضع الواضع وتعيينه الأول بازاءالشاي فوضعية كدلالة لفظ زيدعلي مدلول الذي هو المشغص المعان ودلالة الدوال الاربع على مدلولاتها وان كان بسبب اقتضاء الطبع حدوث الدال عندعروض المدلول فطبيعية كدلالة لفظ أح بالممزة المضمومة والحاء المهملة الساكنة على وجع الصدر ودلالة سرعة النبض على الجي وان كان بسبب أمرغر الوضع والطبع فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديزالمهمل المسموع من وراء جدار على وجود اللافظ وكدلالة الدخان على النار فأقسام الدلالة سنة يواعلم انه قديدل شئ على شئ من طريق الدلالتين الطبيعية والعقلية وذلك لايقدح في التفرقة بينهما بالاعتبار في تحوهذا مع وجود الانف كاك بينهما في غيره فلاقدح في تعداد الدلالات فتدير به والمقصود بالبحث هناهي الدلالة اللفظية الوضعية إذهى أسهل وأشمل الدلالات الوضعية التي معصل منها الافادة والاستفادة بطريق الوضع ولذاشرع فى تقسمها فقال (دلالة اللفظ) الموضوع (على عام)أى نفس (ماوضع)أى اللفظ (له)أى لذلك التمام (مطابقة) أى دلالة مطابقة على حذف المضاف أومطابقية على تأويل المصدر بالمتركب معياء النسب وسميت هنده الدلالة بالمطابقية للتطابق بين المعنى والدال فها أي عسام زيادة أحدهماعلى الآخر فلم بزداللفظ على المعنى حتى يكون مستدركا أوالمعنى عليمه حتى يكون فاصرا وهنذا التعليل وان لم يحقق الافهااذا كان المدلول مركبا لكنه يكفى ثبوته في الجلة لكونه عله التسمية واعلم أن في تفسيرنا التمام عا فسرناه فيه دفعالتوهم لزوم التركب في المدلول المطابق ولوقال دلالة اللفظ على ماوضع له لكني لكنه أراد حسن التقابل بين هذا القسم والقسم الذي بعده (و) دلالته (على جزئه) أى جزء المعنى الموضوعله (تضمن) لكون اللفظ دل عليه في ضمن دلالته على المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان أوالناطق في ضمن دلالته على مجموعهما ومن أراد أخل العلم عن غير

أهلهمن توهم من دلالة التضمن ان بدل اللفظ على جزء معناه وحده وارتكب من المشلات المستبعدة عن الطبع والعقل مالا يساعده ولا يؤدى غرضه ولا نطيل بذكر الافهام السقمة وابطاله اوهذا كفههم من الحدس الظن والتغمين مع التصريح بعدالحدسياب من اليقينيات فهل هذا الاابعاد في الشطط وافراط في ركوب من الغلط (و) دلالت (على) الامر (الخارج) عن المعنى الموضوع له اللازم دلالة (النزام) أى النزام ذلك الخارج من ذلك المعنى الموضوع له اللفظ وهذه التسمية كفيلة بأن من اده بالخارج ليس كل خارج والا لمدل كل اللفظ على مالانهاية له ولذا زدنا عليه الوصف باللزوم ومشال الدلالة الالتزامية دلالة الاثنين على الزوجية والعمى على البصر * ووقع في كلام كثير من المؤلفين التمثيل له ابدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة يواعترض عليهبان المثال غير مطابق للممثلله حيث انه دشه ترط في دلالة الالتزام ان يلزم من مجرد تصور المازوم تصور اللازم ولايازم من تصور ماهية الانسان تصور تلك الفابلية به وأجيب بأجو بة ثلاثة به الاول انه لايشترط ذلك بل يكفي اللزوم المعروف فىلسانهم باللزوم البين بالمعنى الاعم وذلك ان اللازم امابين أوغيربين فالاول مالاواسطة بينه وبين الملزوم والثانى ذوالواسطة والبين إمابالمعنى الاعم وهوماتوقف فهمه من الملزوم على تصورهمامعا كالمثال المتقدم وإمابالمعدى الاخص كثال زوجية الاثنين * الجواب الثانى انه لا بدمن اللزوم البين بالمعنى الاخص لكنها كان الاخص يتضعن الاعمو زيادة مثل بالمعنى الاعم * الجواب الثالث ان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين في كفي فيسه المطابقة ولوفرضا والحق الذي يراهمن مارس طريقة المتقدمين الواضعين لهذا الفن والمدونين له انه لاصابط لهذه الدلالة أصلابل المعول عليه والمدارهو فهسم السامع وتكادان تكون عقلية محضة لولا أن المازوم هو الموضوع له وعلى هذافكون الحصر للدلالة في ضروبها الثلاثة عقلياظاهر * ولا يعـ ترض بأن دلالة اللفظ على خارج غسير لازم احتمال عقلي لم يدخل في التسلانة فان أريدبيان

الحصر بمايبين أنه عقلي * قلت دلالة اللفظ اماعلى نفس الوضوع لهوهي المطابقة أولا وحينشة اماأن يكون على جزئه وهي التضمن أولا وهي الالتزام فان العقل يجزم بالانحصار بمجر دملاحظة هذه القسمة بولما كأن اللزومموهما بأن المرادبه اللزوم الخارجي بأن يكون اللازم والملز وموالار تباط بنهما أمو را خارجية دفع ذلك المصنف بقوله (ولابد) في الدلالة الالتزامية (من اللزوم) بين المعنى الوضعى والخارجي (عقلا) كاللز ومبين الزوجية والاثنين لاخارجاو إلا خرجت دلالة لفظ العمى على البصرعن الدلالة الالتزامية وليس كذلك (أو عرفا) أي في مجرى العادة قال بعضهم هذا اللز وملس بعدى امتناع الانفكاك بلتلاصق واتصال ينتقسل الذهن بسببه من الملز وم الى اللازم في الجسلة كابين الغيث والنبات برواء ترض على المسنف في اعتبار وذلك الضرب من اللزوم في الدلالة الالتزامية مع اشتراط المحققين للزوم البين بالمعنى الاخص وأفول ولمل المصنف شعر بماقلناه من أن الحق أن لاحاصر لهند الدلالة فاعتبر اللزوم العرفي أيضافنامل وفائدتان إلأولى اعلمأن الالفاظ اعاهى موضوعة بازاء الصور الذهنية والقول بأنهام وضوعة بازاء الأمور الخارجية ظاهر البطلان لان كثيرا من معانى الالفاظ ليست موجودة في الخارج وليس في وضع الالفاظ تفاوت ولان الموضوع له يجب أن يكون معاوما بالذات والأمر الخارجي معاوم بالعرض الابالذات والالانتنى العلمانتفائه ولعلى مرادالقائلين بذلك من الأمراخارجي نفس الشيء مقطع النظرعن العوارض سواء كانت ذهنية أوعينية وقال بعض المحققين مانصه يد إعلمأن المعنى المدلول للفظ بالوضع هومافى النفس لاما توحمه بعض المتكامين ولوكان الأمرعلى ماظنه هذا المتوهم من كون المعانى المدلولة هى الاعيان الخارجية الشغصية لما كان للامو رالعامة الشاملة ألفاظ تدل عليها اديسميل أن تكون موجودة في عالم التعين والتشخص فتدر يومن هبناقسم الحكاء الوجودالي أربعة أقسام الوجود العيني والوجود الذهني والوجود اللفظي والوجود الخطي فالوافالخطي دالعلى اللفظي وهو على (٣ - تنويرالمشرق)

الذهني وهو على العيني فتدر اه ﴿ الفائدة الثانية ﴾ إعلم أن المستعمل في العاوم هي دلالة المطابقة والتضمن لادلالة الالتزام عدقال صاحب البصائر فانها يعنى دلالة الالتزام غيرم معصرة اذاللوازم قديكون لهالوازم وهكذا الى غيرنهاية اه وهـ ذا القول بدل على ماقلناه في تحقيق معنى الدلالة الالتزامية فتدبر ومما مبرهن على أن ضابط هـ نده الدلالة هو مجرد الانتقال الذهني فقط قول صاحب البصاير أيضامانصه وكان هفا ليس دلالة لفظية بلانتقال الذهن من المعنى الذي دل عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه اه وقوله في موضع آخرمانصه وليسله أى لفظ الحساس دلالة على الجسمية الابطريق الالتزام وهو شعورالذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود الاجسما وليست هذه دلالة لفظية بلانتقال الدهن بطريق عقسلي من معنى الى معنى ومثل هسدا الانتقال والاستدال مهجورني الالدلالات اللفظية اذلوكان معتبرا لككان اللفظ الواحد دالاعلىأشياء غير متناهية فان انتفالات الذهن غيرمتناهية اه (وتلزمهما) أى التضمن والالتزام (المطابقة) اذلاشك أن الدلالة الوضعية على جزء المسمى أولازمه فرع الدلالة على المسمى حيث انهما يستلزمان الوضع المستلزم للطابقة والمستازم للستازم للشئ مستازم لذلك الشي فيستازمانها قطعاسواء كانت الدلالة على المسمى محققة بان يطلق اللفظ و براد به المسمى و يفهم منه الجزء أواللازم بالتسع أومقدرة كااذا اشتهراللفظ في الجزء أواللازم فالدلالة على الموضوع له وان أم تحقق هنابالفعل الاأنها واقعة تقديرا ععنى أن لهذا اللفظ معنى لوقصدمن اللفظ لكانت دلالته عليه مطابقة والى هذا أشار بقوله (ولو تقديرا) أى ولو كانت المطابقة تقديرية (ولاعكس) أى لانستازمهما لجوازأن يكون للفظ معنى بسيط كالوحدة والنقطة والعقل على القول به ولالازم بين له فتعقق حينئذ المطابقة بدون التضمن والالتزام ثمانه كالانستازم المطابقة التضمن ولاالالتزام كذال السمازم أحدهما الآخر لجواز أن يكون له معنى مى كب لالازم كذلك له فيصقق التضمن بدون الالتزام وأن يكور فيصفى بسيط ذو لازم بين فينعقق الالتزام بدون التضمن وقولنا لجواز النحدواء موافق لماصر حوابه من عدم العلم باستازام المطابقة للزلتزام لاللعلم القطعي بعدم الاستلزام ومنهم من استدل على عدم الاستنازام بانانعزم قطعا باناقد نتعقل بعض المعانى مع الدهول عن جيع ماعداه فيصفق حينند المطابقة بدون الالتزام عدومن المتأخرين من ادعى الاستلزام أعنى استلزام المطابقة الالتزام ونسبت هنده الدعوى الى الرازى قالوا ويستندالى أن لكلماهية لازم أقله انهاليست غيرهاورد بعوما تقدموهو قوله اناقدنفهم بعض المعانى المطابقية مع الذهول عما يغايره فضلاعن أنه ليس غميره واستدل بعض المحققين على القطع بعدم الاستلزام بأن جميع الماهيات اذا أخذت بعيث لايشدعنهاشئ فههنامطابقة بدون الالتزام والالزم خلاف المفروض وقال بعضهم فيه نظر لان تلك الجلة موصوفة بعدم التناهى وبانها لايسة عنهاشي وكل منهماخارج عنهالاتصافها بهء أقول كلمنهما مفهومهن المفهومات فهو داخل فهافد لالته عليه تكون تضمنية لاالتزامية فتأمل فان هذا الاستدلال صحيح لكنه من الغوامض ي أقول هــــــ كله على رأى من برى أن الالترامية وصعية وانها لاتصفى فى لازم مخصوص لافى كللازم يوأماعلى رأى المتقدمين الذين برون انهاعقلية وأن المدارفيها على فهم السامع للامر الخارج باى مناسبة فتعقفها أي المطابقة بدون الالتزام ظاهرجلي فتدبر ه

و اللفظ (الموضوع) المعنى بالمطابقة إمام كب أومفردانه (انقصد بجزء) مستعمل من بالمعابقة إمام كب أومفردانه (انقصد بجزء) مستعمل من في المعمع فلا يردالنكرات الدالة بأصلها على معنى و بتنو بنها على آخر والاالاساء المعربة الدالة بأعرابها على المعانى المعتورة و عاسواه على غيرها والاالافعال الدالة عادتها على الحدث و بهيئها على الزمن والااللفظ المركب من مهمل ومستعمل (منه) أى من اللفظ (الدالة على جزء المعنى فركب) فالمركب اغايدة قيمة في أمو رأر بعدة الأول أن يكون الفظ جزء الثانى أن يكون المفظ جزء الثانى أن يكون المفظ جزء الثانى أن يكون المفظ على جزء معناه الرابع المات كون هناه المات المناه و الدالة مرادة فبانتفاء كل من القيود الأربعة يشقق المفرد

فللمركب فسم واحد والفرد أقسام أربعة به الأول مالاجز والفظه تعوهمزة الاستفهام * الثاني مالاجزء لمعناه تحولفظ الله والوحدة والنقطة والعقل الثالث مالادلالة لجزء لفظه على جزء معناه كزيد وعبدالله على الرابع مايدل جزء لفظه على جزء معناه لكن الدلالة غيرمقصودة كالحيوان الناطق علما للشخص الانساني هذاتقرير كلام المصنف على وجهه وهذا التعريف المركب على هـ ذا النمط طريقة المتأخرين والمتقدمون يقولون في تعريفه انه الديله جزءبدل على معنى والمفر دمالا بدل جزءه على معنى أصلاوليس لجزءالعلم المنقول من تحوعبدالله والحيوان الناطق معنى اصلاحين هو علم فسلايصير أن تقول أن من المفردات ما يدل جزؤه على معنى أصلاسواء كان ذلك المسنى المدلول الجزء جزأمن المعنى غيرمقصو دأولم يكن جزأمن المعنى أصلاقالوافان المرادمن المفردأ والمركب المفرد بالفعل أوالمركب بالفعل وهده والطريقة هي الطريقة المرضية اذهى طريقة أهل الانتباه لمابين يدبهم وماخلفهم ومن محال صاحب البصائر مانصه اللفظ المفردهو الذي بدل على معنى ولابدل جزء منه على شئ اصلاحين هوجز وموأما المركب فهوالذى يوجد لسموعه أجزاء دالةعلى أجزاءالمعنى المرادبالجلة اه والمركب (امانام) أىقول يصم السكوت عليه ولا يكون مستدعيا للفظ آخر كاستدعاء الحكوم عليه للحكوم به وبالعكس فتحوضرب زيدكلام تاملأنه وإن استدعى المفعول به لتكون الفائدة أشدعاما كن ذلك الاستدعاء ليس كاستدعاء المسند للسنداليه وبالعكس _ والتام اما (خبر) أى كلام محمل الصدق والكذب لذاته أى لاهية الخبر ومفهومه عندالعقل وهسذاالمفهوم هو تبوت شئ لشئ أولا تبوته في الجليات واتصال فضية بأخرى أولااتصالهافي المنفصلات وانفصال قضية عرب أخرى أولاانفصالهافي المنفصلات فلابنافي هذاالتعر بف تعين أحد الاختمالين لخصوصية ما كحصوصية القائل والدليل والطرفين وتعوها وهذا الضرب من المركب التامهو العمدة في بأب التصديقات وإما (انشاء) كلام غير محمل اللصدق والالكذب قال بعضهم والظاهران بين الخبر والانشاء تضادا حقيقيالا تقابل الملكة والعدم وقوله (وإما ناقص) معطوف على قوله اماتام والمركب الناقص هو الذي لا يصم السكوت عليه والمركب الناقص إما (تقييدي) ان كان عبارة عن مجموع مقيد وقيد يخر بله عن الشيوع والاطلاق فيدخل فيه الانسان من قولك الانسان نوع لأنه قيدما أخرجهعن شيوعه بين الطبيعة والافراد وتعوقائم في الدار من قولك زيدقائم فى الدار و نعوج ردقطيفة واخلاق ثياب و را كبازيد من قولك را كباجاء بى زيد بماقدم فيه القيدو تفسير من فسره بقوله ما كان فيه الجزء الناني قيد اللاول بعتاج الى تأويل الاولية والثانو بة بالرتبية وأظهر أنواع ذلك الضرب من المركب الناقص المركب الاضافي نعو رامى الحجارة والتوصيني وهلذا هوالعمدة في باب التصورات (أوغيره) انهم يكن عبارة عن ذلك كالمركب من اسم وأداة نحو فى الدار أوكلة وأداة نحو قدقام من قولك قد قام زيد وكالمركب المددى تعو حسة عشر (والا) أى ان لم يقصد بعز من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود (ففرد) كهمزة الاستفهام وزيد وعبدالله والحيوان الناطق علمين فان التعريف شامل لمالا جزءله أصلا كالمثال الاول ولمالا جزءله دال نعو زبدولماله جزء دال على جزء غبرالمعنى المقصود كعبدالله ولماله جزء دال على جزءالمعنى المقصود بدلالة غيرمقصودة كالحيوان النباطق علمالشخص انساني وكإيشمل هذه الأقسام الأربعة يشمل ماليس لمعناه جزء كالله والوحدة والنقطة ولماله جزءقصد دلالته ولم يترتب في السمع كالكلمة هذا تقرير كالرم المصنف والحقماقدمناه من طريقة المتقدمين (وهو) أى المفرد (ان استقل) في الدلالة الكون معناه مستقلافي الملاحظة غير ملحوظ بتبعية الغيرحتي لا بمكن ملاحظته بدونه واعا ابتنى الاستقلال الدلالى على الاستقلال المعنوى لأن مناط الحرعلي الملاحظة والتوجه بالذات فلما كانت الأساء ملحوظة بالذات والاداة ملحوظة بالعرض صحالح فهاولم يصحفها فخرج بقيدالاستقلال في الدلالة كصعة الأخبار باللفظ وحده الاداة نحو لافي زبده ولاحجرفان لاجزءمن المخسربه

لاتمامه وفان فلت يلزم خروج الأفعال الناقصة عن الكامات لعدم محة الاخبار بها وحدها وفلنا لابعد في ذلك ولذا قسموا الأدوات الى زمانية وغير زمانية ولايضر تغاير الاصطلاحات إذلامشاحة في الاصطلاح (فع الدلالة بهيئته على أحد الازمنة الثلاثة) بأن يكون معيث كما تحققت هيئته التركيبية في مادة موضوعة متصرف فهافهم واحدمن الأزمنة الثلاثة كهيئة نصر التي كلاتعققت فهم الزمان الماضي وقولناني مادةالخ ماخوذمن اضافة الهيئة للضمير اضافة عهددية وبهلا يرد نحو جسق وحجر الذينهما على هيئة ضربمع عسدم دلالتهماعلى الزمان والمراد بالمينة الحالة الحاصلة للحروف الاصول من تقديم فيهاو تأخير وحركة وسكون (كلة) عنداهل هذا الفن وعندالنعاة فعل والفاء في قوله فع الفاء الواقعة في جواب الشرط والظرف عال من الضمير في استقل ولفظ كلة خبر مبتدأ محذوف والتقديران استفلفي حالبكونه مع الدلالة بهيئته على أحدالأزمنة الثلاثة فهو كلة وبقيد الدلالة على أحد الأزمنة يغرج الذي لابدل على الزمان أصلا أويدل على زمان لكن ليس أحد الأزمنة الثلاثة كالغبوق والصبوح اممين الشرب عشية وصباعا وبقيدا لهيئة يخرجما كان للجوهر والمادة مدخل في دلالته على الزمان كأمس ولفظ الماضي والحال والمستقبل فان للادة دخلا في دلالة هذه على الزمان بعلاف نعوضرب فان الدال على الزمان فيه مجر دا لهيئة يواعها له لابرد اسم الفاعل فان دلالته على الزمان ليست وضعية كالابرد خروج المضارع حيت يدل على الحال والاستقبال فان دلالته على الاستقبال نشأت من الاستعمال وفان قلت فاتصنع في اسم الزمان كالمشرب فانه بدل بهيئته على الزمان ي قلت المراد بالدلالة على الزمان أن يدل دلالة مختصة بالزمان وصيغة مشرب تدل على المكان أيضافد لالتهالا تعتص بهأوالمراد الدلالة بالهيئة على أحد الأزمنة الثلاثة لاعلى مجردالزمان واعاعلم كون الهيئة سببا لتلك الدلالة بشهادة اختلاف الزمان عند . اختلاف الهيئة في الكامات وان اتعدت المادة مثل ضرب ويضرب واتعاد الزمان معاتعادهاوان اختلف الجوهر كنصروظهر وبقولنافي الكامات لابرد نعو

الميضرب وضربإذ لميضرب ليس كلة ولانعو لم يضرب ولايضرب فانهما مركبان قيل وفي هذا الاستشهاد نظر فالاولى ترك التقسيم المبنى عليه والذهاب الى تقسيم آخر وهوأن يقال ماصلح لان معبر به وحده إما أن يصلح لان معبر عنه أولا الاول الاسم والثاني الكلمة (وبدونها اسم) عطف على قوله فع الدلالة أي المفردان استقلفان كان مستقلام عدلالته بهيئته على أحدالأزمنة فهو كلةوان كان مستقلا بدون تلك الدلالة أى الدلالة بالهيئة على أحد الأزمنة سواء لم بدل على زمان أو بدل لكن لابالهيئة بل بمجموع اللفظ كصبوح وغبوق أودل على زمان بهيئته لكن لاعلى أحد الأزمنة كفتل لزمان الفتل فهواسم (والا) أي ان لم يستقل في الدلالة بأن لم يصلح للاخبار به وحده أو عرادفه (فاداة) أي يسمى اداة عندأهل هذا الفن ورابطة أيضاو يسمى عند النعاة حرفا وقولنا أو بمرادفه تدفع الاستشكال بالضمائر المتصلة فانهاوان لمتصلح للإخبار بألفاظها لكن تصلح لذلك بمرادفات تلك الألفاظ وهى الضمائر المنفصلة التي في معناها والموصول يصح لان عنر به لان الصلة ليسب جزأمن عين الخير فلااستسكال به ﴿ تنبيه وتوصيح ﴾ يدخسل في الاداة والرابطة السكلمات الوجودية إذهى اعما تدل على كون شئ شيأونستها الى الأفعال نسبة الحروف الى الأسهاء فارت تلك الكامات تشارك الأفعال في الدلالة على الزمان وتفارقها بعدم الاستقلال كاان الحروف تسارك الأسهاء في عدم الدلالة بالهيئة على أحد الأزمنة وتفارقها بعد الاستقلال وسميت وجودية لان معناها الكون الذي يرادف الوجود لغة والوجودقسمان وجودشي في نفسه كوجود زيدوعمرو والآخر وجودشي الغيره كوجودالبياض الجسم وسمى هذاوجودار ابطياونسياوالاول مدلول كان التامه والنائي مدلول الناقصة

﴿ المجت الثالث من مباحث اللفظ في اختلاف أسامي الالفاظ باختلاف معانبها من وجوه عديدة ﴾

(وأيضا)أى ارجع الى تقسيم المفر درجوعافأقول وفي كون المقسيم المفردا بعاث

الاول أنه يقتضى أن يكون الف على والحرف اذا كانام تعدى المعمني دا خلين في العاوالمتواطئ والمسكك مع انهملاسمونهما بهنده الأسامى بلقد تعقق في موضعه ان معناهم لايتصف بالكلية والجزئية وذلك لان معناهما غيرمستقل فليس صالحالان بعسكم عليه ولوكان متصفابال خلية والجزئية لزمأن يكون محكوماعلمه بهافان المتمف بفصة بكون محكوماعليه بهذه الصفة وقد يجاب بأن هندا التقسيم راجع الى المفرد باعتباريعض أفسامه وهو الاسم فقسم هندا المتقسيم مطلق المفردالذي هومرتب لابشرط شئ لا المفرد المطلق الذي هو مرتبة الذي بشرط لاشئ فان الاول ينسب اليه أحكام الافراد حيثأن الاطلاق ليس معتبرافيه أيضا بخلاف الناني وقد بجاب بغير ذلك وهوأن التقسيم راجع الى المفرد المطلق لان الفعل أيضا يكون متواطئا ومسكككا ومشة كاومنقولاوحقيقة ومجازافان دهيمشلامتواطئ ووجد مشكك وضرب مشترك وصلى منقول ونطق اللسان حقيقة ونطقت الحال مجاز وكذا حال الحرف فان من مثلامسترك بين الابتداء والتبعيض وفي حقيقة اذا استعملت بعنى الظرفية ومجاز اذا استعملت بعنى على (ان اتعه معناه) الحقيق أي اتصف بالوحدة فلم يكن ذامعنيين (فع تشخصه) أي كون ذلك المعنى الحقيق جزئيا حقيقيا (وضعا) لاعارضا من الاستعمال كاهوحال ماعدا العمامن المعارف على رأى المستف وجماعة وهوأن المعارف ماعدا العلم كليات وضعه جزئيات استعالاوان ذهب الى غيره طائفة أخرى رأوا أنهاجزئيات وضعا واستعالا (علم) شخصي وجنسي ان قلنا بأن علم الجنس موضوع المحقيقة بقيد الوحدة الذهنية لأنه بهذاذومعني متشخصوان كان شخصه ذهنيا وعكنان مغص العلم هنابالشخصي دون الجنسي بناءعلى ماهو التعقيق من جواز اطلاق المرالجنسي على الافراد حقيقة ولاغزابة في اختلاف الاصطلاحات باختسلاف الاعتباراتفان الميزانيين المكان نظرهم الى المعانى ومعدى العملم الجنسي كلي عميعه وممن الأعلام والنعاملا كان نظرهم الى الألفاظ وكان ذلك العلم مجرى

علها أجكام الفاظ المعارف عدوه منهاوم شهاد الاختلاف في الكلات الوجودية (وبدونه)عطف على قوله فع تشخصه أى ان اتحدمعني المفرد مدون شخصه فهواما (متواطئ ان تساوت أفراده) في صدق هذا المعنى عليها ععنى أنهلا يكون بينها تفاوت باحد أوجه التفاوت الشلانة المشهورة في باب التشكيكوان كان بينها تفاوت بوجه آخر كالانسان فان أفراده المندرجة تعته ليستمنفاونة باحد تلك الاوجه في كونها إنسانا وان تفاوتت في العوارض كالتفاوت بزيادة العلم عسأل بعض الحكاء أستاذه عن السرفى كون الانسان ليسمشككا معان أفراده متفاوتة في الادراك تفاوتا فاحشا يدفا جابه بان ذلك التفاوت ليس تفاوتافي الحقيقة إنماهومن تفاوت المزاج اه ولأن معيار التسكيك استعهال صيغة التفضيل ولايصح أن يقال ان زيدا أشداوا قدم أوأولى بالانسانية من عمر و مد والمراد بالصدق في قولنا في صدق هذا المعنى علما حل المواطأة اذالكلي محمول على أفراده بهسة الحل كالانسان بالنسبة الى أفراده والانسانية بالنسبة الى الحمص * وههنا إشكال وهو انه إن أربه بالافراد الافراد بعسب نفس الأمرخ الكلى الذي ليس له أفراد في نفس الاس عن القسمين معدخوله في المقسم وان أربد الافراد الفرضية انعصر المتواطىء فى الكليات الفرضية كنقائض المفهومات الشاملة يه وأجيب مجوابين الاول اختيار المعسى الأول لانه المتبادر وتعصيص المقسم بعيث بغرج عنبه الألفاظ الموضوعة بازاء الكليات الفرضية والكليات المعصرة فى فردمع امتناع الغير لعدم اشتهارها في المحاورات وفي هـ أما الجواب نظر فان القول بان لفظ اللاشئ لايسمى كلياوان المعتبر في التواطؤ والتشكيك هو الصدق في نفس الامروان الكاسات الفرضية خارجة عن القسمين عالاشاهد عليه بل قدينا في كلامهم كيف وفدقال الشيخ في الشفاء الكاي اعايصير كليابان له نسبة ما إمابالوجو دواما بصعة التوهم الى جزئيات محمل عليها اه يه الجواب الثاني أن يو ولساوى الافرادفي صدق المعنى عايرا بسلب التفاوت التسكيكي فتعصل قضية سالبةهي

ليس المتواطىء عتفاوت الافراد في صدق معناه علها والسالبة تصدق بنو الموضوع فيصدق افظ المتواطىءعلى مالم يكن له أفرادفي نفس الأمريصدق معناه علمها أوكان له أفرادغيرمتفاوتة وحينتذ تدخل الكايات الفرضية في قسم المتواطىء ويماور للكليات الفرضية بنقائض المفهومات الشاملة نحو اللائئ واللاموجودواللاعكن بالامكان العاموسمي هندا القسم بالمتواطىء لتواطؤا أفراده في معناه أي لتوافقها فيسمن التواطؤ وهوالتوافق (و) اما (مشكك ان تفاوتت) الافراد في صدقه عليها والنفاوت أقسام ثلاثة لانه (إما باولية) بان يكون حصوله لبعض الافرادأولا (أوأولوية) بان يكون حصوله للبعضأولىمن البعضالآخروان يكون ذلك البعض أحق بهمن الآخرو يعم هندين القسمين التمنيل بالوجودفانه في الواجب أول وأولى وفي المكن نانوي وغبرأولى وترك المسنف القسم الثالث وهو التفاوت بالاشدية كافي البياض لرجوعه الى الاولو بة والصواب ذكره لان هـ في اعتبار ات يكفى في تعدده اختلافهاولومن بعض الوجوه وسميهة االقسم مشككابصيغة اسم الفاعل لانه بوقع الناظر فى الشك والحسرة اذلو نظر الى أصل المنى بحكم بالتواطؤ ولو نظرالى المعنى بهامه ومراتبه يحكم بالاشتراك بهو فوامه كالأولى انما كان الوجود في الواجب أولى لامتناع تصور رأنفكا كه عنه لأنه عين ذاته فداته تعالى أحق من المكن بالوجودواعا كان فيه أشدوأتم لعدم مسبوقيته بالعدم والاطرؤه عليه ولننزهه عنجبع انحاء النقص وأماكونه أوليافيه فظاهراذ لابحني انوجود الأثر بعد وجود المؤثر بعدية داتية ﴿ الفائدة الثانية ﴾ اختلف بان طوائف الحسكاء في التسكيك في الذاتيات هسل هو جائزاً ولا مد فقال جهور المشائين لاتسكيك فياولا يعوز لانهافي جميع الافرادواحدة اذبعمع الافراد حدواحد مشمل على جنس وأحد وفصل واحدولا بتصور اختلاف في ذلك ومثاوا لذلك بنعو الانسانية على ماتقدم ع وقال الاشراقيون بالجواز وقالوا الزبادة والقوة . والسدة أمرواحدوه وكال الماهية لكن اذاوجه بنب في الكم سميت زيادة

واذاوجدت في الجوهرمميت قوة واذاوجدت في الكيف سميت شدة وكذا اضدادها يو واحجواعلى المسائين بانهم ناقضوا أنفسهم حيث لم بحوزوا كون الخط أشدخطية وجوزوا كونهأشدطولامع ان الطول هوالخط وأيضالم معوزوا التفاوت في الجوهرمع ان المقدار الذي هو الصورة الجسمية عندهم جوهروكل مقدار فهوقابل للزيادة والنقصان والماهية الحيوانية في الفيل أكل منهافي البعوضة ونحوها ولكلام المشائين وجه وجيه يعرفه أخو العقل ومرب متفطن الفرق بين المعقولات والمحسوسات والكيات والجزئيات ﴿ الفائدة الثالثة كه لا بردعلى انعصاراً نواع التفاوت في الثلاثة المشهورة التفاوت بالزيادة والنقصان فانهلا يرادمن القسم الثالث أعنى الاشدية الامايشمل أصنافا ثلاثة الزيادة والنقصان والقوة والضعف والشهدة والنقص والاولى في العبارة عن الكل التعبير بالا كلية والفرق بين التفاوت بالزيادة والنقص وبين التفاوت بالشدة والضعف أن الازيد عكن أن يشار فيه الى مثل حاصدل و زيادة والاشد لا عكن فيه ذلك وان تفاوت الاسدوالاضعف مصصر بان طرفان هما صدان وتفاوت الازيدوالانقص لاينعصر بإن طرفين البنة (وان كثرمعناه) عطف على قوله ان اتحد والمعنى ان معنى المفرد وان لم يتوحد فلا يخد والمعنى أن يكون الدال عليه موضوعال كلواحد من المعانى الكثير قباوضاع عديدة أولا (فان وضع) المفرد (لكل) من المعانى الكثيرة بوضع على حدة (فشرك) كالعين الباصرة والمنهب والماء وانوضع للكثير بوضع واحد فهوأساء الاشارة والموصولات ونعوهما بماعدا العلمين المعارف على رأى غررالمسنف ذاك الغير القائل بان هذه جزئيات وضعاوا ستعمالا وعلى رأى المصنف فهي كليات وضعاجز ثبات استعمالا وحينئذ فلاحاجة الى قيد تعدد الوضع في تعريف المشترك وفى لفظ المشترك حذف وايسال أى المشترك فيه أى الذى اشتركت تلك المانى فى لفظه (والا) أى ان لم يوضع لكل من المعانى بل وضع لمعنى تم استعمل في معنى آخر لمناسبة بين المعنيين فلا يحلواما أن يكون استعاله في الثاني مشتهرا أولا

(فاناشهر فى الثانى) دون احتياج الى قرينة وترك استعاله فى الاول (فنقول ينسب الى الناقل) والناقل اما أهل العرف العام أو أهل العرف الخاص فر المنقول الاول لفظ الدابة ومن الثانى لفظ الصلاة والفاعل والمفعول فى كلام النعاة * و بقولنا دون احتياج الى قرينة لا يرد المجاز المشهو را ذ لوسلم اشتهاره فى المعنى المجازى كان ذلك بمعونة القرينة (والا) أى ان لم يشتهر فى المعنى الثانى ولم يترك استعاله فى الأول (فقيقة) تارة (وجاز) أو كناية تارة أخرى ففيه حنف المايم بالقياس على المنة كو رفلفظ الأسد دو معنيين وضع لاحدها واستعمل فى الثانى بالقرينة فهو حقيقة وبجاز في الإورد ان عدالحقيقة والجازمن أقسام اللفظ الذى تعدد معناه وان والمجازم في الدين عدد معناه وان الكل حقيقة بجازا * أقول وجواب هذا الايراد هين جدا اذام يدع أكثر من اللفظ ذا المعنى الكثير الموضوع لواحد منها فقط واستعمل في غيره حقيقة وبجاز وهذه القضية ليس فها ادعاء أن لكل حقيقة بجازا أصلافتد بر

﴿ الفصل الثانى فى المعانى المفردة وفيه مباحث ﴾ المحث الاول فى السكاى والجزئى) لمافرغ المصنف من مقدمة الشروع و بحث الالفاظ الداعى اليه الافادة والاستفادة شرع فى المقصود من الفن الاانه قدم مباحث الموصل الى التصديق لتقدم التصور على مباحث الموصل الى التصديق لتقدم التصور على التصديق طبعا وقدم مباحث الدكليات على مباحث المعرف لأنها أجزاؤه فهى مقدمة تقدما طبيعيا أيضا (المفهوم) أى المفرد كالا بحنى وأل فيه للجنس لأن التقسيم كالتعريف فهما انما بردان على الحقيقة والماهية * والمراد المفهوم ما يفهم من الصور الحاصلة فى النفس أو فى احدى آلاتها وهو المعلق أن هذا تقسيم معنى من حيث قصدها من اللفظ وسرالتعبير بالمفهوم دون المعنى أن هذا تقسيم المعنى من حيث قصدها من الدهن ولو بوجهما * اما جزئى واما كلى لأنه بمجرد مصولة فى المقل (ان امتنع فرض) نجو بز (صدقه) أى جله حل مواطأة حصولة فى المقل (ان امتنع فرض) نجو بز (صدقه) أى جله حل مواطأة (على كثير بن) مختلفين نوعيا أوعد ديا (فيزئى) حقيقى كذات زيد فانه اذا

حصل عند العقل استعال فرض صدقه على كثير بن و بقولنا عجر د حصوله فى العقل بخرج ماامنع فرض صدقه على كثير بن لا بمجرد حصوله بل بضممة أخرى مع الحصول كالاحظة برهان التوحيد في واجب الوجود * و بتفسيرنا الفرض بالنبو بزأى حكم العقل بالجواز لا يردعلي تعريف الجزئي انه لا يصدق على شي من الجزئيسات ادمامن جزئي الاو يمكن فرض صدفه على كثير بن يد وملخص الجواب ان الفرض المكن هناء عنى التقدير ولذا قال بعض محقيق المتأخر بنان فرض المحال لا يجرى في الفرض ععمني التجو يزالعقلي كاارب الفرض المحال يجرى في الفرض عمني التقدير ضرورة انه لاحجر فيه اه وبقولناعلى كثير بن مختلفين نوعيا أوعد ديالا بردعلي التعريف الجزئي الخفيق المتصورلطا تفةمن الناس فأن هذه التصورات والصور الكثيرة اعااختلفت بالحال فقط لابالفصول ولابالشخصات (و إلا) أي ان لم يمنع عجرد الحصول في العقل فرض صدفه على كثيرين (فكلي) فالكاية كون المعنى ععيث عكن فيه فرض الإشتراك و والجرئية كونه معست ستعمل فيه ذلك و فان قلت الجزى لا عنع عجرد حصوله في العقل فرض صدف على كثير بن وكل ما كان كـــذلك فهو كلى فالجزئى كلى وهو محال به قلنا المرادمن الجزئى اماان كون الماصدق والافراد وحينتذ فالصغرى منوعة واماات بكون المفهوم حينتا فاستعالة النتجة ممنوعة اذلامانع من صدق الشيعلي نقيضه اعاالمستعيل صدقه على مايصدق عليه نقيضه يو تعقيق هذا الجواب ان مفهوم ما عنع الشركة معنى كلى وهومفهوم لفظ الجزئى لامقهوم زيدوعمرو مثلاوماصدق عليهذاك المفهوم معنى يمتنع فيه الشركة بين الكثير وهومفهوم زيدوعمرو مثلالا مفهوم لفظ الجزئى فيكون منع الشركة مفهوماله أفراد كثيرة وهوظاهر ولماجازان يتسوهمن تعريف الكاى انه لابدله من كثيرين في نفس الامر أوانه لابد من امكانهاان لم توجدوليس كذلك بل المدارعلى انه عكن العقل ان يفرضه صادقا على كثير بن ومطابقا لهاسواء كان مطابقا في نفس الامر أولاوسواء فرضه العقل بالفعل أولا يهلا كان الحال كذلك قال المصنف مفيدا لتقسيم السكلى بالنظرالي الوجود الخارجي الى ستة أقسام (امتنعت أفراده) أي امتنع وجودهاخارجا كفهوم الشريك البارى فانه كلى يمتنع الافراد في الخارج (أوأمكنت) أفراده امكانا عامامقيد ابجانب الوجودوالمراد من الافراد الجنس يعنى جاز وجودها خارجا (و)لكن (لم توجد) ان لم يوجد فردمنها أصلا * وهوالقسم الثاني كالعنقاء فانه كلي تمكن الافراد في الخارج ولسكن لم بوجدشي منهافيه (أو وجد) من افراده الفرد (الواحد فقط مع امكان الغير) أى مع جواز وجوده خارجا ، وهذاه والقسم الثالث كالشمس فانه كلي تمكن الافراد في الخارج ولكن لم يوجسن أفراده الافردواحد (أوامتناعه) يعني أو وجدالواحدمن الافرادمع امتناع غيرهذا الواحدي وهذاهو القسم الرابع ومثاله مفهوم واجب الوجود فانه كلي لم بوجد سن أفر اده الافر دواحــــ وهو إنماهوكلي بالنظرالي الوجودالذهني فقط بصرف النظرعن برهان التوحي أمااذا حصل في العقل مع ملاحظته ذلك البرهان فسلا يكون كليا (أو) وجسه (الكثير) في الخارج اما (مع التناهي) أي تناهي الافراد كالكوكب السيار يوهداهوالقديم الخامس (أو) مع (عدمه) أي عدم التناهي وهوالقسم السادس ومثاله النفس الناطقة عندالحكاء ومعاوم الباري عند المسكلمان والحكاء جمعاد

﴿ المعت الناني في النسب التي بين الكدين ﴾

اعلمانه خص المعتبال كليين لما انه لا يعت في هذا الفن عن الجنرى الحقيق الا استطرادا لانه لا يقع كاسباولا مكتسبا ولان هذه النسب الاربع لا يجرى الا بين الدكلين فان الدكلي والجزئ لا يكون بينهما الاالتباين أو العدموم المطلق والجزئيان لا يكون الامتباينين ولما قال الشيخ في الشفاء انالانشتغل بالنظر في الجزئيات لكونها لا تتناهي وأحو الهالاتئيت وليس عامنا بهامن حيثهي

جزئية مفيدنا كالاحكميا وتباغنا الى غاية حصكمية بل الذي يهمنا النظر في الكيات اه وماخص هذا البعث هوماأفاده بقوله (والكيان ان تفارقا) تفارقا (كليا) أى في جميع الصورمن الجانبين بان ام يصدق شئ منهما على شئ من أفراد الآخر (ف) هما (متباينان) كالانسان والفرس اذلايصدق أحدهما على شي من افراد الآخر وقيد التفارق بالكاى للاحتراز عن العسموم الوجهي حيث فيه تفارق من بعض الوجوه فقط ومرجع هذه النسبة الى سالبتين كليتين داعتين كاتقول لاشئ من الانسان بفرس داعًا ولاشئ من الفرس بانسان داعًا ولوشئت لفلت من جعها سالبتان كليتان ضروريتان فتأمل (وإلا) أى ان لم بتفارقا تفارقا كلياسواء لم يتفارقاأ صلاأ وتفارقا تفارقا جزئيا فلا يخلو من ان يتصادقا في الجله أو في جميع الصور وهذا الضرب الثاني اما ان يكور ن الجانبين أومن جانب واحد فالذي من الجانبين أشار السه بقوله (فان تصادقا) تصادقا (كليامن الجانبين فتساويان) كالانسان والناطق وليس التصادق مشروطا عاا تعدفيه زمان التصادق بلمطلق التصادق ولولم يتعد الزمان كالنائم والمستيقظ ومرجع هذه النسبة كليتان موجبتان مطلقتان عامتان اذتقول كل انسان ناطق بالاطلاق المام وكل ناطق انسان بالاطلاق العام كاتفول كل نائم مستيقظ بالاطلاق وكل مستيقظ نائم بالاطلاق وتقييد التصادق بالدكلي يغرج العموم الوجهي وتقييده بالظرف بعده يخرج العموم المطلق * واعلم أن المراد من صدق كلواحدمن المتساويين على افراد الأخر انه لا يخرج مأيصدق عليه أحدهاعن الآخرسواء تعددماصدق عليه أولافدخه لفيه الكليان المتعصران فى فرد كالواجب بالذات والقدم بالذات (ونقيضاهم) أى نقيضا المتساويين كاللاانسان واللاناطق (كذلك) أى متساويان فيصدق كل من النقيضين على جنيع أفرادالآخر ولولم يصدق قولنا كلماصدق عليه نقيض أحد المتساويان بصدق عليه نقيض الأخر لصدق نقيضه وهو بعض ماصدق عليه نقيض أحدالمتساويين ليس يصدق عليه نقيض الآخر وهنده يازمها موجبة

جزئيةهي بعض مايصدق عليه نقيض أحدالتساويين يصدق عليه عسين الآخر وهومحال لأنهصدق أحدالمتساو بين بدون الآخر واذا استعال اللازم استعال المازوم وهوالنقيض فثبت الاصلوهوالمدعى من تساوى نقيضي المتساويين وتوضعه بالمثال انتقول كللاناطق لإانسان اذلولم يصدق هذا اصدق نقيضه وهو بعض لاناطق ليس لاانسان ويازم هذا النقيض موجبة جزئية هي بعض لاناطق انسان وهومحال كذاتقول في عكس المثال وهو كللا انسان لاناطق وأوردعلى هنذا الدليل ان صدق بعض اللا انسان ليس بلاناطق لايستلزم صدق بعض اللاانسان ناطق لأن السالبة المعدولة المحول أعم من الموجسة المحصلة المجول وصدق الاعم لايستازم صدق الاخص ألاترى ان صدق قولنا ليس زيدبلا كاتب لايستازم صدق قولنازيد كاتب لجواز أن يكون زيد معلومافلا يكون كاتباولا لا كاتباوالسر فيذلك ان الايجاب يستازم وجود المحكوم عليهضرورة أن ثبوت مفهوم وجودى أوعدى لشئ يستازم وجود ذالثالشي م فانقلت اذا كان الموضوع موجودا فالسالبة المعدولة والموجبة المحصله متلازمتان والحالفيا نعن فيه كذلك لأن اللاانسان يصدق على موجودات محققة كالفرس وغيره ع قلت ذلك لا يجديك نفعا اذليس الكلام فى خصوص هذا المنال بلفي نقيض المتساويين مطلقافاذا لم يصدق نقيضاهما على شئ أصلا فهناك لايتم البرهان قطعا كنقيض الشئ والممكن العاملا وجبصدقهماعلى كلمفهوم بحسب نفس الامر امتنع صدق اللاشئ واللاتمكن بعسبهاعلى مفهوم من المفهومات وفاذا فلت لولم يصدق كل لاشئ لا تمكن لصدق بعض اللاشئ ليس بلا تمكن فيكون بعض اللاشئ تمكنا اتجه المنع المذكور به وأجيب بتعصيص الدعوى بغير نقائض المفهومات الشاملة فان نقائض غنيرها تصدق لا محالة على شئ ماو بتم البرهان يو واعترض على هذا الجواب بانه بلزم تخصيص القواعد العقلية والخصيص لايصح الافي الامو رالوضعية واذاعدل بعض مخفسق المتأخرين الى جواب آخرتفر برمان الفضية المذكورة ليست

معدولة المحول بلسالبة المحول والموجبة السالبة المحول في قوة السالبة فتصدق بانتفاء الموضوع فتكون سالبة البالبة المجول في قوم الموجبة ومستازمة لها وهذا الجواب حس لابأسبه وانقال بعضهمان القضية السالبة المحول اخترعها المتأخرون (أومن جانب) عطف على قوله من الجانبين أى وان تصادقاتصادقا كليامن جانب واحد (ف) هما (أعم وأخص مطلقا) أى من غير تقييد بوجه دون وجه ومرجع هذه النسبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة نعوكل انسان حيوان بالاطلاق العامو بعض الحيوان ليس بانسان دائماوفي قوله مطلقا ا كنفاءأى أحدهما أعم عمومامطلقا والآخر أخص خصوصامطلقا (ونقيضاهما) أى نقيضا الاعم والاخص مطلقا كاللاحيوان واللاانسان (بالعكس) أى أعم وأخص مطلقالكن بعكس المعنيين فنقيض الاعم أخص ونقيض الاخص أعملان كلماصدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص من غيرعكس كلى * والدليل على ذلك انه لولم يصدق هذا الا يجاب الكاي أعنى قولنا كل ماصدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص لصدق نقيضه وهو السلب الجزئى أى بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم ليس يصدق عليه نقيض الاخص فيصدق لازمه وهوالا بعاب الجزئي محصل المحول أي بعض مايصدق عليه نقيض الاعميصدق عليه عين الاخص وهو محال لاستلزا مهوجود الاخص بدون الاعم فيكذب مازومه وهوالنقيض فيصدق الاصل وهوالمدعى يدوتوضعه بالمادةان تقول كللاحيوان لاانسان اذلولم يصدق لصدق نقيضه وهو بعض اللاحيوان ليس لاانسان ويلزمه بعض اللاحيوان انسان وهو محال لمافيه من وجود الاخصوهوالانسان بدون الاعم وهوالحيوان فيكذب ملزومه وهوالنقيض فيصدق الاصل وهو المدعى * و يردعليه الاشكال المتقدم وهوان السالبة الجزئية اللازمة من رفع الا مخاب الكلى لا تستازم مطلقام وجبة جزئية مستازمة خلاف المفروض لتخلفه فيااذا كان نقيض الاعمن نفائض المفاهم الشاملة كاللاشئ و فاذاقلت كللاشئ لاانسان لم عكنك أن ستدل عليه بقولك والا (۽ ـ تنو برالمشرق)

فبعض اللاشئ ليس بلاانسان فبعض اللاشئ انسان لأن قولك فبعض اللاشئ الخ أعمن قولك بعض اللاشئ الخ لصققه فيااذالم بوجد الموضوع دون هذا اللازموالاعم لايستازم الاخص وقدمس الجواب فللتغفل هذاهو طريق الاستدلالعلى الكلة التيهي أحدجزني هذه النسبة والدلسل على الجزء الثانى وهوالجزئية السالبة أعنى قوالثاليس كلمايصدق عليه نقيض الاخص يصدقعليه نقيض الاعمانه لولم يصدق لصدق نقيضه وهو الاعجاب الكلي أي كلمايصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعمو يازمه صدق عكسه بعكس النقيض الموافق أيكل مايصدق عليه الاعم يصدق عليه الاخص وهو يحاللافيه من صدق الاخص على جيع أفراد الاعم فيكذب مازومه وهو النقيض فيصدق الاصل وتوضعه بالمادة ان تقول ليس كل لا انسان لاحيوان والافكل لاانسان لاحيوان وبازمه عكس نقيضه الموافق أي كل حيوان انسان وهويحال لأنهصدق الاخص على جيع أفرادالاعم وعلى هذا الاستدلال تتوجه المذكو رمن الاشكال أيضا فان قولنا كللاشئ لا تمكن بالإمكان العام موجبة كلية ولايصدق عكسهاموجبة لاكلية ولاجز لية لعدم الموضوع ودفعه عثل مامي و ان قلت الاستدلال بالعكس المذكور بيان لمالم ببين بعد و فالجواب أن العكس المنه كور قريب من الطبع يكفيه أدنى تنبيه (والا) أى ان لم يتماد قائصاد قا كليالامن جانبين ولامن جانب واحد بن يتصادقان في الجلة (فنوجه)أى فهماأعم وأخص من وجه كالحيوان والابيض لنصادقهما في الحيوان الابيض وتفارقهما في الزنجي والثلج وفي هذه التسمية اكتفاء أيضا والاصلعوم منوجه وخصوص منوجه ومرجع هفه النسبة الىموجية جزئسة مطلقة عامة وسالبسين جزئيتان داغسين محو بعض الحيوان أسض و بعض الحيوان ليس بأبيض و بعض الابيض ليس معبوان (و بان نقيضهما) أى الاعموالاخص من وجه (تباين جزئى) أى تباين صادق بالتباين الكلى والعموم والخصوص الوجهي بعقق أرلمابين نقيضي الحيوان واللاانسان أي

بين نقيضي عين الاعم ونقيض الاخص فان اللاحيوان لا يصدق على الانسان أصلاو بالعكس معان بين الاصلين أي عين الاعمونقيض الاخص العسموم الوجهي يعممان في الفرس و ينفر دالاول في الانسار والثاني في الحجر و معقق ثانهمابين اللاحيوان واللاأبيض اديجقعان في الحجر الاسود وينفرداللاحيوان في الحجر الابيض واللاأبيض في الانسان الاسود وبهذا البيان يعرف وجهعدول المسنف عن قوله ونقيضاها كذلك لايقال يلزمهن قوله وبننقيضهما تبابن جزئى الاتعصر النسبة بين الكليين في الاربع لأنا نقول المباينة الجزئية منعصرة في المباينة المكلية والعموم من وجه م فاذا قيل النسبة بين كذا وكذاهى المباينة الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مباينة كلية وفي بعض آخرى عموم من وجه فلر يوجد كليان بينهمانسبة خارجة عن الاربع مدوقه يقال في الجواب أيضا ان المقصود مناحصر النسب الممتنعة الاجناع فى الاربعة لاحصر النسب مطلقافيها ولاشك أن التبابن الجزئي بعمع مع التبان الكاي والعموم من وجه بللا عكن بدون أحدهما (كالمتباينين) أي كاان بين نقيضي الاعم والاخص من وجسه مباينة جزئية كذلك بن نقيضي المتبابنين تبابن جزئى فأنهما ان تفارقا تفارقا كليا كاللاموجودواللامعدوم فالتبان كلي ويلزمه التباين الجزئي والافالعمومس وجه كاللاانسان واللافرس وعلى التقدير بن يتعقق النبابن الجزئي * والاصل في اختلاف النسبة بين نقيضى الاعم والاخص من وجهان كل أعم وأخص من وجه عكن الخاوعهما كالحيوان والابيض فبان نقيضهما عموم وخصوص من وجه لاجهاع تقيضهما فيا يخاوعنهما وافتراق نقيض كل منهماعن نقيض الآخر بافتراق كل منهسماعن الآخر وكل أعم وأخص من وجه لا يمكن الخاوعنهما كالحيوان واللاانسان فبسين نقيضهما تباين كلى لتعقق الافتراق بدون الاجتماع وهكذا تقول في أصل اختلاف النسبة بين نقيضي المتباينين تباينا كليافان كل متباينين عكن الخاوعتهما كالانسان والفرس فبان نقيضهما عوموخصوص من وجه لاجماع نفيض بمافيا عناوعتهما وافتراق نفيض كل مهماعن نقيض الآخر بافتراق كل عن الآخر وكل متباينين لا يمكن الخاوعتهما كالموجود والمعدوم فب نقيض ما تباين كلى لتحقق الافتراق بدون الاجماع * واعلم أن المنف أخر نقيض المتباين الوجهين * الأول قصد الاختصار بقياسه على نقيض الاعم والاخص من وجه * والثانى ان التباين الجزئى لما كان عبارة عن القسد المشترك بين التباين الكلى والعموم الوجهى لم يمكن تصوره الابعد تصورها فلذانا سبتاً خيرذ كره عن بيانهما *

﴿ المعن الثالث في بيان معنى آخر الجزئى ﴾

(وقد يقال الجزئي للاخص) المنسرج تعت أعم عموما مطلقا أي كاان لفظ الجزئي بطلق على المفهوم الذي عتنع العقل من تجو يزصدقه على كثير بن وسمى بالجيزئي الحقيق كزيد وعمر وكذلك يطلق على كلأخص تعت أعم عموما مطلقا كالانسان الاخص من الحيوان والحيوان الاخص من الجسم النامي ويسمى جزئيااضافيا لانجزئيته بالاضافة الىمافوقه لابالحقيقة وفي حسدداته وبكون الاخصيه قدفهمت من بيان نسبة العموم والخصوص سابقافلا يكون هذا التعريف تعريف الجئزئي الاضافي الاخص تعريفا بالجهول ولأتعريفا للشي بنفسه (وهو) أى الجزئي بهذا المعنى الثاني (أعم) من الجزئي بالمعنى الأول عوما مطلقا اذكل جزئى حقيتي فهومندرج تعتمفهوم عاموأقله الشئ والمفهوم والأمر والممكن العام ولاعكس اذق ويكون الجسزني الاضافي كليا كالانسان بالنسبة الى الحيوان وقيسل ان أعمنة الاضافى لان كل جزئى حقيق مندرج تحت ماهية المعراة عن الشخص ونفض بدأت الواجب تعالى وتقدس والتزم المسنف فيشرح الأصل زيادة تشخصه على ذاته قائلاان العينية المدعاة اعاهى بحسب الخارج فقط وشنع عليه بعض محقق المتأخرين بأن ذلك مناف النصوص الحكمية وكال التوحيه والتزم السيد كونه تعالى واسطة بين الجزئى والكلى مدعياان الكلية والجزئية من أحكام المفاهيم الدهنية لاالاعيان

وهوتعالى حقيقة عينية * أقول والانساف ان يكون بين الجزئيسين الحقيق والاضافي عوماوجها بعقعان في نعو زيدوعرو وينفر دالاضافي في نعو الانسان والفرس لاهذا الفرس وينفر دالحقيق في الله تعالى فانه لاشريك في نعو وجوده الخاص الذي هو عين ذاته م هومع هذا ليسهناك ماهو أشد اعاطة وشمولامنه يعلم ذلك من اطلع على كتب الشيخ رحه الله ولا بأس في تسمية هذا بالجزئي الحقيق المنفرد كاسمى العقل بالنوع المنفرد أو الجنس المنفر دفتاً مل *

﴿ المعت الرابع في تقسيم الكلى وفيه ابعان ﴾ (البعث الأول في وجه الحصر والكليات) بعسب الحصر العقلي (حس) أي الكليات التي لها أفراد بعسب نفس الأمر في الذهن أوفي الخارج منعصرة في خسة أنواع * وأما الكيات الفرضية التي لامصداق لها خارجا ولاذهنا فلا يتعلق بالحث عنها غرض يعتد به لان المنطق آلة للعداوم الحكمية ولا يكون فهاقضية يكون محمولها كليامر الكليات الفرضية كاللاشئ واللاعكن واللاموجود واعالم يكن للكيات الفرضية مصداق أصلالت لايازم اجتاع النقيضين لان كلما يكون في الخارج أوفي الذهن يكون شيئا تمكناوموجودا فى الخارج أوفى الذهن فاذِ الم يكن لها افرادأ صلا لم تكن أجناسا ولا أنواعاولا فصولا ولاأعراضا خاصة ولاعامة فلايتعلق الغرض العلميها يه ويحتمل دخول الكيات الفرضية في المقسم وذلك لان امكان فرض صدقها على كثيرين نظرا الى مجرد مفهومها يستدعى امكان فرض الأقسام الثلاثة فهاوان لم يكن شئ منهافي نفس الامم * ووجه الحصران الكاي اذانسب الى افراده فاما أن يكون عين حقيقة تلك الافراد وهوالنوع أوجزء حقيقتهافان كان تمام المشترك بانشئ منهاو بان بعض آخرفهو الجنس و إلافهو الفصل ويقال لهذه السلانة داتيات أوخار جاعنها ويقال له العرضي فاما أن تعتص بافر ادحقيقة واحدة أولاتعتص فالأول هوالخاصة والثاني هوالعرض العام فهسذادليل انعصار

الكيات في الحس *

﴿ البعث الثاني في الجنس ﴾

قدم الجنس على الخاصة والعرض العام لانهما غارجان عن الماهية والجنس جزؤها وعلى الفصل لاحتياجنافي معرفة القريب والبعيد منه الي معرفته وعلى النوعلتوقف معرفة قسم منه وهوالنوع الاضافي على الجنس (الاول الجنس) لغظ عربى ومعناه اللغوى أعم من النوع على مافى الصعاح (وهو) أى حده انه (المقول) أي المجمول حمال مواطأة لانه المعتبر في باب الكليات وهو المعنى الحقيق الحمل وأماحل الاشتقاق وحل التركيب فجازيان والاول هوحل المبدأعلى شئ بواسطة حل المستق والثاني هو حل مايتر كب منه ومن النسبة مثل ذوعم وما يجرى مجراه كقولك الهعم (على الكثرة) أى الكثير بن والتعبير بالكثرة دون الكثيرين للاشعار بان اندراج نوعين فيه كاف (المختلفة الحقائق) أى الماهيات والمرادبا لجع الجنس فيشمل الجنس المنعصر في فردعلي أن كلية الكلى ليست معتبرة بالقياس الى الافراد الخارجية فقط بل والمقدرة هان كارب بعسب الخارج له فردان أوفردوا حد فالجع بالنظر لتلك الافراد المفدرة واعافسرنا الحقائق بالماهيات دفعالتوهم ارادة المعنى المصطلح عليه في الحكمةالمحقيقةوهوالماهيةالموجودة (فيجواب،ماهو) أىالواقعجوابا السؤال السائل عن الشئ عاهو هذا وقد ترك من تعريف الجنس وسائر الكليات لفظ الكلى لان المقول على الكثرة مغن عنه فان مفهوم الكلى هو مفهوم المقول على كثير بن بعينه الاان لفظ الكلى بدل عليه اجالا ولفظ المقول على كثير بن بدل عليه تفصيلا لايقال مفهوم الكلى هوالصالح لان يقال بالفسرض على كثير بن ومفهوم المقول على كثير بن ما كان مقولا على كثير بن بالفعل فلا يغنى عنهلان دلالة المقول بالفعل على الصالح لان يقال على كثير بن النزام ودلالة الالتزام ليست معتبرة في التعريفات لانانقول لم يرد بالمقول على كثير بن في تعريف الكاسات الاالسالج لان يقال على كثير بن اذلوأر بدبه المقول بالفعل بعرج عن معريف الكليات مفهومات كلية ليست لهاافرادفي الخارج ولافى الذهن سواء المكن لهاافرادأصلا كالكيات الفرضية أوكان لهافردوا حد في الخارج والذهن بناءعلى ان برهان التوحيد ينفي التعدد ذهنا وغارجا فانهالا تكون مقولة بالفعل بل بالصلاحية فيكون المقول على كثير ين بمعنى الكلى اذاعر فت حذافالمقول على الكثرة جنس يشمل الكليات وليس المقول وحده هو الجنس والظرف فصل لاخراج الجزى فانه مقول على الواحد لان الجزئي لا بحمل حلا حقيقيا اذلا محمل بالحل الحقيق على نفسه لمسم التغاير ولاعلى غيره لفوات شرط الجل وقولناهذاز يدمعناه أنهندامسمي يزيد أومدلول لفظ زيداوذات مشضصة أونعوذاك من المفاهيم الكاسة وبقوله المختلفة الحقيقة يخرج النوع وبقوله في جواب ماهو بخرج الكيات الباقية اما العرض العام فلا نه لايقال في الجواب أصلا وأما البواقي فلا نها انماتهم في غيرجواب ماهوهذا يه ومما بعب التنبه له ان قيد الحيثية أعنى من حيث هو كذلك مرادفي تعريف الكليات الجس لانها آمو راضافية تعتلف بالاعتبار اذالماون جنس للأسودلانه يشعل الاسودوالاخضر والاصفر وغيرهامن المختلفات بالحقيف ةونوع من المكيف فان المكيف بشمل المكيف بالنعومة والحلاوة وسائر المكيفات بالمكيفيات المحسوسة وفصل للكتيف أى الجسم الكثيف فان الجسم جنس الشفاف وغيره وخاصة للجسم فان الجوهر الفر دلالون له وعرض عام الحيوان لعدم اختصاصه بنوعدون نوع 🔹

﴿ استشكال وجوابه ﴾

إن فيل كون الجنس جزء الماهية ومقولا عليها غير معقول لان الجزء متقدم على كله والمحول متعدم الموضوع و قلنا ان مفهوم الحيوان مثلا وهو جزء الانسان في الذهن مقدم فيه عليه والجزئية فيه لاتستازم الجزئية في الخارج والحل لا يقتضى الا تعاد بعسب الذهن اذ التقدم بعسب نوع الجزئية فان كانت ذهنيه فهو ذه في والمحرب و وقد يجاب بجواب آخر وهوان فهو ذه في والمحرب و وقد يجاب بجواب آخر وهوان

المرادبكون الجزء مجولا ليس أنهمن حيث هوجزء يكون محمولا بل المرادان معروض الجزئية هومعروض المحولية مثلا الحيوان المأخو ذبشرط ان يدخل فيه الناطق نوع وبشرط الابدخل فيه الناطق جزء والمأخوذ بعيث عكنأن معرض له الجزئية والنوعية جنس ومحول تم الجنس إماقر بب أو بعيد لانه عبارة عن عمام المسترك بين الماهية وغيرها فاماان يكون عام المسترك بالقياس الي كل مانسارك الماهية فيه أولا فالاول لابدأن يكون جواباعن الماهية وجميع مشاركاتهافيه فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركاتهافيه هو الجواب عنهاوعن جيع مشاركاتهافيه وهنا اسمى جنساقريبا * والثاني أعنى مالا يكون عام المشترك الابالقياس الى بعض مايشار كهافيه يقع جواباعن الماهية وعن بعض مايشاركها فيهدون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مايشاركهاغيرا لجواب عنهاوعن البعض الآخر وهذايسمي جنسابعيدا وفائدة هذا التقسيم معرفة الحدالتام والناقص لان الحدالتام يشمل على الجنس القريب لامحالة والناقص على البعيد وكلما كانت من اتب البعد أقل كان أقل بعدا الإشهاله على ذا تيات أكثر والى هذا التقسيم أشار المسنف بقوله (فان كار_ الجواب) عن السؤال (عن الماهية) التي الجنس جنس بالنبة اليها (وعن بعض المشاركات) أى مشاركات الماهية (هو الجواب عنها) أي عن الماهية (وعن السكل) أى كل المشاركات أى عن كل فردمن المشاركات ولقد أحسن المسنف حيث ذكر بدل لفظ الجيع الواقع في عبارتهم لفظ الكل في حمد الغريب فان الجنس البعيد أيضاجواب عن الماهية وعن جيع المشاركات بمعنى الكلالجوى على ماهو الشائع المتبادر في لفظ جميع حتى لوقيل ما الانسان والحيوان والنبات لكان الجواب بالجسم النامي فيلزم دخول البعيد في معريف القريب على الوجه القريب في لفظ جميع فان الأقرب ان المرادمنه كون السؤال عنجمع الافراددفعة لاكونهاعلى سيل البدل والأقرب في الحكل ان المراد الافرادي فليس معنى كلام المسنف انه يسأل عن الماهية وعن كل مشارك بأن مجمع السؤال عن الماهية والكل بل معنى انه يسأل عن الماهية وعن مشارك تمسأل عنهاوعن مشارك آخرحتى يتعقق السؤال عن الماهية وعن كلمشارك (فقريب) أىفهوجنسقريب (كالحيوان) فانهجوابعن الانسان وعن بعض مشاركاته في الحيوانية كالفرس وكذاك هوجواب عنه وعن كلمشارك له فيه بعيث اذاسئل عنه وعن أى مشارك له فيه كان الجواب الحيوان (والا) أى وان لم يكن الجواب عن الماهية وعن بعض مايشاركها هو الجواب عنهاوعن الكل (فبعيد) أى فهوجنس بعيد (كالجسم النامي) الذي يقع في الجواب عن النبات والانسان اذاسئل عنهما بماهو وهو بعينه جوابالسؤال عن النبات وعن كلواحد مايشاركه فيه فهوجنس قريب للنبات وبعيد للانسان اذاسئل عنه وعن النبات عاهو فارت سئل عنه وعن الفرس فليس يصيمان يجاب بهلان الفرس لم يشارك الانسان في الجسمية والنمو فقط بليشاركه في الحيوانية التي هي عبارة عن الجسم النابي الحساس المحرك بالارادة فلايقع الجسم الناجى في الجواب م وقداستشكل النمثيل بالجسم النامي بان الكلام في الكليات المفردة وأجيب بادعاء انه جعل علماعلى مسهاد كعبدالله وهندا الجواب لابعسم مادة الاعتراض بلفيه نظر بعديظهر بالتأمل فالأولى الاقتصارفي المتثيل على لفظ النامي يه

﴿ المتالثالث في النوع ﴾

المانى النوع يتوقف على الجنس و بيان أحكام الفصل من التقوم والتقسيم الثانى النوع يتوقف على الجنس و بيان أحكام الفصل من التقوم والتقسيم يتوقف على النوع أيضا (الثانى) من السكليات الجس (النوع) وهولغة أخص من الجنس واصطلاحاقسمان القسم الاول هو المسمى في عرفهم بالنوع الحقيق وهو الذى أشار اليه المصنف بقوله (المقول على السكثرة المتفقة الحقيقة) مقولية بالذات فضرج الجنس المقول على السكثرة المتفقة والجنس المقول على السكثرة المتفقة والجنس المقول على السكثرة المتفقة والجنس المقول على السكثرة المتفقة الحقيقة كقول على السكثرة المتفقة الحقيقة كقول

الحيوان على زيدوعمر ووهذا الفرس وهذا الجل اماخر وجالمقول على الكثرة المتفقة فقط فظاهر واماخر وج المقول علىالمتفقة والمختلفة فلانن قوله على المتفقة بالتبع لقوله على المختلفة (في جواب ماهو) كالانسان المقول على زبد وعروالمشول عنهماعاهو وبهذاالقيد مغرج غيرالجنس منسائرال كليات عن تعريف النوع وليس قوله على المكثرة أمر لازح فان المشهوران ماهوسؤال عن بمام الحقيقة فانكان هذا السؤال بعسب الخصوصية فقط فالجواب الحدالتام وان كان بعسب الشركة فقط فالجواب الجنس وان كان بعسب كليهما فالجواب النوعولما كان النوع تمام ماهية الافراد تكون افراده متفقة الحقيقة فاذاستل عن أحدهاأ وعن جميعها صلح النوع في الجواب كااذا قيل مازيد كان الجواب الانسان وكذلك اذاقيه لمازيدوعمر ووبكري فانقيل كلواحه من افراد النوع مشقلاعلى النوع وعلى التشغص فلا يكون النوع عام ماهية الافراد بل يكون - وألما عنقلنا التشخص عارض غيرمعتبر في ماهية تلك الافر ادفالنوع تمام الماهية * قال بعض محقق المتأخرين إن التعين ليس داخ للف حقيقة الجزئي وليس نسبته الى النوع كنسبة الغصل الى الجنس على مازعمه كثيرمن المتأخرين فانهلو كان جزأعقليا لكان محمولاولو كان جزأ خارجيالكان النوع جزأ خارجياغير محول والتعقيق في هذا المقام يحتاج الى أمرين يد الأول لطف الغر بحة وفوقان الفطرة ع الأمر الثاني معرفة أن التعينات اعاتكون بانعاء الوجودات الخاصة وان انعاء الوجودات تتوزع على انعاء المدارك مثلا تشغص زيد في خارج الاعيان وعالم الحسوسات هو الوجود الخاص المصحح للاشارة الحسية المدونعين ماهيته في العقل هو الوجود العقلي الخاص المصصح للإشارة العقلية اليه ولاشك ان العقل لا يلتفت من حيث هو عقل الى المشخصات التى من شأن الحس الالتفات الهافهوينتزع الماهية الكلية من وسط قشر الغواشي الغريبة واللواحق المادية ويدركهامن حيثهي كذلك فلايكون ماهية زيدعنده الاالانسانية لاغيرفتديره وطريقة أخرى وهي أن النوعف

قولهم النوع تمام حقيقة الافراد ليسمايتبادر من الحصة التي في الشخص المتقومة بالتشخص تقوم حصة الجنس في النوع بالفصل بل الحقيقة الكلية التي تتنزل منهاجيع الخصص من الازل الى الابدوكانها الجموع الذي لايتناهي أزلا وأبدافتدر واعماأن قولم النوع عامماهية الافرادحق ولكلحق حقيقة وان ذلك القول لا يعتص بالنوع الحقيق بل قد يقال في الجنس العالى من حيث هو جنس لامن حيث الحصة المتقومة بالفصول أوالمشخصات هذا م وأما القسم الثاني للنوعفه وماأشار اليه بقوله (وقديقال) أي يطلق و معمل النوع (على الماهية الكلية) خرج بذلك الشخص (المقول عليها وعلى غيرها الجنس) خرج بذلك الجنس العالى لعدم مقولية جنس عليه (في جواب ماهو) خرج بذلك الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية فان الجنس كالحيوان مثلاوان كان مقولاعلى الفصل كالناطق وعلى الخاصة كالضاحك وعلى العرض العام كالماشي لكن لافي جواب ماهو وأماهذه الثلاثة بالنسبة الى أجناسها الداخلة فهافانها أنواع اضافية وذلك لماتقرران الكليات الحس تقال على حصمها أيضاو ثلث الحمص أنواع اضافية به وأما المنف الذي هو عبارة عن النوع المقيد بقيد عرضي كلى كالتركى فانه دا خيل تعت التعريف لان يقال عليه وعلى الفرس مثلا الجنس الذي هو الحيوان في جو اب ماهو فلا به الاخراجهمن زيادة فيدوهو قولاأوليا فانهوان فيل عليه وعلى غيره الجنس لكن ليس قولا أوليا بل بواسطة مقوليته على الانسان المقول على التركى فان العالى اعاصمه الشق بواسطة حلالسافل عليه ومعاوم انهاذا ثبت أمرالعام والخاص كان تبوته للعام أوليا وللخاص ثانويا لكن هذا القيد وان اخرج الصنفعن الحد مخرج النوع عنه أيضا بالقياس الى الاجناس البعيدة فيلزم الا يكور الانسان نوعاللبسم الناى ولاللجسم أوالجوهر مع انه اعاسمي نوع الانواع لكونه نوعالكل واحسس الانواع التي فوقه وأيضا النوع لمامضايفا الجنس فاذا اعتبر في النوع القول الأولى فلابد من اعتبار مفي الجنس أيضاوالا

لم يكن مضايفاله فيلزم الانكون الاجناس البعيدة أجناسا الماهية التي هي بعيدة بالقياس الهافالأولى ترك قيدالاولية واخراج الصنف بقيد آخركا نيقال النوع الاضافي كلمقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو (و يخص هـ ذا) القسم من (النوع باسم الاضافي) سمى بذلك لان نوعيت بالاضافة الى مافوق (كالاول) أى كاختصاص القسم الاول (ب) اسم (الحقيق) لان نوعيته بالنظر لتوحدافر اده في حقيقة واحدة * ثم أشار المسنف الى النسبة بين القسمين بقوله (وبنهما) أي بين النوعين الحقيق والاضافي (عموم) وخصوص (منوجه لتصادقهماعلى الانسان) فانه يصدق عليه النوع الحقيق والاضافي أماالحقيقي فظاهر وأماصدق الاضافي فلتبوت قول الجنس وصدقه عليه (وتفارقهما) عطف على تصادقهما (في الحيوان والنفطة) فالحيوان وعاضافي لاحقيق والنقطة بالعكس لانهالو كانت نوعااضافيال كانت مندرجة تعتجنس فلاتكون بسيطة هف وقد نظرف هذا الاستدلال بأن البساطة العقلية عنوعة والخارجية لا تجدى نفعالان الجنس لبس جزأ خارجيا بلهومن الاجزاء العقلية فحازان كون للنقطة جزء عقلى وهوجنس لها وان لم يكن لهاجز في الخارج ولذلك لم بذهب المتقدمون الى ان النسبة بين النوعين العموم الوجهي بلذهبوا الى انها العموم المطلق ع واحتجواعلى مذهبهمان كلحقيق فهومندرج تعت مقولة من المقولات العشر لاتعصار المكنات فيها فكلاوع حقيق فهوذوجنسما وتعقيق الحق مرك المدهبين لايسعه هذا الشرح (عمالاجناس تترتب متصاعدة) بان يكون الترقي من الخاص الى العام وذلك لان جنس الجنس بكون أعم من الجنس وهكذا (الى) الجنس (العالى) الذي لاجنس فوقه وهو الجوهر (ويسمى جنس الاجناس) لانهجنس لها كلهاوأقسام الجنس على هذا ثلاثة سافل ومتوسط وعالى وعلى المشهو رأربعة سافل ومتوسط وعال ومنفردو عثباون لهبالعقل باعتبارأن الجوهر ليس جنساله بلعرضاعاما وانما تعتبهمن العقول حقائق مختلفة

(و) كان الاجناس قد تترتب كذلك (الانواع) لكنها تنرتب (متناولة) بان تتنزل من عام الى خاص فان نوع النوع يكون أخص من النوع وهكذا (الى) النوع (السافل) الذي ليس تعتبه نوع (ويسمى نوع الانواع) لانه نوع لكلنوع على الاطلاق وهوالنوع الحقيق كالانسان وطريق الترتبف الاجناس انتقول ألحيوان جنس للإنسان والناي جنس للحيوان والجسم جنس للنامي والجوهر جنس للجسم فقد ترقينا من الاسفل الى الاعلى وطريق الترتيب في الانواع ان تقول الجسم نوع تحتبه النابي والنابي نوع تحته الحيوان والحيوان نوع تعته الانسان والانسان نوع لانوع تعته وأفسام النوع على هذا ثلاثة عالى كالجسم ومتوسط كالناجي وسافل كالانسان وعلى المشهو رالاقسام أربعة هف الثلاثة والنوع المفردو عثاون له بالعقل باعتبار ان الجوهر جنس له وما تحته من العقول أشخاص متفقة الحقيقة (ومايينهما) أي العالى والسافل من كلمن الجنس والنوع يسمى (متوسطات) لانهاليست عالية ولاسافلة فالتوسط فيمم اتب الاجناس هوالجسم الناي والجسم المطلق وفي مم اتب الانواع هوالجسم التاى والحيوان هذا أنأرجعنا الضمير الى مجرد العالى والسافل وانأعهدناه الى الجنس العالى والنوع السافل المذكورين صربعا كان المعنى ان ما بين الجنس العالى والنوع السافل متوسطات إماجنس متوسط فقط كالنوع العالى أونوع متوسط فقط كالجنس السافل أوجنس متوسط ووعمتوسط معا كالجسم النامى عدواعملأن المصنف اعالم يتعرض للجنس المفردوالنوع المفردلات الكلامفيا يترتب والمفردليس داخسلافي سلسلة الترتيب أولعدم تيقن وجودها عندالأكثر يه

﴿ المعت الرابع في الفصل ﴾

(النالث) من الكليات (الفصل) وهو كلة وضعت اصطلاحاعلى المهزالذاتى الذي يفصل الماهية عن جلة ماعداها أو بعضه فهو على الفاصل منه والفصل وان كان جز أمن ماهية الافراد كالجنس الاأنة ليس عام المسترك بين الماهية ونوع

آخرواعا كان الجزء الذى ليس عام المشترك فصلالانه اذالم عكن عام المشترك بين الماهية ونوع آخر فاماالا يكون مشتر كاأصلابين الماهية ونوعما كالناطق بالنسبة الى الانسان وحينئذ عزالماهية عن جيع ماعداها فيكون فصلامطلقا واماأن يكون بعضامن عمام المسترك مساوياله كالحساس فانه بعض عمام المسترك بين الانسان والفرس مثلا وماوله اذكلا كان الشئ حيوانا كان حساسا وكلا كان حساسا كان حيوانا ومثل هذا يقال له في هذا الفن بفصل الجنس واعاقلنا انهلابدمن كونهمساويا لانهلولم يكنمساويا كالناى كأن مشتر كانامابين الماهية ونوع آخر اذالجسم النامى الذى هوجزء الحيوان عام المشترك بين الانسار والنبات والمقدران لا يكون عام المسترك بين الماهية ونوع آخر أصلافتيت ان الجزء الذى لا يكون عام المشترك إمافه المطلق أعنى عيز الماهية عن جيع ماعداهاأوفصل جنس وهو عيزهاعن بعض ماعداها ومن الناظرين في هذا الدليل من استصوب العدول عنه الى دليل آخر وهو قوله جزء الماهية اذا لم يكن عام المسترك بينهاو بين نوع مامن الانواع المباينة لهافاما الا يكون مشتر كاأصلا بينهاو بين نوعمبا بن لها فكون فصلاللاهية بمزالهاءن جيم المباينات واماأن مكور مشتر كابينهاو بين غيرهالكن لا يكون عام المشترك بينهمافهذا الجزء لا عكن أن يكون مشتر كابين الماهية وبين جيع ماعداها اذمن جله الماهيات ماهية بسيطة لاجزءها فيكون هذا الجزء عمزاللاهية عن الماهيات التي لاتشاركهافي هذاالجزءف كون فصلاللاهية يوالحاصل انهذا الجزء بميزللاهية عماشاركهافي الوجود كالماهيات البسيطة التي لاجنس لهاقطعا عقد بكون عيزا الماعاشاركهافي الجنس ووجودالماهية البسيطة محقق فان المركب لابدان ينتهى بالتعليل الى البسيط لان كل كثرة وان كانت غير متناهية لابدهامن الواحدفاو انتقى الواحدانيق الكثيرلانتفاءمبدئه (و) عرفوا الفصل بأنه (هو المفول) أى المجول (على الشي الشي في اللف ما يصيم أن يعنبر عنه وفي الاصطلاح الموجوددهنيا كانأوغارجيا (فيجوابائيشيهو) هذا السؤالجلة

انسائية مركبة من مبتدأموخر وخبرمقدم وقوله (في ذانه) أوفي جوهره على ماوقع في بعض العبار ات في موضع الحال من المبتدا المؤخر والمعنى انه أي شي هومعسر اوملاحظاف ذاته فالمقول على الشئ جنس بشمل الكليات وبقوله فيجوابأيشي هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان أياتطلب الممز الداخه الذي لا يكون جوابما والذي لا يكون غير واقع في جواب أصلا والجنس والنوع يقالان فيجواب ماهو والعرض العام لايقع في الجواب وبقوله فى ذاته بحرج الخاصة لانهاوان كانت مقولة على الشي فى جواب أىشى هولكنالف ذاته وجوهره بلفي عرضه يه واعلمان الجواب عن السؤال بأى شئ هوفى ذاته يصم بأمو ركثيرة اذيصم بالميز الذاتى الذي عيز الماهية عن جيع ماعداهاو بالميزالداني الذي عيزهاعن بعض ماعداهاوهـدا أيضأأفسام كثيرة فهافصل الجنس القريب وفصل الجنس البعيد وفصل الجنس الأبعد حتى لو اقتصرفي السؤال على قوله أىشئ هودون ذكرالحال المذكو رانسع الجواب أكثراذ يزيدعلى ماتقد مصلاحية الاجابة بالميز العرضي عييزاتاما أوناقصاوا عا يتعين الجواب بالمضاف الىأى والضابطة ان السؤال بأى يكون عمايمز المسؤل عنه عاشاركه فياأضيف المهائى فاذاقيل هذا أى حيوان هو في ذاته تعين الناطق للجواب واذاقيل أىجسمنام هوفى ذاته صلح الجواب بالناطق والحساس دون غيرهما واذاقيل أيجسم هوفي ذاته صلح بهماو بالنامي لاغير واذاقيلأى جوهرهوفي ذاته صلح بهذه الثلاثة وبالقابل للابعاد وبالجله يتعين الجواب بالمضاف اليه أى مع الحال و فان قلت ان المطاوب من أى شي هو في داته ان كانما عيز عييزا ناما يخرج الفصل البعيدعن تعريف الفصل وان كانما عيز عيزافي الجلة يصدق التعريف على الجنس والحدالتام والجواب ان المرادمن الامتياز الامتياز بالذات في الجلة فالمرادأن أى شئ يطلب المفرد المهز بالذات في الجله وعلى هذا التقدير تعين الفصل في جواب أى شئ هو لاغير هان الفرد الممر بالدات ليس الاالفصل وأماا لجنس فليس تميزا للاهسة الابواسطة فصله القريب

وفصله القريب فصل بعيد فالمعزفي الحقيقة فصل الماهية فاذا قلنا الانسان أيشئ هوفى جوهره فلايقع فى الجواب الاالناطق فانه يميز بالذات لا يواسطة شئ آخر مغلاف الحيوان فانهوان كان بمزاعن الجادات والنباتات لكنه لابالدات بل واسطة فصل الانسان وان كان بعيدا وهو الناجي والحساس والحدمع انهليس عفرد عيز واسطة الفصل أيضا ﴿ فائدة ﴾ ان قلت قداشتهر في حد الانسان أنه الحيوان الناطق م والناطق فسروه عدرك الكليات وادراك الكليات لا يختص بالانسار لانه يثبت الباري وسائر الجردات كالعقول والنفوس الفلكية فكيف يصم جعل الناطق فصلاء قلت إن المرادمن الناطق صاحب مبدأ النطق والادراك الكلي ولاشكأن ذلك المبدأ الذي هوالنفس الناطقة مختص عاهية الانسان واذافسر الناطق بالمتفكر أوالمستحصل العلم الكايمن الفكرالذي هوالحركة فيالمعقولات اندفع الاعتراض لان عاوم ماسوى النفس الناطقة الانسانية من المجردات حضو رية لاحصولية فتدبر - ثم الفصل إماقر ببأو بعيد لانه لا يخاوا ما أن عيز النوع عن مشاركه في الجنس القريب وإماآن عيزه عن مشاركه في الجنس البعيد (فان ميزه) أي ميز الفصل النوع (عن المشارك) له أى النوع (في الجنس القريب) (ف) هوفصل (قريب) كالناطق الممزللانسان عن مشاركه في الحيوانية (أو) ميزه عن مشاركه في الجنس (البعيد) فقط (ف) هوفصل (بعيد) كالحساس الممزللانسان عن مشاركه في الجسم الناى و بقوله فقط يندفع الاعتراض بأن تعريف الفصل البعيد غيرمانع لأن الفصل القريب كاعدنا لنوع عن المشارك في الجنس القريب عيزه عن المشارك في الجنس البعيد أيضا * فان قلت ظاهر عبارة المصنفأن مالاجنس له لافصل له لأنه أخذ المعرف مقسما وأخذ في مفهوم كلا القسمين كونه يمزاعن المشارك في الجنس فاوجاز ان يكون لا جنس له فصل لم مكن التفسيم حاصرا اذبيق الفصل الممزعن المشارك له في الوجود فيقتضى هنداحصرالفسل المرف في المسيزعن المشارك في الجنس وهو خلاف

الطريقة الختارة عندالمتأخرين والجواب من وجهين والخول انه لمالم بقم دليل على امكان تركيب ماهية من أمر بن متساو يبن بل قام الدليل على امتناعه فان معنى التركيب العقلي ليس الافي الماهية المشملة على ابهام وتعصيل اختار المصنف طريقة الاقدين الحاصر بن للفصل فى قسميه القريب والبعيد يد الوجه الثانى ان المقسم في كلامه ليس هو المعرف وان في قوله ميزاستنداما وذلك لأن الانقسام الى القريب والبعيد لايتصور في المميزعن المشارك في الوجود فقط واذا أريدالتعريف التام للفصل القريب والبعيد بحيث يشمل الممزفي الوجودقيل ان القريب منه ما يمزعن جيع المشاركات في الجنس أوفي الوجود والبعيدما عيزعن بعضها عمان الفصل نسبائلانة أشار المصنف الى اثنتين منها بقولة (واذانسب) أى الفصل (الى ما) أى النوع الذي (عيزه) أى عيز الفصل لذلكالنوع (ف) هوفصل (مقوم) بمعنى انه داخــل فى قوامــه وجزءله واعلمان الجزءاما محول أوغير محول والمحول إماجنس أوفصل فبين المقوم والفصل عموم مطلق اذكل فسل مقوم ولاعكس ومثال الاجزاء الغير الجولة · آحاد العشرة وسقف وجدران البيت (و) اذانسب (الى ماييز) النوع (عنه) أي الى الجنس الذي عيز الفصل والنوع عنه فالمضارع مبنى للعاوم وضمير الفاعل يعود الى الفصل وضمير عنه يعود الى ما الواقعة على الجنس (ف) هو فصل (مقسم) لذلك الجنس أى محسل قسم له فليس معنى كون الفصل مقسما للجنس الانحصيله له في نوع هذا أحدمعنيين لذلك التقسيم ومن الناس من فسره بعصم الجنس في نوعين باعتبار وجوده وعدمه وان الم يكن النوع الحاصل باعتبار انضام العددم نوعا يحصلانه قال الشيخ في الشفاء انا اذاقلنا الحيوان منه ناطق ومنه غيرناطق لم نتبت الحيوان الغير الناطق نوعا محصلا بازاء الحيوان المناطق فان الساوب لوازم الاشياء بالنسبة الى معان ليست لهاضر ورةان غير الناطق أمر يعمقل باعتبار الناطق والفصل النوع أمراه في ذاته فهي يعمى الساوب لاتقوم الاشياء بل تعرضها وتلزمها بعد تقرر ذواتها * نعمر عالم يكن (م ستنوير المشرق)

للفصل اسم محصل فيضطر الى استعمال السلب مقامه وهو بالحقيقة ليس بفصل بل الازم عدل به عن وجهه اليه اهِ فها تان نسبتان الفصل من ثلاث و بقيت الثالثة وهى نسبته الى الحصة من الجنس في النوع وهـ في النسبة هي العلية فالفصل عله للحصة الجنسية التي في النوع الواحدوا ختلف في تفسير هــــــــ والعلية فنقل الامام عن الشيخ ان الفصل عله فاعلية لوجود الحصة مثلامن الحيوان في الانسان حصة وفى الفرس حصة وكذافى غسيرها من الانواع الحيوانية والموجد المحيوانية الانسانية هوالناطقية والموجدللحيوانية الفرسية هوالصاهلية ونقهل شارح المطالع عن الشيخ في الشفاء ان معنى كون الفصل علة للحصة هو ان الفصل اذا اقترر بطبيعة الجنس أفرزهاوعينها وفؤمها وعاو بعددلك بازمهاما بازمها ويعرضهاما يعرضها فانهاوإن كانتمع الفصل الاانه يلقى أولاطبيعة الجنس و معصلها وتلك العوارض انما تلحقها بعد سالقها وأفرزها واستعدت للزوم مايازمها ولحوق مايلحقها كالناطق للانسان فان القوة المساة بالنفس الناطقة لما افترنت بالمادة فصار الحيوان ناطقا استعدلقبول العلموالكتابة والتعجب والضعك وغيرذلك وليس واحسسها يقترن بالحيوانية أولا فصصل للحيوان استعدادالنطق بلهوالسابق وهي توابع حيث انه يعدث الاختلاف الجوهرى المسمى بالآخرية وهي تعدث الاختلاف العرضي المسمى بالغيرية ولعل غموض معنى هذه النسبة هوالذي حل المسنف على عدم ذكرها وسوغه ترك التكلم عليهاو رأيت بعضهم أرادد كرمزيد بيان وتوضيح لهافقال تقويم الفصل البحنس عبارة عن رفع الابهام الواقع فيه وهو المرادمن كون الفصل علة الجنس والمراد من ابهام الجنس عدم تحصيله فان الصورة الجنسية اذاحسلت عند العقل تردد في انها أى شي هل هي انسان أوفرس أو بقر الى غير ذلك تم اذا انضم الهاصورة الفصل بحصل صورة مطابقة لتمام الماهية وتردد العقل في الصورة التي يدركها منفسه لابالآلات الحسة ولاالخالية يقف عند حدالماهية النوعية فاذا حصلت فيه المورة المطابقة لها انتهى التردد فالصورة الجنسية ليست تامة محصلة بل ناقصة غير محصلة بكملهاصور والفصل وليس معنى العلية الاهذا التكميل ورفع وازالة الابهام وتعتلف مراتب التكميل ورفع الابهام بعسب اختلاف مراتب الاجناس فان الجنس العالى فيسه إبهام عظيم واذا انضم معسه فصل يقل إبهامه ثم متناقض الابهام وبزدادالكال بضم فصل فصل حتى ينتهى الى النوع الحقيق ي مثاله اذاتصو رالجسم بانه موجود لافي موضوع فقد حصل في العقل صورة الجوهرو وقع الترددفي أنها هلهي مادة أوصورة أومي كب منهما أوعقل أو نفس فاذا انضم البهاذوابعاد ثلاثة حصل صورة الجسم وارتفع ذلك الابهام العظيم ووقع التردد في انهاه لهي بسيط أوم كبواذا كانت من المركب هل هومعدن أونبات أوحيوان أوانسان فاذا افترن بها أحدالفصول المنتزعةمن صورالسائط الاربع الحدثة للكيفيات الأربع حملت في العيقل صورة البسيط واذا افترن بها أحدالفصول المنتزعة من صور المركبات الاربع المعدن . والنبات والحيوان والانسان حصلت صورة المركب مثلااذا اقترن بهافصل الناى حصل في العقل صورة النبات وارتفع ابهام من الابهامات وهكذا الى الانسان فقدتبين من هذا البيان ان ماهية الجنس غير محصلة وماهية النوع محصلة وبنبغى ان يعلم ان المرادمن ذلك ان النوع لا يُعتاج الى كلى آخر لاجل ان يقبل الاشارة بخلاف الجنس فانه بعتاج الىذلك حتى يقبلها همذا ودلا كان هينا ضوابط للنقوج والتقسم بالنسبة الىالاجناس والأنواع أشارالها فقال (و) الفصل (المقوم للعالى) أى الفوقائي من الجنس والنوع فالمراد بالعالى هنا كلجنس أونوع يكون فوق آخرسواء فوقه آخراولم يكن (مقوم السافل)أي المتانى مهما فالمرادبالسافل هناكل جنس أونوع يكون تعت آخرسواء كان تحته آخراولم يكن حتى ان المتوسط عال بالنسبة الى ما تعتبه وسافل بالنسبة الى مافوقه ومثال هذه القاعدة ان الفصل المقوم للجسم وهو ذو الابعاد مقوم للجسم النانى والمقوم للجسم النابي مقوم للحيوان اذلا يكون الحيوان حيوانا الابالغو وزيادة وانما كان همذا الحكم كذلك لأن العالى كالجسم مثلاد اخسل في قوام

السافلأى الجسم النامى وجزءله فيكون العالى مقوماللسافل واذا كان العالى مقوماللسافل كان مقومه أيضامقو ماللسافل لان مقوم المقوم مقوم وجزء الجزء للشئ جر الذال الشئ فكل فصل يقوم العالى فهو مقوم السافل (ولا عكس) كليا بمعنى انهليس كل مقوم السافل مقوما للعالى اذ الناطق مقوم للإنسان وليس مقوما للحيوان فالمرادمن العكس المنفى العكس اللغوى دون الاصطلاحي. المنطق لانهلاز مللقضية واللازم لايصم نفيه وهذا اللازمهو قولك بعض مقوم السافل مقوم للعالى وذلك البعض هو فصول الاجناس الداخلة في حقيقة النوع فالانسان مثلاحيوان ناطق والنامى والحساس داخلان في حقيقته ومقومان له وهافصلان مقومان لنوعين اضافيين فوقه (و) الفصل (المقسم بالعكس) أى حكمه بعكس حكم المقوم ف كل فصل يقسم السافل يقسم العالى ولاعكس كليا عدأما الأول فلاتن السافل قسم من العالى فكل فصل حصل السافل قسما فقدحصل للعالى قسيالأن قسيم القسيم قسيم مثلا الناطق قسيم للحيوان والحيوان قسم للنامي فالناطق فسم للنامي وأماالناني فلائن الحساس مثلامة سم للعالى الذي هوالجسم النامى وليس مقسما للسافل الذى هوالحيوان والالزم أرت يكون الحيوان تارة حساسا وتارة لاوحو باطل ا

﴿ المتاعامس في الحاصة ﴾

(الرابع) من السكايات الجسسة هو مايسهى (الخاصة) وتاقيما النقل من الوصفية الى الاسميسة و وطلق بالاشتراك على معنيين به أحدهما المحص الشي بالقياس الى كل ما يغايره و و و و ممالية وهي التي عدت من السكايات الجسة فهي المعرفة هنا بهونا أبهما ما يخص الشي بالقياس الى بعض ما يغايره و و سمى خاصة اضافيسة (وهو) النذكير رعاية للاحق أى الخارج والسابق أى قوله الرابع السكلى (الخارج عن الماهية) فقولنا السكلى جنس يدخل سائر السكليات و بقوله الخارج الخيرج ماعدا العرض العام من الجنس والفصل والنوع اما الاقلان فلجز يتهما وأما الثالث فلعينيته (المقول) أى المحول (على ما) أى افراد

(تعب حقيقة واحدة) نوعية أوجنسية فالأول فاصة النوع والثاني فاصة الجنس فالماشي خاصة للحيوان وعرض عام للانسان فلايردأن تعريف الخاصة غيرمانع المدقه على العرض العام أيضا اذيمدق عليه انه خارج مقول على ما تعت حقيقة واحدةهي خقيقة الحيوان يوحاصل الدفع ان الخاصة قعمان خاصة النوع وغاصة الجنس وكلاهما خارج مقول على ما تعت حقيقة واحدة (و بقوله فقط) بغرج العرض العام لأنه مقول على افراد حقيقة واحدة وعلى غيرها وليس خارجابقوله حقيقة واحدة لان القيودانما تخرج ماينا فيهالا مايغايرها ولامنافاة بين المقولية على ما تحت حقيقة واحدة والمقولية على ما تحت أكثر من واحدة ثملا يردعلى التعريف خاصة ذات الواجب لان المرادمن الحقيقة ماهو أعمن المفهوم الاسمى والماهيسة الحقيقية وخاصة ذات الواجب لازمة لمفهوم الواجب والقديم وتحوذلك وكذلك لاردا لخاصة الغير الشاملة لان المرادعا تحت حقيقة واحدة ماهوأعم من الجيع والبعض * فهذا عام التعريف الذي في بعض النسخ وفى بعضها زيادة قوله قولاعرضيا وهومستدرك بعدقوله الخارج ولعل اثباته سهو وقعمن الناسخ * واعمل أن التمريف الواقع في عبارة غيره هكذا الخاصة هى المقول على ما تحت حقيقة واحده فقط قولا عرضيا أوقولا غيرذا تي وهو أحسن ليكون المقول على ما تحت حقيقة واحدة عثابة الجنس يدخل بهسائر الكليات وقوله فقط مغرج الجنس والعرض العامو بقوله قولاعرضيا يغرج النوعوالفصل * و بقي ان المنف لم بذكر ان الخاصة تقع في جواب أي شي هو في عرضه ولعله تركه لظهوره * واعلم انه ذهب بعضهم الى أن الخاصة التي هي إحدى الكايات الخس أعممن المطلقة والاضافية وحل قوله فقط على الحصر الاضافي دون الحقيق أى ان حصر الماشي في الانسان بالنسبة الى النبات وعلى هذافالفرق بين الخاصة والعرض العام الآني اعتباري اماعلي تغصيص التعريف بالخاصة المطلقة فالفرق حقيتي ع

﴿ المت السادس في العرض العام ﴾

قال المصنف (الخامس) من الكيات (العرض العام) و رعاسمي العرض مطلقا كافي الاشارات والمرادبه هنا ليس هو العرض المقابل للجوهربل العرضي والفرق من وجوم الأول ان هـ أباموجو دللوضوع بالمني المفابل للحمول وذاك موجودني الموضوع بمعنى المحل المقوم لما يحلفيه ي الثاني ان هذافديكون جوهرانعوهذا الحيوان أبيض بخلاف ذاك اذلا يكون جوهرا أبدا والثالث ان هذا يحمل على الجوهر بالمواطأة كالماشي على الانسان بخلاف ذاك فانه لا يحمل قط عليه الابالا شتقاق فلا تقول هذا الجسم بياض بل ذو بياض يه و بعض مناخرى المحققين قال الأبيض اذا أخد لابشرط شي فهو عرضي واذا أخذبشرط شئ فهوالثوب الابيض واذا أخذبشرط لاشئ فهوالعرض المقابل للجرهر كاان طبيعة الذاتى جنس ومادة باعتبارين وفصل وصورة باعتبارين وقال شارح سلم العاوم مفهومه ان الجنس والفصل كاأنهما يتعدان بالذات فيعصل منهماالنوع ومتغايران أخرى فيصيران مادة وصورة كذلك الثوب والابيض قديمدان فصصل وبأسض وقدينغا بران فيصبرالثرب محلا والابيض ساضا قائمابه وعرضا اه * واعلم ان الخاصة وان كانت من قبيل العرضي لكن ضم الوصف في قولنا العرض المام يتبئ عن ممناه الذي يميز به عنها والفصل وان كان خاصة لكن الاصطلاح خصص المقوم الذاتى بالفصل وغير الذاتى بالخاصة (وهو) أى العرض العام (الخارج) أى عن افر ادا لحقيقة (المقول عليها) أى على افراده لافي الجواب (وعلى غيرها) أى على افراد المفسر بها مافى قوله في الخاصة ما تعت حقيقة وقيد الحيثية هنامعتبر ليدخل ما اختص معقيقة تعهاحقائق منحيث مقوليته على تلك الحقائق وان خرج باعتبار الاختصاص و وقوعه في جواب أى شئ هوفى عرضه فقوله الخارج بخرج غير الخاصة وقوله وعلى غبرها بعرج الخاصة لأنهامقولة على افراد حقيقة واحدة فقط مد ﴿ المعث السابع في تقسيات لقسمي العرضي ﴾

قال المنف (وكلمنهما) أي كلواحدمن الخاصة والعرض العام * وبالجلة الكلى الذي هو عرضى لافراده ينقسم الى قسمين لازم ومفارق لانه (ان امتنع انفكاكه) أى كلواحدمنهما (عن الشي) أى عن معروضه ومعنى امتناع الانفكاك انهلا يجو زمفارقته وان وجدفى غيره فلابر داللازم الاعم سواءكان ذلك الامتناع لذات المازوم أولذات اللازم أولامس مغاير لهما (فلازم) اما (بالنظر الى الماهية) معقطع النظر عن خصوص أحد الوجودين وذلك بان يكون هذا الشئ بعيث كلما تعقق في الذهن أوفى الخارج كان هذا اللازم نابتاله والملزوم متصفاية كروجية الأربعة فانهالازمة لماهية الأربعة (أو) بالنظر (الى الوجود) الخارجي أوالذهني فالأول كاحراق النار وتعيز الجسم وسواد الحبشي والشاني كالكلية العارضة لنوع الانسان بلومفهوم الجزئية العارضة لشخص زيد ويقال لهذا الثاني معقولا ثانويا فاقسام اللازم ثلاثة لازم الماهية ولازم الوجود الخارجي ولازم الوجو دالذهني والشئ في قوله عن الشئ أعم من الماهية المطلقة والمخاوطة أعنى بأحد الوجودين وهذا أيضام ادمن قال ان استنع انفكا كهعن الماهية (تم اللازم امايين) لا يفتقر الى وسط وهو قسمان بين بالمعنى الأخص وبين بالمعنى الاعم وأشار المصنف الى الاول بقوله (يلزم تصوره مر بصورالمازوم) فقط ككون الاثنين ضعف الواحد وكاحد المتضايفين بالنسبة الى الآخر وكالبصر بالنسبة الى العمى فانه يازم من تصو رالاثنين فقط تصور ضعفية للواحد كابلزم من تصور الابوة تصور البنوة وبالعكس وكابلزمهن تصورالعمى تصورالبصر ووجه أخصة هنذا القسم من قسمي البين انهزاد على ما بعده بقيدانه كلياتصور الماز ومنصور اللازم ووجه أعمية ما يعده زيادته عليه بفردمالا مكون فيسه تصوراللز وممغتضالتصور اللازموان كان بعيث اذاتصور جزم العقل باللزوم واماأن تمسور اللازم والمازوم بكفي في الجزم باللزوم فقدرمشترك بين المعنيين وعبارة أخرى في بيان نسبة العموم وهي انه

متى كفي تصور المازوم في اللزوم كفي تصور اللازم مع تصور المازوم وليس كل كفي التصوران كفي تصور واحديه وأشار المصنف الى القسم الشابي بقوله (أو) يلزم (من تصورهما) أى تصور اللازم والملز وم (الجزم باللزوم) بينهما كالانقسام بمتساو بين للأربعة فانه لايازم من تصور الاربعة فقط تصور الانقسام لكن بازم من تصور الاربعة والانقسام جزم العبقل باللزوم بينهما يوملخص تعريف هذا القسم انهمايلزم من تصور اللازم والملزوم الجزم بلز ومه فاوحصل بجرد الظن باللز وملم يكن اللازم بينا فيسل واطلاق البين على هندين القسمين بالاشتراك اللفظى وكذا اطلاق غيرالبين على فرديه كاسيأتى ـ قال المصنف (أوغير بين وهو بعلافه) أى بعد النف البين وفي المشهور أنه ما افتقر الى وسط والوسط هومايقترن بقولنالأنه ومثال هفا اللازم الحدوث للعالم والوسط بين اثباتهله هوالتغير اذتقول العالم حادث لأنهمتغير وكلمتغير حادث وكدامساواة دواياالملث لقاعمتين فيلولغيرالبين فردان أيضاأ حددهاما يقابل البين بالمعدى الاخص والثاني مايقابل البين بللعني الاعم وهذا أخص من الفرد الأول لان تقيض الاخص أعمن نقيض الأعم وأقول وهذا التقرير عجيب اذمقتضي المقابلة بين أمرين لأحدهافردان أخص وأعمان يكون الآخر خاليامن القدر المشترك لاأن يكون له فردان مقابلان لذينسك الفردين وهذاما يقتضيه افتقاره الى الوسط أيضافته بر (والا) أى وان لم عتنع انف كا كه غن الشي بأن كان جائز الانفكاك عنه (فعرض مفارق) أى فعرضى غيرلازم وليس المرادم ر العرضي خصسوص العرض العاملاعامتمن انالمقسم كلواحدمن الخاصة والعرض العام والمفارق اماآن (يدوم) للعروض قيل ومثاله الحركة للفلك فانها داغة للفلكوان لم يمتنع انفكا كهاعنه بالنظر الى ذاته (أو برول) عنه (بسرعة) كمرة الخجل وصفرة الوجل (أوبطه) كالشباب وفي قول المصنف بدوم بحث اذالدوام لابخلوعن الضرورة بللعن الأعم الذي هو المرادباللز ومهينا أعنى امتناع الانفكاك سواء كان ناشئاعن الذات أوغيره لان دوام المسبب لاعالة الدوام السبب وأماانفكا كه عن الضرو رة بالمنى الأخص أى ما يكون منشؤه الذات فلا يقتضى كونه مفارقا أصلاوا جيب بوجهين * الأول اله يجوز أن يكون المرادمين الدائم ههنا ما يدوم بعد حصوله مادام الموضوع كالامراض التي لا يمكن برؤه او بالزائل ما يزول مع بقاء الموضوع وحين لا يرده ندا المحت * الوجه الثانى ان تقسيم العرض المفارق الى الدائم والزائل تقسيم عقلي لتجويز العقل ان يكون ما لا يمتنع انفكا كه عن الماهية ثابتا لها دائما لجواز انفكال الدوام عن الضرورة في بادى الرأى والت لم يكن جائزا في نفس الأمر فهذا المعت ايراد اوجوابا وعندى انه بعث لا جواب عنه الا يوفع هذا المعت انه في تقسيات لقسمى العرض المفارق ﴿ خاتمة ﴾ قلنا في عنوان بوفع هذا المعت انه في تقسيات لقسمى العرضى ونقول هنا انك بعد عام الكلام لا يخفى عليك وجد العنونة بهذا العنوان فانه قد قسم كل من الخاصة والعرض العام الى اللازم والمفارق * ثم قسم اللازم الى البين وغيره وقسم البين المام الى اللازم والمفارق * ثم قسم اللازم الى البين وغيره وقسم البين الاخص والاعم * ثم قسم المفارق الى سريع الزوال و بطيقه *

﴿ خاعداًى هد م خاعد لللكاى ﴾

الكلى على ثلاثة أنواع أحدها (مفهوم) لفظ (الكلى) يعنى مالا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه و (يسمى كليامنطقيا) لان المنطق بحث عنه وذلك أنه بأخذ مفهوم السكلى من حيث هو بلااسنا دلمادة خاصة و وردعليه أحكامال تكون هذه الاحكام شاملة بليع ماصدق ذلك المفهوم عليه (و) ثانيها (مهر وضه) أى معر وض ذلك المفهوم من لفظ الكلى المأخو ذوالمعتبر وحده بلاموضوع له مخصوص ويسمى كليا (طبيعيا) لأنه طبيعة الشئ وحقيقته مثلا الانسان حقيقة زيدوعمر و * والحيوان هوالحقيقة المشتركة بين الانسان والفرس والجل قال المحقق الطوسى في شرح الاشارات المعانى التي لا يمنع مفهوما مهاعن وقوع الشركة قد تؤخذ من حيث هي هي لامن حيث انها واحدة أو كثيرة أو كثيرة أو مؤرة وجودة أومعدومة و تسمى طبائع أى طبائع

أعيان الموجودات وحقائقها وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي اه ومنهنا يظهرأن الكاي الطبيعي هو الماهية من حيث هي وحقق بعض المتأخر بن انه الماهسة من حيث صلاحيتها لحكونها معر وضاللفهوم المنطقي لامطلقا وهو دهول عن غرض واضى الفن فان مرادهم بالكاى الطبيعي الماهية المطلقة حتى عن قيد الاطلاق فكيف يقال انه الماهية بقيد كذاومن أخذ الكاي الطبيعي على هندا الوجه التقييدي اشتبه عليمه كون العقلي هو المجموع المركس من المنطق والطبيعي حتى اضمطرالي المتأويل بالجريدفي الطبيعي وذلك كلهمن سوءفهم أغراض أهل الفن ومابرمون السه ومن تتبع كلات القوم علم ماذكر ناه يقينا واعلمان نسبة المنطق الى الطبيعي نسبة العارض الى المعر وض وهو عارضي وجودىلاماهية (و) ثالثها (الجهوع) المركب من المعروض كالحيوان والعارض وهوالكلية ويسمى كليا (عقليا) قيل لمدم تعققه الافي العقل و وجه بأن التركيب من الهارض والمعروض عقلي صرف والأوجه ان يقال لان الكلية المعتبرة فيه عنع من وجوده في الخارج اذلا بوجد فيه الاالمتشخص وذلك هوالقول المجمه من أقوال في وجود الكاى العقلي يد فان قلت الكاى المنطقي لابوجد الافى المقل أيضا على ماهو القول المنصور فلم لسم عقليا أيضايه قلناان علة التسميسة لا يعب اطرادها ولأجسل التفريق بين الاسامى احتذاء لتعبد المسميات مع الاعاء الى موضوع الفن ومحصل التفاير بين هذه والانواع الثلاثة على ماقال بعضهم انمفهوم الحيوان وهو الجوهر القابل للابعاد النابى الحساس المتحرك بالارادة أمريعرض له في العقل طالة اعتبارية هي كوته غيرمانع من الشركة ونسبة هذا العارض المسمى بالكابة الى ذلك المعروض في العقل كنسبة البياض العارض للثوب في الخارج اليه فاذا اشتق من البياض الابيض المحول بالمواطأة على التوب كان هناك معروض هوالنوب وعارض هومفهوم الابيض وجموع مركب من المعروض والعارض كذلك اذا اشتق من السكلية السكلى الجمول بالمواطأة على الحيوان كان هناك أيضامعر وض هومفهوم الحيواب

وعارض هومفهوم الكلى ومجموع من كب من المعروض والعارض * قال بعض المتأخرين وهده القسمة تجرى في نفس الكاي أيضالان هذا المفهوم من حيثهوهوأومن حيثانه تعرض الكلية أيمن حيث اشتراكه بين الكلي العارض للإنسان والكلي العارض للفرس الي غيرذاك كلي طبيعي والكلي العارضاله كلى منطقى والجموع عقلى فني قولنا الكلى كلى أيضا أمو رثلاثة مفهوم الكلي من حيث هو والكلي المجول عليه والمجوع المركب منهما وكذافي قولناالكلى جنس والجنس القريب نوع الى غيرذلك (وكذا الانواع الجسة) أى الانواع الكلى الخسسة من الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام تجرى في كل واحدمنها هذه القسمة مثلا مفهوم النوع وهو الكلى المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة كلى منطقي ومعروضه كالانسان كلي طبيعي والجهوع المفهوم من نعوقواك الانسان نوع كلي عقلي وقس على هذا قيل بل الاعتبارات الته الجرى في الجزئي أيضا فانا إذ اقلنا زيدجز في ففهوم الجزئي أعنى ما يمنع فرض صدقه على الكثرة يسمى جزئيا منطقيا ومعروضه أعنى زبدايسمى جزئياطبيعيا والجوع يسمى جزئياعقليا وفيه نظرظاهر لمن تفطن لماقلناه سابقااذمعنى الطبيعي هوالذي يتنزهذا تهعن التقييد حتى عن التقييد بالكلية فكمف يعتبرالشخصي طبيعيا وقوله جزني طبيعي كفوله جزني لاجزني وأيضا الجزئى من حيث هوجزئى لايقع في المعقل فكيف يقال انه عقلى والذلك قال بعضهمالحق انارتكاب القول معريان هنده الاعتبارات في الجزى لا معاوعن تمحل اه وأيضامن علم مرام القوم لم بعرها في المعقولات الثواني كافعل بعض المتأخر بن الذي نقلنا كلامه المتقدم وسوال وجوابه يوفان قلت كيف عدت الكليات الجس أنواعا للكلى ويلزم ان يكون ماعدا النوع نوعا والجواب انهاأ نواع باعتبار وجنس وفصل وغاصة وعرض عام باعتبار آخر مثلا الحيوان باعتباراندراجه تعت مفهوم الكاي نوعمنه وباعتبار مقوليت على الكثرة المختلفة الحقيقة جنس ومنسل هندا يقال في البقية ولما كان الغرض من هندا

التقسيم للكلي البعث عن نعو وجودكل قسم من الاقسام أشار المصنف الى ذلك فقال (والحق وجود) الحكلي (الطبيعي) في الخارج لا بوجودمغاير لوج ودالاشفاص منفصل عن وجودانها والالماتأتي الجلبل (بمعني) انه موجودبنفس وعين (وجود أشفاصه) وأفراده لأن مناط الحل المعايرة مفهومة لمفيدوالاتعاد وجوداليصح كاهوالقاعدة المشهورة وبعب التنبه هنالامن بن الاول ان المراد بالخارج الواقع ونفس الام والثاني ان المراد من الاشفاص الخارجية الحسة والعقلية الذهنية بحسب انقسام عوارض الوجودالي قسمين عوارض الوجود الذهني كالكلية وعوارض الوجود الحسى كالتغيز للجسم والسوادللحشي وهنده المسألة أعنى مسألة وجودال كلي الطبيعي من غرائب مسكلات العاوم العقلية ولذاتاه في بيدائها فحول العاماء المتأخر بن لاأقول من الحسكاء اذاجاع الحسكاء على وجود الكلى الطبيعي منعقد بحيث لا يتارى فيه اثنان منهم ولايشك فيه واحدمنهم عنفسه فضلاعن غسيره بلمن علماء الكلام غن مثبت ومن نافى * واستدل النافون بوجـوه الاول انه لو كان الكلى الطبيعي موجودا في الخارج لزم اتصاف الثئ الواحسبالصفات المتضادة ووجودالشئ الواحد في الامكنة المتعددة في زمان واحديد الوجنه الثاني ان بداهة العقلط كة بأن الكلية تنافى الوجود الخارجي اذلا بوجد فيه الا المتشغص يدالوجه الثالث انهلو وجدفاما بوجود الفردف ازمقيام وجودواحد بأمرين أو بوجو دمغا برله فلايصم الجل وقرر بعضهمهذا الوجه بتقر برآخر فقال ان الوجود اماواحد فيدازم اماقيام العرض الواحد عطين أو وجود الكل بدون أجزائه انقام بالجوعلا بكل واحدأ ووجو دجزء واحد لاغدير ان قام بأحد هما فقط وأما اثنان فلا يصم الحل يد الوجه الرابع ما نقله بعض أجله المتأخر بن وهوان الطبيعة والشخصى متعدان في الخارج فلا يعقل كون الشخصي موجودا محسوسا والطبيعية موجودة غير محسوسة فهذه جلةمن استدلالات النافين * واستدل المتبون بوجوه الأول انانع بالضرورة أن

اطلاق الحيوان على أشفاصه ليس كاطلاق لفظ العين على معانيه ولا كاطلاق الأبيض على الجسم حيث بعناج الىملاحظة أمن خارج عنه بل تعزم بأمه متقوم بهفهوجز وهاذلامعنى بالجزء الامايتقوم بهالشئ ولا عكن تحصيل ماهيته بدونه كالمثلث فانه لايتقوم ولايتعمل الابالخط والسطح معقطع النظرعن وجوده وعدمه ولاشكان مايتقوم بهالموجود بجبأن يكون موجودا وخلاصتهانه الاشكان بعض الاشفاص يشارك بعضا آخر في أمم مع قطع النظر عرب الوجود ومايتبعه من العوارض فذلك الأمر المشترك تتقوم به الاشخاص في حدداتهاوهة انعقيق للاستدلال المشهوروهوان الكاي الطبيعي جزء الشغص الموجود فارجاوجزه الموجودموجودعلي وجه يدفع الاعتراض بانهاذا أريدانه جزءله في الخارج بمنوع بله وأول المسألة و وجه الدفع ان الجزء مابتقوم بهالشئ ولاتعلق لهبالخارج ولابالذهن بل تتقوم به الماهية مع قطع النظر عن الوجودوالعدم ولواختلف تعو وجودالماهية و وجودجزتهابان يكون الأول خارجياوالثاني ذهنيالزم ان يكون لشئ واحدماهيتان * الوجيه الثاني أنالنظارا تفقواعلى انالماهية اذالم يكن تشخصها نفسها فلابدله من علة إما نفسها فينعصر نوعها فىفرد أوموادها وأعراض تكنفها وعلى كلا الاحتالين بازم وجود الماهسة خارجا فان الاحتياج فى الاتصاف بالتشخص الى العله يقتضي ان يكون الاتصاف غارجيا وهو يقتضي وجود الموصوف في الخارج * الوجه الثالث وهوقر سبمن الأول ومبناه على أمرين * الأولان اطلاق تحوالانسان على افراده بالاشتراك المعنوي * الثاني انه لاشك في وجود المسترك المعنوى على تعواطلاقى تجريدى بحيث بشمل جبع الافراد مغاير الوجود الخلطى المقترن بالغواشي الغريبة ولابراعي في هذا الوجه حديث الجزئيةأى كون هذا المشترك جزأوهذامااستدل بهالشيخ فى الاشارات على ان هناك عالما آخر واقعياغيرعالم المحسوسات فتدبر يهتم أجاب المتبدون عن شبه المنافين فاجابواعن استدلالهم الأول بقولهم ان اتصاف الشئ الواحد بالصفات

المتضادة وكذاوجوده في الامكنة المتعددة انما يمتنع اذا كان الشئ واحسه بالشخص وأمااذا كان واحدابالنوع فلافالطبيعة الانسانية مثلا موجودة في الخارج ومعروضة للتشضصات الكثيرة فلها افرادموجودة في الخارج وهي مشتركة موجودة في جيعها دون التشخص وباعتباركل فردمتصفة بصفة خاصة وحاصلة فيمكان معين ولااستعالة في ذلك وعن استدلا لهم الثاني بأنه حكوهمي حكم به العقل المشوب بالوهم ولو تجرد عنه لم أحكم به والى ذلك أشار الشيخ الرئيس في النمط الرابع من اشاراته بقوله برتنبيه و تدينك على أوهام الناس أن الموجود هوالحسوس وارت مالايناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال وأنمالا يتنصص بمكان أو وضع بذاته أو بسبسماه وفيه كأحوال الجسم فلاحظ لهمن الوجودوأنت يتأتى الثان تتأمل نفس المحسوس فتعلمنه بطلان قول هؤلاء اه شمساق حديث الاستدلال بالاشتراك المعنوى الىأن قال فاذن الانسان من حيث هو واحدبالحقيقية بلمن حيث حقيقته الاصلية التي لا تختلف فيها الكثرة غير عسوس بل معقول صرف وكذا الحال في كل كلى اه وعن الاستدلال النالت اختيار الشق الأول أى وحدة الوجود وتسليم لزوم قيام الوجود الواحد بامرين فان قيام الشئ الواحد بامرين انمانيت محاليت في العرض الموجود لاالأمو رالاعتبارية الانتزاعية على انهليس نسبة الوجود الى الماهيات كنسبة الاعراض الى محالهالان ثبوت الوجود للاهية هو بعينه وجود الماهية وثبوتها وليس تبوت البياض الجسم هو بعينه ثبوث الجسم فتدبر يه فان قيل هذا برجع الى وجود الشخصي كاصرح به المصنف ولانزاع فيه قلنا بل النظر والبرهان ساق الىموجود آخرمنا برالوجودالشفصى وانكان الوجودواحدا فالوجود واحدوالموجوداتنان ورعايقال لذلك الموجود الذي هوطبيعة محضةغير بخاوطة بالعوارض الخصوصة الوجود الآلمي والوجودقبل الكثرة لانهلس الابعناية الله سبعانه وتعالى وأماالوجودالحسى فصصح استناده اليه سبعانه اعا حوالمادة وعوارضها * وعن الرابع بأن الطبيعة محسوسة بالعرض لابالذات لايقال انهالما اعتبرت مجردة لاتكون محسوسة أصلا لانانقول ان اعتبار مجردها انماهو في حددا تهالا مطلقاعلى أن من قال ان حقائق الاشاء وطبائعها هي الماهيات المجردة فتأمل هو بهذا البيان يعلم رجحان جانب المثبتين بل يتيقن ان في النافين و انسكارهم انماه و لرجحان الجهة العامية الجهة الخاصية الانسانية هو ولما فرغ المصنف من بيان مبادى التصورات أعنى موادها وأجزاء ها شرع في بيان مقاصدها أى في بيان الطرق الموصلة الى التصور التي هي عبارة عن مركبات تقييد بة فقال ه

﴿ فَصَلِّ أَي فَي بِيان المعرف وأقسامه وما يتعلق بذلك ﴾ (معرف الشي) أى مفيد معرفته بحيث عناز عماعداه (ما) أى شي أومى كب (يقال) أي يحمل حلاحقيقيا أوصوريا فان في حل التعريف على العرف قولين يو بدالاول أمور منهاج ان البداهة تعكم بأن في قول التعريف على المعرف. افادة لتصديقما وهو ثبوته له والالما كان آلة لملاحظته وان كان ذلك التصديق. ليسمقسودابالذات فان المقسود الاصلى هوتصو يرالمعرف والقمد الواحدفي الحالة الواحدة لا يمكن أن يتعلق بالذات بامر بن معاولذا قالوا ان ذكر المغرف. ليس بضرورى فى التعريف يومنهاعدهم الحد بالنسبة الى المحدود من أصناف المقول في جواب ماهومع تفسيرهم المقول بالمجول يه ومنهاان تركيب لفظى المعرف والمعرف تركيب تام وليس دأخلافي شئ من أقسام الانشاء فلابد وانه تركيبا جبر يامشملاعلى الحيكوالحل ويؤيدالثانى أمورمهاان الحيكي ليسعلى الافراداذالتعريف اعا يكون للجنس لاللافزاد وليسعلى الطبيعة لعدم صدقه قطعا وفيه نظراذ بجوز ان يكون الحكم على الطبيعة على وجه يسرى الى الافرادوار لمتلاحظ الافراد يومنها انه لابدقي الجلمن التغاير ضرورةانه لا يحمل الشئ على نفسه والحدعين المحدود والمعرف عين المعرف وفيه نظرا ذالشرط اعاهوالتغايرمن بعض الوجوه لامن جيعها والالماتأتي الحل أيضا وبين التعريف والمعرف تغاير بالاجال والتفصيل (عليه) أي على الشي

وهوالمعرف بالفتم و بصلة الموصول خرج ماليس بحمل (الافادة تصوره) بوجه بنطبق عليه وعيزه عن جميع ماعداه انطباقا بالدات كافي تصو رالمعرف بالهنه أوبالعرض كافي غيره وبهذا القيدخرج المجول الذي لا يكون الغرض منه افادة التصورية تم الاضافة في افادة التصور من اضافة المصدر لمفعوله والفاعل هوالموصول السابق واسناد الافادةله بحسب الظاهر المسهو روأما كونها صفة للبدأ الفياض على التحقيق الحكمي فلاينا في ذلك لا يقال المراد تعريف مطلق المعرف والتعريف المذكو راكونه معرفاللعرف أخص مرس مطلق النعر يف فتفوت المساواة لانانقول ان أريد من الاخصية الاخصية بحسب الصدق فكونه أخص بهذا المعنى ممنوعاذ كل فردمن المعرف يصدق علية انه مايقال على الشي لافادة تصوره وكذا كل فرديمايقال على الشي لافادة تصوره يصدق عليه انهمعرف وانأر بدالاخصة بعسب المفهوم لصدق السالبة هنا وهى القائلة ليسكل معرف هومايقال على الشئ لافادة تصوره بمعنى أنه ليس كلمعرف هونفس هذا المفهوم فسلم كون معرف المعرف كذلك لكن هذا المعنى للاخصة لايفوت المساواة الواجبة وبقولنا بوجه ينطبق علمه بمغرج التعريف الأخص اذلا يعتب ره المتأخرون واعماله يعتبروه لان الأخص أقل وجودا في العقل وأخني في نظره وشأن المعرف أن يكون أعرف من المعرف ولأنه يفتضي ان الافرادالتي لايصبدق علها التعريف ليست افراد اللعرف وليس كذلك بقولنا عيزه عن جيع ماعداه يخرج النعر بف بالأعم و وجه عدم الاعتبدادبالتعريف بهظاهر اذيقتضي التباس غيرالمعرف به ويقوله مايقال عليه أي محمل مخرج التعريف المان وفان قبل الأخص أيضا لا يحو زحله على الاعمفهوخارج بقيدالحل وفالجوأبان المنوع حله على جيعافرادالاعم لامطلقا مخلاف المبابن كالابحنى فان قيسل التعريف بالمثال شائع مع ان المثال قد يكون أخص كقولنا الاسم كزبدوالعلم كالنورفالجواب ان مثل هذه التعاريف معدالصقيق موولة اذالمعنى في الأول الاسم لفظ عمل بزيدوفي الماني العلم أسي

شدوالنو رفل يقع التعريف فها بنفس المثال عدولذاك قال المسنف (فيسترط أن تكون) المعرف (مساويا) للعرف في المدق بحيث يصدق كل منهما على جميع افرادالآخر لا يقال الغرض والمقصو دفي هذا الباب (باب التعريفات) تطبيق المفهوم على المفهوم لاالافراد على الافراد وهذا الاشتراط قدينافيه لانا نقول لابازم من صدق التعريف والمعرف على افرادوا حدة ملاحظة تلك الافراد في حال التعريف ثم ان الموجبتين الكيتين اللتين هام جع التساوى هذا ان كل ماصدق عليه المعرف صدق عليه الماهية المعرفة وهومعنى الاطرادأى اذاوجد المعرف وجدت الماهية المعرفة وبلزمه ان يكون مانعاعن دخول غيرافراد الماهية فه فان انتفت هذه القضية فسد الطردوان كل ماصدق عليه الماهية المعرفة صدق علسه المعرف فيكون منعكسا بمعنى انهاذا انتفى المعرف انتفت الماهية المعرفة ويازمه أن يكون جامعا لجيع افرادها فان انتفت هذه الكلية فسد العكس ويسمى التعريف المستوفي لهنذا الشرط التعريف المساوى وفرقان بين التعريف المساوى والتعريف المساوى لان الأول حوالمستوفى لشرط المساواة فى الصدق والناني هوما كانت مساواة للاهية في المعرفة والجهالة وسيأتي حكوهذا الضرب من المساواة عوالتعريف المساوى هو المطرد المنعكس الجامع المانع وقصرالتعريف على هذا النمط هوالطريقة التي أرتضاها المتأخرون وعزى الى الاقدمان الاكتفاء في التعسر بف الاعم والاخص وهــذا العزوموضع تأمل يد واذاتأملت ماقيل فى وجه عدم صحة التعريف بالاعم والاخص تعرف وجه اشتراط المساواة _ وكااشترط أن يكون المعرف مساواة للمرف فى الصدق يشترط أيضا أن يكون (أجلى) وأوضم من المرف والالما كان في افادة النصور أولى من غيره وهنذاظاهر جلى ثمفرع على اشتراط المساواة الصدقية وانتفاء المساواة . العامية فقال (فلا يصم التعريف بالاعم) والالانتني شرط الاطراد والمنع ولا ب (الاخص) والالانتني شرط الانعكاس والجع (و) لاب (المساوى معرفة والاخنى) والالماأفادتصورالماهية ومثال النعريف بالساوى تعريف (۲ نہ تنویرالمشرق)،

أحبدالمتضايفين عايست تمل على المضاف الآخركتعريف الأب بانه الذي لهابن وتعريف الابن بانه الذي له أب وطريق الاحتيال لتعريف أحد المتضايفين ع لا معنوى على هـ قدا الفساد مذكو رفى المطولات ي ومثال التعريف بالأخو تعريف الناربانها جوهريشبه النفس والنفس أخفى من الناريد و وجه السب السريان في كل فان النارسارية في المركبات أوفي الجركسريان النفس في البدر وكذاك تعريف الحركة بماليس بسكون فان السكون عدم الحركة عمامن شأنه ان يتصرك والعدم أخفى من الوجودا ذلا يعرف الابه يه فان قلت النفس أقرب الينا من النارفهي أظهرمنها فالتعريف بهاتعريف بالاظهر لابالاخني قلت الاقرب منهاهو الانبة لاالماهية ولولاذلك الختلف في حقيقتها على أقوال كثيرة ومأشار المصنف الى أفسام المعرف فقال (والتعريف بالفصل القريب حد) سواء كان مع الجنس قريبا كان أو بعيدا أولم يكن (و) التعريف (بالخاصة رسم) سواء كانت مع الجنس أولم تمكن (فان كان) أى المذكور من الفصل القريب أو الخاصة (مع الجنس القريب فتام) اماحدان كان بالجنس والغصل القريبين وامارسمان كان بالخاصة والجنس القريب فدار الحدية كون الميز ذا تباوالرسمية كونه عرضياومدار التمامية الاشهال على الجنس القريب ثم الواجب في الحدالتام أوالرسم النام ذكر الجنس مع الممزعلي وجه يتقيدا حدهما بالآخر حتى تعصل صورة الوحدة التي بهاينطبق المعرف على الشئ الواحد اذالعم صورة المعاوم وأماتقد يمالجنس فلا يجبعلى ماقيل وانكان هوالأولى لان الاعم أشهر وأظهر وقولى على ماقيل أشر به الى صعف ذلك القيل لان التعريف صورة محاذبها بجميع أجزائها لصورة المحدودفي الخارج ومن تلك الأجزاء الهيئة التركيبية الترتيبية ومعاوم أن الجنس قبل الفصل في الخارج فتأمل يه ثم نقل عن الشيخ انه صرح فى كتابه الحسكمة المشرقية بان الحد النام قد يتركب من غيرا لجنس والفصل وعلل بأن المركب الخارجي اغايتصوركه بمثل حقيقة أجزائه في العقل كافي البيت فان كنهه الجدار إوالسقف مع الهيئة المخصوصة ي واعترض

بأن الاجزاء الخارجية لاتعمل فلاتقع فى جوابماهو ومالايقع فى جوابماهو إيصلح أن يكون معرفا اللهم الاباخذ لازم مساو بعمل على المعرف كإيفال البيت ناءذوسقف وجدران وحينئة كون رسالاحدا واعالم تكن الاجزاء غارجية محمولة لانهاعلة والعلمن حيثهي علة أمرمبان للعاول وحسل المان باطل على مالا يعنى (والا) أى وان لم يكن كل واجد من الفصل والخاصة م الجنس القريب بل يكون وحده أومع غير ذلك الجنس (فناقص) اماحد ن كان بالفصل القريب وحده أو بهمع الجنس البعيد أومع العرض العام أومع كاصة وقولهم لاحاجة الى إنضام الخاصة للفصل مدفوع بان التميز الحاصل منهما فوى من التميز الحاصل بالفصل وحده وامارسمان كان بالخاصة وحدهاأو هامع الجنس البعيد أوالعرض العام فالمعرف أربعة أقسام وطريق الحصران قال التعريف اما عجر دالذاتيات أولافان كان الأول فاماأن يكون بعميع لذاتيات وهوالحدالتامأو ببعضها وهوالحدالناقص وانكان التاني فاماان كون الجنس القريب والخاصة وهو الرسم التاماو بغير ذلك وهو الرسم الناقص (ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام) أي على وجه الانفراد السبق ولان التعريف بمجموع أموركل واحدمنها عرض عام للعرف لكن الجموع يخصه كتعريف الانسان عاش مستقيم القامة مشلا وتعريف الخفاش بالطائر الولود تعريف بمخاصة مركبة والتعريف بالخواص المركبة معتبروا عاكان الماشي عرضاعامالوجوده فى جيع أنواع الحيوان وانما كان مستقيم القامة عرضاعاما لمشاركة الشجراللانسان فيهوانما كان الطائر عرضاعامالوجوده لجيع الطيور وانما كان الولادة عرضاعامالوجودهافيه وفي الانسان والفرس مثلاوا غالم يعتبر المتأخرون التعريف بالعرض العام لان الغرض مرز التعريف عندهم اما الاطلاع على كنه المعرف أوامسازه عن جميع ماعداه والعرض العام لايفيدشيا مهماوله اشرطوا المساواة بين التعريف والمعرف وأترجوا الاعموالا تخص عن صلاحية التعريف فالتعريف سواء كان تاماأ وناقصالم معز بالاعم ولابالاخص

عندهم (و)أماالمتقدمون (فقد أجيزفي) التعريف (الناقص) عندهم (ان يكون أعم) قبل وهذا المذهب هو الصواب عند المحقق بن قالو الأن المقصود من التعريف التصوير سواء كان بوجه مساوأ وأعم أوأخص والصناعة مدخل في جيعها فلاوجه لعدم اعتبارها وذلك لان تصور الشئ بالكنه كايكون كسيا محتاجا الى معرف كذلك تصوره بوجه ماسواء كان مع امتيازه عن جميع ماعداه أوعن بعضه بكون كسبها وتصوره بوجه أعم أوأخص اذا كان كسبها كتصور العقلوالنفس باعتبار التجردعن المادة لأيكتسب الابالأعم أوالأخص فهما وصليحان المتعريف في الجلة م وقال المسنف في شرح الرسالة كاان من التصديق برهانيا وخطابيا وغبرها والموصل الى التصديق شامل لطرقها فكذلكمن النصو رحقيق وعبزعن جبعماعه اهوأعم من ذلك فالموصل الى النصور أعنىالقول الشارح لابدأن بشمل طرق الايصال الىجيع أنواع التصور وحان ماخصصوه بالاولين فلابدوان بخصصوافي أبواب المنطق عالا وصلاالي النالث تمان الشيخ وكثيرامن المحققين صرحوابان الرسوم الناقعة بجوزان تكون أعمن الماهية وكتب اللغة مشصونة بالتعريفات الاسمية الاعم اه أقول ولعلمبنى رأى المتقدمين انمعنى التمام في المعرف التام هو المساواة في الصدق أوفى المفهوم أعنى القبدر المشترك بينهما فحينشب يكون اللامساوى في الصدق معرفاناقصا كالناللامساوى مفهوما كذلك وفى مذهب المتقدمين حكمة أحرى ستظهراك عن قريب وفان قبل كاأجرف التعريف الناقص كون المعرف أعم كذاك أجران بكون أخص فلمركه المسنف والجواب انه اقتصر على ألاعم لجريانه في الناقص حداً ورسما بخسلاف الاخص فانه انما يكون في ناقص الرسم لاالحدوا عالم عكن الحدبالاخص لان الحدلا يكون الإبالذائي والدائي لا يكون الا أعمأومساويا وعننعان بكون جزءالشئ أخصمنه والالتعقق الكلبدون جزئه وهو بديهي البطلان هكذا وقع السؤال والجواب أقول ولعل المتقدمين لم معوروا التعريف الاخص لان بعو بزمينا في الاستراط في المعرف بكونه أجلي

على ماعليه الكل وانما كان منافيالان الاخص من حيث هو أخص أخبى من الاعماذهوأقل وجودافي العقل فان وجودا تخاص يستلزم وجودا لعاممن غير عكس ولعل أوضعية الاعم من الاخص هو الذي دعا القوم الي تجو بزالتعريف بالأعم فليسدر (كاللفظى) أي كاأجيز في التعريف اللفظى ان يكون أعم كقولهم السعدان نبت (وهو) أى التعريف اللفظى (ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ)أى تعيين مسمى اللفظ من بين المعانى المخزونة في الخاطر فليس فيه تحصيل بجهول من معاوم كافى المعرف الحقيق ومن ثم اختار بعضهم الى أنه من المباحث التمديقية لاالتصورية اذليس فيه تعصيل ماليس بعاصل بل مفاده التمديق والحكمان هندا اللفظ موضوع بازاء ذلك المعنى والذي اختاره المصنف انهمن المباحث التصورية وانهمر فبيل التعريف الاسمى لانااذاقلنا الغضنفر موجود فقال المخاطب الذي لايعهم عناهما الغضنفر فقسرناه بالأسد حصل للخاطب تصو برمعناه وليس ههناحكأ صلاليكون تصديقانع فيدحكمان هذا اللفظ موضوع لذالث المعنى لكن موضوعية اللفظ من المباجث اللغوية لا العقلة والفرق بين التعريف الاسمى والحقيق ان الاسمى للمهية بقطع النظر عن وجودها والحقيق للاهمة المعاومة الوجودية و وضعه ان لنامطلبان مطلب ماو يطلب ما التصو رومطلب هل و يطلب ما التمديق والتصور على قسمان تسور بحسب الاسموهو تصور الشئ باعتبار مفهومه مع قطع النظرعن انطياقه على طبيعة موجودة في الخارج وهدا التصور يجرى في الموجودات قبل العلم بوجودهاوفى المعدومات أيضا والطالب لهماالشارحة للاسم وثانهما تصور معسب الحقيقة أعنى تصور الشئ الذي علم وجوده والطالب بهذا التصور ماالحقيقية وكذلك التصديق ينقسم الى التصديق بوجو دالشي في نفسه والى التصديق بثبوته لغيره والطالب للأولهسل البسيطة وللثاني هسل المركبة أدوالفرق بين التعريف اللفظى والاممى على القول بأنه من المباحث التصديقية ما الاان اللفظى لانفيد تعصيل صورتم لم تسكن حاصلة قبله واعايفيد عيرها

ليعلمأن اللفظ موضوع بازائها وما أله الى افادة الحسكم بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى وبهذا الاعتبار لايندرج تعت القول الشارح وأماالاسمى فهو تعريف الحقيقة ومندرج تعت القول الشارح وان الاسمى لا يجو زأن يكون بلفظ مرادف وانه يختص بالاسم واللفظى بخلاف فهما وأن الاسمى أنسب بالمفهومات الاصطلاحية واللفظى أنسب باللغة وقال بعض محقق المتأخرين مفيد المتعقيق في هذا المقام ومبيناللا قسام مانصه و اعلمان التعريف اماحقيق وبه بحصل التصور ابتداء أولفظي وبه بحصل التصور ثانيا والأول ينقسم الي التعريف محسب الحقيفة وهوما محصل به تصور ماعل وجوده في نفس الأمن والى التعريف بعسب الاسم وهوما يعصل به تصور مالم يعلم وجوده فهاوكل منهما ينقسم الى الحدوالرسم وكل من هذه الأربعة ينقسم الى التام والناقص فترتق أفسام التعريف الى تسمعة أفسام وقدطال الكلام في التعريف اللفظى فذهب السيدومن تبعه الى أنه من المطالب التصديقية مقسكين بانه لوكان من المطالب التصور بة لزم حصول الحاصل لحصول التصورسا بقاي وفيه بحث إ اذلا يخنى ان الصورة قبل التعريف اللفظى حاصلة في الخزانة لافي المدركة فانها عند زوال الالتفات الها تزول عن المدركة وتبقى في الخزانة يه ثم اذاوجهت الالتفات البها تعصل مرة أخرى في المسركة والمقصود من التعريف اللفظى هـندا الحصول لاالحصول السابق مع ان التعريف اللفظي حينشة يكون بحثا لغويا خارجاعن طريقة أهل المعقول وذهب المحقق التفتاز اني ومن وافقه الى أنهمن المطالب التصورية زاعين عدم الفرق بينه وبين التعريف الاسمى وفيه بعث وانمن البين ان البديهي بعقب التعريف اللفظى ولا بعقل الاسمى وذهب بعض الاعاظم من المحققين الى أنه من المطالب التصورية والمقصودمن الالتفات الى الصورة المخزونة أى ارف غرض المعرف منه تصور المعرف في المدركة مرة ثانية مفسكابان القوم عللوا تقدم ماالاممية على جيع المطالب بأنه مالم يفهم معنى اللفظ لا عكن التصديق بوجوده ولايقشى طلب حقيقته ولا

التمديق بهليته المركبة وهذا انمايتم اذا كان التعريف اللفظى داخلافي مطلب ما ﴿ وفيه بعث ﴿ فَانْكُ تَعَلَّمُ الْالْمُ اللَّهُ مِنْ اللَّالِمُ اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّه اللفظ لابالتعريف اللفظي فأنه بعدتصوره فاذالم يكن التعريف اللفظي داخلا فى مطلب مالا يتم ذلك التعليل مع ان من قال انه من المطالب التصديقية لاينكر كونهمن مطلب مالكن ذهب الى أن ما "له التصديق وذهب بعض الأفاضل الىأنهمن المطالب التصورية زعمامنه انه يفيد تصورالموضوع لهمن حيث انه معنى اللفظ ﴿ وفيه بحث ﴾ اذأنت خبير بأنه حينند يصر تعريفا اسميارسميا ويكون البعث من قبيل البعث اللغوى وتعقيق المقام انه اذاسئل عن أم بديهي فقيسل ماالوجو دمثلافيقال مايكون فاعلاأ ومنفعلا فن شأنه ان محصل منه السائل احضار معنى الوجود والالتفات المهمن بين الصور المخزونة وان بعصله التصديق بان لفظ الوجودموضوع لهذا المعنى فاذاقيل ذلك في العاوم اللغوية فالمقصودمنه التصديق وانكان التصور حاصلافي ضمنه اذنظر أرباب تلك الصناعات مقصور على الالفاظ واذاقيل ذلك في العاوم العقلية فالمقصودمنه وهوكلام جيد وتعقيق نفيس م وخلاصة المباحثات ان القول بكونه بعثا تسديقيا بعث بعيدعن الصواب اذفيه استعضار مالم يكن عاضرا وان كان لم يشمل على الاستعصال وليس التصورةاصر اعلى أحدهافان حقيقة العلم على التعقيق ليستهى مجرداشهال الذهن على الشئ بلحقيقته الالتفات الى المعاوم سواء كان ذلك الالتفات ابتدائيا أواعاديا - وان القول بكونه من التعريف الاسمى والتعريف الاسمى شاملله بعيدأ يضالؤجوه الفرق التي تقدمت والاقرب أحدقولين * الأول انهمن قبيل الاسمى أى شبه لاانه لافرق بينهما وهداهوالظاهرمن كلام المصنف ع الثاني انه من المطالب التصوير بة بناءعلى انه يفيد تصور الموضوعاله من حيث انهمعني اللفظ لامطلقا ولايلزمهن كون مطلب الاسمية متقدما على سائر المطالب دخول التعريف اللفظى في التعريف

الاسمى اذالم ادتقد مه على سائر المطالب الطالبة للاستعمال وعلى هذا الوجه لا يكون التعريف اللفظى داخلافى التعريف الاسمى أصلاعلى مافهمه بعض المحققين من كلام المصنف نعم فديكتنى به الطالب عا اذا تبين له بالتعريف الفظى ان كان عالما عاطلب وقد يعمم فى قولهم مالم يفهم معنى اللفظ لم يكن التصديق بوجوده أى سواء كان الفهم والتصديق على سبيل الاستعمال أوعلى سبيل الاستعمار وان كان المتبادر هو الاول هذا ولنكتنى بهذا القدر من المقال لثلا يوجب الساكة والملال عن ولما فرغ المصنف من مباحث التصورات مباديها ومقاصدها شرع في مباحث التصديقات فقال عن

﴿ المقصدالثاني أي في التصديقات ﴾

والمقصدمكات القصدوالمرادبه هناالمسائل المتعلقة بأحوال التصديقاتلان قصه المصنف تعلق بايرادها بعد فراغه من مباحث التصوار ات والظرفية من ظرفية الجمل فى المفصل اذ المقصد الثاني لابدرى أى شئ هو الابهــنه الظرفية وهـذا القدركاف في المغايرة الواجبة بين الظرف والمظروف * ولما كانت مباحث التصديقات كباحث التصورات ذات مبادى ومقاصد يو وساديها القضاياوأقسامها وأحكامها يه ومقاصدها الاقيسة والحجج وكان تقسيم الشئ والحك عليه فرعين عن تصوره قدم الكلام على القضية تعريفا عم تقسيافقال (القضية قول بعقل الصدق والكذب) فالقضية فعيلة عمى مفعولة سميت بذلك لاشهالهاعلى الحكم الذي يسمى قضاء أيضا قال تعالى (وقضى وبك ألا تعبدوا الإ اياه) أى حكم بذلك والقول في عرف أهل هذا الفن يقال الركب سواء كان مركبامعقولا أوملفوظافالتعريف شامل للقضية المعقولة والملفوظة وتعريف المركب بمادل جزؤه على جزءمعناه المقصود تعريف للفظ المركب الامطلق المركب والافالتركيب كايكون في الالفاظ يكون في المعانى والمركب المعنوى هومااشمل على عدة معانى هي أجزاؤه المقصود تركيبه منها ولما كانت المعانى والصور الذهنية أساس الالفاظ اذهذه مرتبة على تلك كان التركيب في المعاني أساس التركيب في الالفاظ فاطلاق المركب لاسيا في هذا الفر على المعقول أولاو بالذات وعلى الملفوظ ثانيا و بالعرض كيف وقد اتفقوا على ان موضوع المنطق المعقولات الثانية أو المعلومات التصورية والتصديقية فالقول كالقضية حقيقتان في المعقول مجازان في الملفوظ ع

ان الكلام لني الفؤاد وانما على جمل اللسان على الفؤاد ليلا وقوله قول جنس يشمل القضية وغيرهامن المركبات التقييدية والانشائية طلبية وغيرطلبية وقوله بحمل الصدق والكذب فصل بخرج ماعدا القضية * أماالمركبات التقييديه فلعدم احمال النسب الناقصة لصدق أو كذب * وأما الانشائيات الطلبية فلانهالا خارج لهاأصلاحتي تطابقه أولا تطابقه وأماغير الطلبية كصيغ العقودلأنهوان كان له خارج الاانهامطابقة البتة مع انهالا يطلق علىهاصدق أصلاه وبعض الشارحين أخرج الجلة الخبرية المسكوكة أيضامع انوصف كونهامشكوكة هوعين احمال الخبر للصدق أوالكذب فانظرالي مبلغ السهومن الانسان (وههناا بعات) الأول عدل المسنف عن قول الكاتي القضية قول يصير انه يقال لقائله انه صادق فيسه أوكاذب لسلامة ماههنا عماأورد عليه بانه تعر يعالمنى بحال متعلقه وماهناتعر يفاله بحال نفسه وانمالم يقل الكانبي قول يقال الخ لانه لا يازم في القضية ان يقال بالقسعل لقائلها انه صادق أو كاذب و المعث الثاني أو ردعلي التعريف لزوم الدو رلان الصدق مطابقة الخبرالواقع والمكذب عندم مطابقة له والقضية مرادفة للخبر به وأجيب بان الصدق والكذب بديهيان ولوسلم انهما نظريان فجوزان يعرف الخبرتعريفا تنبيها بالصدق المعرف بالخبرتعريفا كسبيا واللازمين ذلك توقف حضورا لخبر عندالمدركة على حصول الصدق المتوقف على حصول الخبر ابتداء فالخبر في حضورهموقوف على حصول المدق وفي حصوله ابتداء بتوفف عليه المدق فكونهموقوفا وموقوفاعليه ليسمنجهة واحدة فلادو واذالغرضمن التعربف التنبيهى احضار الشئ في المدركة بعد حصوله في الخزانة و بحوزان.

بحصل هذا الغرض من أمر يتوقف في حصوله على ذلك الشي * البعث الثالث المراد من احتمال الصدق والكذب تجويز العقل لهمابالنظر الى المفهوم معقطع النظرعماهوفي الواقع ومنشأ ذلك اشتاله على نسبة هي حكاية عن أمرواقع فان شأن الحكاية أن توصف بالمطابقة وعسمها بحلاف النسب الانسائية فانهاليست حكابة عن أمرواقع فلا معرى فيها المدق والكذب وفان قلت ماذلك الأمر الواقع وفلاهوفي الحليات كون الموضوع في نفسه بحيث يصم الحكم عليه بأنه هوالجول وهنده الحيثية تحتلف بحسب اختلاف الحلمشلا في حل الذاتيات نفس حيثية ذات الموضوع وفى حل الوجود حيثية استناده الى الجاعل وفي حل الاوصاف العينية قياممبدأ المجول بللوضوع وفي حل العدميات حيثية نسبة عدممصاحبته لامر آخر وفي حل الاضافيات حيثية نسبة أمرمباين _ وأمافي الشرطيات فهوكون المعنيين في نفسهما محيث يصم الحكم بثبوت أحدهاعلى تقدد يرتبون الأخرأو كونهمافي نفسهما بحيث يصح الحكم بالانفصال له بينهما وهاتان الحثيتان يختلفان باختلاف الاتصال والانفصال * البعث الرابع آورد فيهف المقام مغالطة مشهورة بالجنرالاصم وهي انهلوقال قائل كلايى في هـ ذا اليوم كاذب ولم يقل في هـ ذا اليوم غيرهـ ذاالكلام لزمان يكون ذلك الكلام صادقا وكاذبامعا لانهان كان صادقافي نفس الأمر لزمان يكون المجول وهوكاذب صادقاعلى موضوعه وهوكلامي فيلزمان يكون كلامه كاذبا وليس كلامه الاكلامي كاذب فيلزم ان يكون كاذباوقد فرض انه صادق وان كان كاذبا فىنفس الأمرازم ان لايصدق هـ قدا المجول على موضوعه وهو كلاى فيلزمان بكون هذا الكلام صادقالوجوب اتصاف الكلام الخبرى بالصدق أوالكذب وامتناع خاوه عنهمامع انهفرض كونه كاذبائه وأجاب الدواني في رسالة له بأر حقيقة الخبرالحكاية عن النسبة الواقعية اماعلى الوجه المطابق فيكون صادقا أوعلى الوجه الغير المطابق فسكون كاذبا فلاعكن أن يكون حكاية عن النسبة التي هى مضمونه وقال مير زاهد المحكى عنه هو مصداق القضية ومصداقها بازم أن

متقدم عليها فلايتصورأن يكون نفسها وأدضالا عكن أن يحكف هذا القول على نفسه لان الحكوم علمه بجب أن يكون مستقلابالمفهومية ومحققا قبل الحك وهذا القول لاشاله على نسبة غيرمستقل بالمفهومية وليس له تحقق الابعد الحك فهذا القول على ذلك التقدير لا يكون لهمعنى محصل فلا يكون خبرا ولاانشاء يؤثم القضية عدة تقسيمات منها تقسيمها باعتبار النسبة وينبغى تقديمه على تقسمها باعتبار الاطراف لان النسبة جزء صورى للقضية والاطراف جزء مادى والجزء الصورى للشئبه يكون بالفعل بخلاف الجزء المادى فان الشئ به بالقوة وأيضا سمية الطرفين بالموضوع والمجول والمقدم والتابى بعد تعقق النسبة فهي مقدمة عليها بهذا الاعتبار واذاتهدهذا فنقول القضية اماحلية واماشرطية لان الحك فهاامابشوتشي لشي أونفيه عنه وامابغير ذلك (فان كان الحكم)فها (بثبوت شي لشي) أي التصديق الذي هو الايقاع بذلك لان المتبادر من الباء كونها صلة الحكر وبعقس أن تكون المتصوير فيكون الحسكم بمعنى الوقوع أوالتبوت بمعنى الايقاع ومثال الحكم بالثبوت المذكور ي الانسان كاتب ي والحيوان الناطق بنتقل بنقل قدميه م وزيدعالم م يناقضه زيدليس بعالم م وزيدقائم قضية ي والأولمثال لماطرفاها مفردان بالفعل ي والثاني لما كان المحول فها مفردابالقوة * والثالث اكان فيها الطرفان معا مفرد بن بالقوة * والرابع لما كان الموضوع فيهامفر دابالقوة عدوالمرادمن المفرد بالقوة ما عكن التعبير عنه بلفط مفر دحال كونه جزأمن القضية وأقل ذلك ان يقال هذاذاك أو الموضوع يحمول أوهوهو (أونفيه) بالجرعطف على ثبوت والضميرفيداما عائدالى شئ أوالى تبوت وهـ ذابناء على المختار من ان النسبة في الا يجاب والسلب النبوت والتميز بينهمابالجزء الأخير أعنى الوقوع في الايجاب واللاوقوع في السلب (عنه) أي عن شي من قوله الشي ومثاله لا شي من الانسان بحبر (ف) القضية (حلية) نسبة إلى الجل لاشهالها عليه في الجلة فدخلت السو البقال السيدوالظاهرانهم نقاواه فدهالاساى يعنى حلية ومتصلة ومنفصلة من المعانى

اللغوية الىالمفهومات الاصطلاحية بناءعلى وجود المناسبة في بعض افر ادهده المفهومات أعنى الموجبات فان هذا القدرمن المناسبة كاف اه أقول والاظهر عندى ان سمية الموجبة باسم السالبة باعتبار أن أصل القضية السالبة هو الموجبة لان الايجاب مورد السلب حتى كائه جزء من مفهومه حتى لوقيل في السوالب سالبة الجلبة وسالبة المتصلة وسالبة المنفصلة لكان حسنا الاغبارعليه ولعل هــذاهو الاصــل في التسمية ثم حصــل التعريف * وهي أعنى الحلية اما (موجبة) بكسرالجم على مايسمر به التقابل والمعنى ذات ايجاب أومظهرة الإيجاب (و) اما (سالبة) كذاك القسم الأول ان حكوفها بالتبوت والناني ان حكم فهابسك النبوت تمالحملة على الابعني تلانة أجزاء الحكوم عليهوبه والنسبة (و يسمى الحكوم عليه موضوعاً) لانه وضع وعين لحك عليه و يتناول المبتداوالفاعل ونائبه فأن زيدامن فال زيدموضوع وفال محمول حيث ان محصل المعنى زيد قائل أوذوقول في الزمان الماضي (و) يسمى (المحكوم به محمولا) لانه أمر جعل محولالموضوعه وهوقد يكون كلنشل الحيوان يدرك وقديكون قضية مثل المركب أصله البسائط وقد يكون اسها تعوكل أنسان حيوان (و) يسمى (الدال على النسبة رابطة) أى الامر الدال في القضية الملفوظة على النسبة الحكمية يسمى رابطة تسمية للدال باسم المدلول فان الرابطة حقيقة هي النسبة سواء كان ذلك الامر الدال لفظاأ وحركة أوهيئة تركيبة وهي الاصل في الدلالة على الربط لمناسبة بينها وبينه اذهو حالة فاغة بالحكوم عليه وبه ثم الرابطة اللفظية قدتذ كروقد تعذف فالقضية على الأول ثلاثية وعلى الثاني ثنائية وهذه سمي أداة لانها تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية وهو النسبة لتوقفها على الحكوم عليه وبه وكل لفظ دال على معنى غيرمستقل يكون أداة فالرابطة اللفظية أداة وذلك لان النسية متعلقة من حيث هي طالة بين الموضوع والمحول وآلة لتعرف حالمافلا يكون معنى مستقلا يصلح لان يكون تحكوماعليه أو به فاللفظ الدال علها يكون أداه وبهذا لابردان التعليل غيرمانع اذيستازم أن تكون جيع الاسهاء الدالة على النسب والاضافات أدوات اذالنسب المدلولة للزساء لم تلحظ من حيت هي آلة لتعرف حال العبر كافي نسب الجل فتأمل واعلم أن الرابطة تنقسم الى زمانهة تدل على اقتران النسبة الحكمية باحد الازمنة الثلاثة وغير زمانية أي مغلاف ذلك و بعث في الرابطة الزمانية بأن دلالة الرابطة على النسبة ان كانت بالتطابقة لزمخ وجالرابطة الزمانية عنهالد لالتهاعلى النسبة تضمنا اذهى تدل على الزمان أيضاوان كانت بالمطابقة والتضمن فدخل المشتقات في الادوات لدلالتها على النسبة تضمنا * أقول والجواب ان الرابطة الزمانية اعتباران اعتبارانها رابطة فقط وذلك اعاءها من خاصية الدلالة على الكون الناقص فقط و سادا الاعتبار لاتدل على الزمان بل تدل على النسبة بالمطابقة واعتبارانهار ادطة زمانية وبهذا الاعتبارتدل على النسبة تضمنا ولاضير في ذلك اذا كانت ذات اعتبار آخر بلعلى هذا الاعتبار الثاني تكون جزأمن المجول فلابردعلي جعلها رابطة انه بنافى انعكاس كل شيخ كان شاباالى بعض من كان شاباهو شيخ بناء على انه يقتضى اعتبار كونه جزأمن المحول يه والحاصل ان جعل معوكان رابطة مبنى على ملاحظة دلالتهاعلى الكون الناقص المقتضى لعدم استقلال معناها وأفادته فائدة مستقلة تمالر ابطة الغير الزمانية حديث آخر غيرشأن الرابطة الزمانية أشار السه المنف بقوله (وقد أستعيرهما) أى الرابطة (هو) أى لفظ هو وهو مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله أعنى أستعير وحاصل هذا الحديث هوماأشار السه المعلم الثانى أبونصر الفارابي بقوله لمانقلت الفلسفة الى لسان العرب واحتاجت الفلاسفة الذين يتكلمون باللغة العربية الىلفظة تقوم مقام (نُهست) في الفارسية (واستين) في اليونانية وهي التي تدل على ربط المحول الاسمى بالموضوع ربطاغير زمانى ولم يعدوافي العربية لفظاء وضوعالذلك بحلاف الرابط الزماني فان الكامات الوجودية تعل على ذلك التمسو افي لغمة العرب لفظا ينفاونه الى ذلك و يجعلونه في مقام هست في الفارسية واستين في البونانسة فاختار بعضهم لفظة هولانها فيدنستعمل في بعض المواضع التي

تستعمل فهاهست كافى قولناه أاهو زيد وهذاه والشاعر فان لفظ هو بعيد جدا أن يكون قداستعمل هنا كناية فاستعماواهو في العربية مكان هست في الفارسية وجعاوا المصدر مته الهوية كالانسانية من الانسان واختار بعضهم بدل هولفظ الموجودوجعاوامكان الهوية كالانسانية الوجودومكان كان ويكون وسيكون وجدو بوجد وسيوجد اه هنداوقد قدمناان الرابطة لاتنعصرفي اللفظ بل كلمايقوم على الربط والنسبة فهو رابطة ومن ذلك الحركة الاعرابية التيهى رفع الخبرفي قولك زيد قائم وكسرة الراء في تعوز يددبير في اللغة الفارسية ومن ذلك أيضا الهيئة التركيبية بلهي أكثرا نطباق على تلك الدلالة من غيرها (إلا) بكون الحكم في القضية بثبوت شي لشي أونفيه عنه (ف) القضية (شرطية) فالشرطية عي التي حكوفها بعيرذلك سواء كان الحكوفها بنبوت نسبة على تقديراً خرى أونق ذلك النبوت أو بالمنافاة بين النسبين أو سلب تلك المنافاة فالأولى شرطية متصلة موجبة وسالبة والثانية منفصلة كذلك وسميت هذه القضية شرطية لوجود أداة الشرط فيها أولكون الحكم فيهابالا سنراط والتعليق على رأى المناطقة خلافاللنعاة الذاهبين الىأن الحكم هوالجزاءوان الشرط تقييسه له فقط على بعض الافهام * وحقى بعض الحققين انه لافرق بين الفريقين وان الحكوعلى كليهما بالتعليق وصدق تأويل بعض القضايا الشرطية بالجلية الوقتية لاينافى ذلك عواعلمان حصرالقضية في الجلية والشرطية عقلى على مايفهم من تقرير المسنف اذجعه دائرابين النفي والاثبات وأماحصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة فاستقرائي كابوى المه التعريف الأعم للشرطية ادقيسلهى ماحك فهابغيرذاك كانقدم وغيرالنسبة الحلية صادق الانصال والانفصال وغيرهم الكنام بوجدفي العلوم المتعارفة نسبة معتبرة بوجه آخرغير الاتصال والانفصال (ويسمى الجزء الأول) من الشرطية (مقدما) لتقدمه رتبة (و) الجزء (الثاني) مهمايسمي (تاليا) لكونه تابعاللا ول به ولما فرغ المسنف من تقسيم القضية باعتبار النسبة الني هي على الافادة ومناط

الاكتساب والبداهة ومورد الصدق والكذب والاعجاب والسلب شرعف تقسمها باعتبار الاطراف فقسمها باعتبار الموضوع ملاحظافي أسامي الإقسام عاله في كل قسم فقال (والموضوع) أىموضوع الحلية (ان كان شخصا) بأن يكون المعنى الذي استعمل فيه لفظه جزئيا حقيقيا سواء كان موضوعاله أو الكلى لم يستعمل فيه (معيت القضية مخصوصة) وشخصية لكون موضوعها مخصوصابا لخصوصية العينية ولكونه شغصاعلى الوجه الذي قلناه ومثالهاأميرس كانشاعر اوهذا الجسم جوهر حال في الحيز (وان كان) الموضوع (نفس الحقيقة) والمفهوم في حدداته بأن يرادس لفظ الموضوع المفهوم السكلي لذلك اللفظ من غيرأن برادالافرادا لخارجية لذلك المفهوم سواء كانت الافرادكلها أشفاصا كإفى الانسان نوعأ وبعضها كإفى النوع كلى اذللوضوع في هذه افرادهى حقائق ومفاهم وهى عدة الانواع المندرجة تعت لفظ النوعوله افرادخارجية هي افرادكل نوع نوع ولوقيسل كل نوع فهوكلي كانت القضية طبيعية أيضالم و فالثالتعريف عليها (ف) القضية (طبيعية) لان الحكم فهاعلى الطبيعة وحدها أيعلى وجهلا يسرى الى الافرادأ صلا ألاترى أر النوعية والكلية لايثبتان للافراد الخارجة من حيثهي افراد خارجة أصلا قيلولما كانت القضايا الطبيعية غيرمعتبرة في العاوم الحسكمية ترك الشيخ القضية الطبيعية وثلث القسمة حيث حصر القضايافي الشضمية والمحصورة والمهملة وفيسه نظرمن وجوه ع الأول ان التعليل غيرمانع لمسدقه على الشخصية اذهى أيضاغير معتبرة في العاوم الحكمية اذلا يحث فهاعن الاشتفاص ي الوجه الثاني انالنطق من العاوم الحكمية على التعقيق ولا يعنى وجود المعتفيه عن الطبيعية قطعا ي الوجه الثالث ان الحكمة الالهية باحثة عن الموجو دمطلقا حنى كالأمن وظائفها المعتعن محوالوجودال كلى الطبيعي والعقلي والمنطقي وتعو وجود المعقولات الثواني ي الوجه الرابع ان قضة المعرف والتعريف طبيعية وكذاقضية المقسم والاقسام وكلاالامرين كشير فى العاوم الحكمية

ي الوجه الخامس ان المقصود من العاوم الحكمية انماهوكال النفس الانسانية ولاشك أن ذلك الكال كا يكون بادراك الواجب تعالى والامو رالمستندة المه في سلسلة العلبة بحسب الوجو دالاصلى بكون بادراك الطبائع الموجودة بالوجودالظلي كيفوقدعدوامن الحكمة الرياضيان وأكثرهامبني على الامورالموهومة كاهوالمشهور فالحق انالشيخ لمبهمل الطبيعية وإلكنه أدرجهافي الشخصية ولعل ذلك هوطريق القدماء واعاأ درجهافي الشخصية لان الطبيعة عاهى هي لا تعقل الشركة أصلا (والا) يكون الموضوع شخصا ولافي نفس الحقيقة بماهي هي بل الطبيعة من حيث صلاحية انطباقهاعلى الجزئيات وسريان الحكمنها البهافلا يخاواماان يبين في هذه القضية كية أفراد الموضوع أولايبين (فان بين) فيها (كسة أفراده كلا أو بعضاف) القضية (محصورة) لحصر أفراد الموضوع فهابالحاصر المبين للعدد (كلية) ان بين فها كية الافراد كلا نحوكل من كب بمكن ولاشي من المجرد بقابل العدم (أو جزئية) ان بين فيها كية الافر ادبعضائجو بعض الكائن حيوان وليس بعض الحيوان بعالم وكل واحدمن الكلية والجزئية اماموجبة أوسالبة فالحصورات أربع (وما) أى الامرالذي (به البيان سورا) أى بيان كية الافراد كلفظ كلو بعض فى الموجبة المنكلية والجزئية ولفظ لاشئ وليس بعض و بعض ليس وليس كل في السالبة السكلية والجزئية ومن الاسوار لام الاستغراق وجمعا وطرا ولفظ اثنان وثلاثة ونعوها ولاخ العهد الخارجي أيضا واعاآ ترالمصنف التعبير بماعلى التعبير باللفظ الذي به البيان لماصرح به في شرح الرسالة من أن السور قديكون غيرلفظ كوقو غالنكرة فيسياق النفي يسمى سورا لأن المبين الكمية الافراد يعصر الافرادو يحيط بهابحيث يخرجها عن الشيوع الذي كان قبسل دخوله كاان سورالبله بعصرالبله و يعيط بها و يسمى كل من المحصورة الكلية والجزئية بالمسورة لاشتالها على السور وقولنا كلفظ كل ترادمنه الكالافرادى لاالجوع إدماموضوعها كذلك مضية بلاسية

وقولناو بعض يرادبهما كانمعناه بعض الافراد بمغسلاف مااذا كان معناه بعض الاجزاء محو بعض الزنجي أسودفان القضية حيننا مهملة لامسورة جزئية فان الرنجي على هذا كلى لم يتبين كية أفراده واعلمان هنا فرقابين بعض لس وليس بعض من وجهان بد الاول ان ليس بعض قد يستعمل السلب الكلي تعوليس بعض من الانسان بعجر لوقوع لفظ بعض نكرة في سياق الني بعسلاف بعض ليس فان لفظ البعض فيه لا يقع في سياق النفي * الثاني ان بعض ليس قديد كر الا بجاب العدولي كافي قولنا بعض الحيوان حوليس بانسان بتقديم الرابطة على حرف السلب بخلاف بعض ليس فان حرف السلب مقدم على الرابطة حنافلات كون القضية حينئذ الاسالبة (والا) يبين فهاكية الافرادلا كلاولابعضا تعوالانسان كاتب الانسان ليس بكاتب (ف) القنية (مهملة) لاهمال بيان كيسة الافرادفها عدواعلم أن من المسورات الجزئية تعوعشر ونرجلاعندي إذالمنيهذا العددالذيهو بعض الرجال عندي ولذاقال بعض النصاة ان التمييز على معنى من التبعيضية ومثل بعض في كونه سورا جزئيانصف وعشر وطائفة وقليل وكثير كنصف بني عماعندي وقول بعضهم ان جيع أفراد الانسان حيوان مهملة اذا أريد جعل الموضوع لفظ جيع على المراومن حق السور أن يتقدم على الموضوع لأن المرادمنه الافراد بخسلاف المجول لأن المرادمنه المفهوم فلاتعدد فيسه فاذا أوردالسور عليه فقدا تعرف عن الواجب وسمى القضية حينتذ معرفة تعوز يدبعض إلانسان وعلة التسمية بللسورة تلك العلة المتقدمة وان كانت موجودة فهاأى المعرفة لكن ذالثالا وجب سميها بالسورة إذعلة السمية لا يجب اطرادها * وأعلمان المرادمن الافراد في قولنا الجزئية ما كان موضوعها بعض الافراد الجنس المادق بالفرد الواحد فيدخل في الجزئية نحو بعض الانسان زيد من كلما كانمصداق البعض فهافرداواحدا _ ولما كانت المهملة محقلة المكلة والجزئية تمنارة تمدق كلية الحصوص مادة وأخرى جزئية كذاك (٧ ـ تنويرالمشرق)

وكانت قواعده فذا الفن قواعه ورية لاينظر فيها لخصوص الموادأ صلا وكانت الجزئية صادقة على كل حال كانت الجزئية حينئذهى المفهوم الصورى للقضية المهملة ولذلك قال المصنف (و) المهملة (تلازم الجزئية) فانه اذاصدق البسيط موجودص وبعض البسيط موجودو بالعكس فهمامت الازمان وهذامعنى قول غيره المهملة في قوم الجزئية * وأوردعلي هذا الحكم السلازم القضية التيموضوعها كليمنعصر فيشغص فانمهملهاصادقة وجزئيها كاذبة لعدم تعددالفر دالذي هومقتضى السورج وأجيب بان هـ فا الكلى عندالحك عليه إماان برادبه الشخص وحينتذ فالقضية شخصية لامهملة واماان برادبه المفهوم من حيث الماصدق وحينت فهملته تلازم الجزئية اذكلاصدق الكوكب النهارى مخاوق صدق بعض الكوكب النهارى مخاوق أى بعض مايصدق عليه هذا العنوان يه تمانك عامت ان السور الجزئي لا يقتضي تعدد افراد بل اعايفهم البعض من حيث أنه بعض ولو كان ذلك البغض في الواقع فرداواحداليس إلا بواعلمان قولهم المهملة في قوم الجزئية مع كونه بيانا اللفهوم السورى الاطرادي يشقل على جوابسؤال هوانه قد تقرر لدى القوم أن القطايا المعتبرة في العاوم هي المحصورات الاربع وهذا حصر ممنوع لان المهملة تقع كبزى الفياس فصارت معتبرة أيضا غه وحاصل الجواب ان المهملة والجزئيسة متلازمتان متساويتان في الصدق وكان المجزئية فردان الجزئية بالفعل والجزئية بالقوة فنمالحصري فانقلت يردعلى الحصرأ يضاالشخصية فانهاق وتقوم مقام الكلية فتصير كبرى الشكل الاول تعوهدا زيه وزيد انسان قلنا ان المحول في المغرى شخصى في الظاهروفي الحقيقة هو كلى اذتأو بله هذا مسمى بزيدف لا يكون موضوع الكبرى شغصابل كلياعلى انها ان صهوقوعها كبرى لكنها لاتفيد كالايعتدبه والكلام في القضايا المعتبرة أى المفيدة كالاانسانيا يعتسديه واعالاتفيدالشخصيات كالايعتدبه لانمفادهامعرفة أحوال موضوعاتهاوهي جزئية والجزئيات متغيرة فلاثبات لاحوالهافلا كالالنفس الناطقة فيمعرفة

أحوالهافانا اذاعرفنامن قولناز بدقاتم انهعلى صفة القيام وهولا يسترعلي هذه الصفة البتة فتصدر تال المعرفة جهلابعد زمان و لافرغ المسنف من تقسيم القضة باعتبار تشخص الموضوع وعدم مشرع في ايرادمسألة هي من أمهات غوامض هذا الفن وعقده ثم توسل بذلك الى تقسيم آخر القضية لكن باعتبار نوعية وجود الموضوع فقال (ولابدفي) القضية (الموجبة الحلية من وجود الموضوع) ضرورة أن إيجابشئ لشئ فرع على وجود الموجب له سواء كان ذاك الشئ الموجب وجودياأ وعدميا فان تبوت اللا كاتب لزيد فرع وجوده كا أن بوت الكاتب كذلك وبذلك تفير ق الموجبة عن السالبة وان كان في السالبة لابدمن وجودالموضوع بلوالمحول فى الذهن ضرورة ان التمديق بنى شئ عن شئ فرع عن تصورها لكن ماأنبتناه الموجبة بخصوصها حكر الد على ذلك تم بقوله الموجبة خرجت السالبة فلا يقتضي مانستمل عليه من الحك وجود الموضوع لان السلب كايسدق بثبوت تقيض الموضوغ للحمول يمدق كذاك تعدم تعقق الموضوع رأسانظير تسليط أداما لسلب على مقيد بقيد فانه يصدق برفع القيد وحده وبرفعهما معاو بقوله الجلية خرجت الشرطية فلا مقتضى شئ فيهاوجودا حدطرفها لانصدق التالى فهامبنى على فرض تعقق المقدم لاعلى نفس تعققه ومن هنا اشتهرأن الشرطية لاتقتضى وقوع أحد طرفهاواتفق الحكاء والمتكلمون جمعاعلى صدق القضيين الاعتقاديتين القائلتين انشاء الحق فعل وان لم يشألم يف على مع اعتقاد الحكماء باستعاله تعلف المشيئة عن ذاته ثعالى قالوا لانها كال ذاتى وتخلفه نقص يتقدس الحق عنه قال بعض المحققين موضعا كال الفرق بين الموجبة والسالبة مع بيان ان السالبة تقتضى وجوداما للوضوع أبضا مانصه الاعجاب يعنى الجلي يقتضي وجود الموضوع فى الدهن من حيث انه حكوفلا بدله من تصور الحكوم عليه و يقتصى مدقه ووجوده أيضا لان ببوت المحول لهفرع ببوته في نفسه * والفرق بين هذبن الوجود بن ان الوجود الذي يقتضيه الحكم اعتار حال الحكم أي عقد ا

مابحكالحا كمبالحمول على الموضوع كلحظة مثلا وان الوجود الذي يقتضيه ثبوت المجول للوضوعهو بعسب ثبوته ان دائمافد ائماوان ساعة فساعة وان خار حافخار حاوان ذهناف فمناوان لخظة فلحظة والسالبة تشارك الموجبة في اقتضاءالوجودالاول دون الثاني وكذا الحال في الفرق بين الموجبة والسالبة اذا أخد تند اه ولنرجى بيان القضايا الدهنية وتعقيق القول فها الى آخرهذا المبعث تمقال المصنف سبينا للإجال الذى في قوله ولا بدالخود افعا توجم ان المقتضي هو الوجود الخارجي للوضوع (اما) وجودا (محقفا) أي موجودابالفعل في الخارج (فهي) أي القضية التي اعتبرت على ان يكون موضوعها موجودابالفعل في الخارج القضية (الخارجية) نسبة إلى الخارج لانموضوعها اعتبراتسافه بالمحول خارجاسواء كان ذلك الاتصاف حال الحك أوقبلهأو بعده حتى يصدق كلنائم مستيقظ وانلم يكن اتصاف الموضوعهنا بالنوم حال ثبوت اليقظة فالمرادبا لحيكمنا ثبوت المحول للوضوع أوانتفاؤه عنه لاحكم المقل بذلك فلايتوهم انه يجب اتصاف ذات الموضوع بعنوانه حال اتصافه بالتحول وهوالذى سميه القوم معال اعتبار الحكم والافق حال حكم العنقللا بجب وجودالموضوع في الخارج فضلاعن اتصافه بالعنوان لصدق قولنازيد موجودامساوغدا هكذاقر رالمصنف فيشرح الرسالة ومثالها كلمركب فهو مستمل على بسيط على معنى ان كل موجود فى الخارج ذى تركيب بالفعل فيه فهومستمل فارجاعلى بسيط واعلمانه لما كانت الحكمة هي معرفة الكلى لاالجزئى وكان أصل ذلك هوتجريد المعانى من الصور والماهيات من الموادوكان في الانطلاق عن هذا التقييد عرينا للطلاب أيضاعلي تعرية المعانى عن الصور وتجربد المطلقات عرس القيودواعتبارها ومطاهرة صافية وكان التمثيل بالامثلة الجزئية والصور المعينة رعابوهم بعض الضعفاء حصر القاعدة في المثال المأتى بدأو يكسبه جوداعلى أمثله معينة عدل القوم عن المثيل بالصور الجزئية الى الغنيل بالحروف كافعاوا في الجبر والمندسة فعبر واعن الموضوع بجوالمحول

س أى عماية عموضوعاو محمولا لاعن مفهوم الموضوع والمحول فيل واختاروا هذن الحرفين لان الالف الساكنة لا عكن التلفظ بهامفردة والمصركة ليست لماصورة في الخط فاعتبروا الحرف الاول أعنى الباء ثم الحرف النابي الذي يتميز عن ب في الخط وهو ج وعكسوا النرتيب الذكرى فليعبر وا بالباءعن الموضوع والجسم عن المجول للاشعار بأنهما خارجان عن أصلهما وهوان يراد بهمانفسهماوقداشتهربين المتأخرين المتلفظ بهسمابسيطين والحقان يتلفظ بهماهكذا كلجيماء إذالقاعدةاناللفظ اذاكانعلى حرف واحديتلفظ باسمه لاعسماه واسم ج هو جسيم لا ج وكذلك اسم ب هو باءلا ب أما اذا كان علىأ كثرور حرف فأعايتلفظ بالمسمى فاذا أريد التلفظ بأداة التمريف قبل أللاالالف واللامفااشتهر خطأ وان صارجمعاعليه وذهب بعض محقق المتأخرين الى ان الاصم التلفظ بهما بسيطين وهو خطأ فاحش لا يحتاج الى الاحتجاج (أو) وجوداً (مقدرا) تعققه خارجاً بان يكون الحكم على الافرادالمقدرة الوجودفي الخارج منحيثهي كذلك سواء كانت معذلك موجودة في الخارج أولافقوله مقدر الم يردبه ما يباين المحقق في الخارج بل الاعم الشاملله (ف) هي حينته مايسمي بالقضية (الحقيقية) وسميت بذلك لانها حقيقة القضية المستعملة في العاوم فهي ما كان الحسكم فياعلى الافراد المقدرة الوجودفي الخارج كقولناكل ج ب على معمني ان كلمالو وجمدكان ج فهو بعیث لو وجه کان ب فالحکم لیس علی افراد ج الموجودة فی الخارج بل على افراده المقدرة الوجود فيسسواء كانت موجودة بالفعل في الخارج أومعدومة فلافرق في مفهوم هذه القضية من حيث هومفهومها بين قولنا كلعنقاء طائر وكل انسان حيوان والفرق جاءمن أمر آخر وراء ذاك المفهوم وهنالا بد من التنبه لأمور اللول ان قولنا كلمالو وجد كان كذا فهو بعيث لو وجد كان كذامشتمل على أمرين أولهاما يسمونه بعقد الوضع يه والآخرماسمونه بعقدالل وانعقد الوضع تركب تقيدى توصيف ولفظ

مافيه عبارة عن الموصوف وكاتنه ذات الموضوع وقولنالو وجد كان كذا فضية متصلة لكتهاصفة لذلك الموصوف أوردت هكذا متصلة لاجل افادة التعميم ودفع توهم قصر الافرادعلى الافراد الخارجية وكانهابيان كيفية صدق العنوان على تلك الدات في هذا النوع من القضايا وان عقد الجل تركيب خبرى لكنه حلى أخة فيه الاتصال قيدا للخبر بياناللزوم والاتعاد الذي هو مقتضي الحل وان ذلك في التقدير الشامل للحمل الذي بحسب الخارج ومن هنايتبين انه الاعطف في عقد الوضع على ماأثبته بعض من الاعصبيل عنده مد الامر الثاني انه وقع لبعضهم تقييد الافراد بالمكنة حيث قال كلمالو وجدكان ج من الافراد الممكنة معللاذلك بمالانطول به وهوانما يحتاج اليهاذا اكتنى فى صدق عنوان الموضوع على ذاته بمجر دفرض صدقه أوامكان فرضه كافى صدق الكلي على جزئياته أمااذا اعتبرا مكان صدق العنوان على الذات في نفس الام فلاحاجة اليه * الامرالثالث ان الشرطية التي في طرف الجلية المذكورة ان حلت على ماهوأعم من اللزومية الاتفاقية فالامربين وان حلت على اللزوم كاذهب اليه بعضهم فعلى معنى ان كل ماهو ماز وملمدق ج عليه فهو مازوم لصدق ب عليه سواء كان ذلك المسدق بالضرورة أوالدوام أوغسير ذلك فلاير دلزوم انعصار قضايا العاوم في بعض افرادهافتـدبر (أو) وجودا (ذهنا) أي في الدهن أو ذهنيا (ف) هي القضية (الذهنية) سميت بذلك لأنه لاوجود لموضوعها الا في الذهن وذلك بألا يكون الحكم على الافراد الموجودة في الخارج ولا المقدرة فيهبل على الافراد الموجودة في الذهن فقط كفولناشر يك البارى معدوم فان افرادالموضوع ليستموجودة في الخارج ولامقدرة فيه لعدم امكان التقدير هنالكنهاموجودة في الذهن واعلم أن في الفضايا الذهنية ثلاثة مذاهب * المذهب الاول انهاسو المبمعنى وان كانت موجبات لفظاوه فدأ أقل المذاهب اعتبارا اذالحكفهااعاهو بوقوع النسبةلابسلها يدالم فحبالثاني أنها موجبات لفظاومعنى ولكن القضية القائلة لابدمن وجود الموضوع فى الموجبة

الجلية يخصوصة بغيرتلك القضايا فلاتقتضى الانصور الموضوع حال الحكم كافى السوالب من غير فرق وقال صاحب هذا المذهب ولاتفتقر الى وجو دالموضوع حال نبوت الحكم بل لا يصم وجوده في تلك الحالة ورده بعض محقق المتأخرين بانهبدم المقدمة البديهية التيهي أساس كثير من المسائل أعنى ان ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت المثب له اذالخصيص لا يجرى في القواعد العقلية * المنهب الثالث مااختاره المسنف في هذا الكتاب وهوج يان هنده المقدمة البديهية على جميع القضاياحتي الدهنيات وهو بختاره فاالبعض أيضاوف أفاد تعقيقا خفيسا فقال اعلم إن القضايا الدهنية على أفسام ومنهاما يكون افر ادهاموجودة في الذهن متصفة بمحمولاتها في الذهن اتصافا مطابقا للواقع كجميع المسائل المنطقسة فان محولاتهاعوارض ذهنية تعرض للعقولات الاولى في الذهن وبكون لموضوعاتها وجودان ذهنيان أحدهامناط الحكم وهو الوجود الظلى الذي به يتغاير الموضوع والمحمول وثانيه حاالوجود الاصلى الذي به اتحاد الجول بالموضوع وهومناط الصدق والسكذب والفارق بين الموجبة والسالبة ومنهاماتكون محولاتهامستازمة للوجود نعوشر بك البارى متنع واجتاع النقيضين مخال والمجهول المطلق بمتنع الحديمالمعدوم المطلق مقابل للوجود المطلق يه وتعقيقه انمناط الحكم هوتصورها بعنوان الموضوع ومناط المدق هوالوجودالفرضي الذي باعتبار فردية الموضوغ كأنه قيل مايتصور ا جعنوان شريك البارى ويفرض صدقه عليه متنع في نفس الامر وقس على ذلك ومنهامات كون محمولاتهامتقدمة على الوجوداونفس الوجود نعوزيد بمكنأو واجب الغيرأوموجود فاموضوعاتهاوجود فىالدهن عال الحكم كسائر القضاياول كون الاتصاف بهاذهنيا انتزاعيا لابدوان يكون لوضوعاتها وجود آخر في الدهن مكون مبدأ لانتزاع همة والامور ومناط صدق القضمة واتعادا لجولات معها يثم ادانوجه العقل الهاولاحظها من حيث انهاموجودة بهذا الوجودانة عمنها وجودا وامكانا ووجودا آخر فاعتبار الاتصاف بهنه

الامور يستدى تقدم وجوديكون مصداقالهنه الاحكام وليست هذه الملاحظة الازمة الله وداعافتنقطع بحسب انقطاع الملاحظة اه ي تم على تعميم المقدمة البديهية في جميع القضاياعلى الاطلاق أربعة أبحاث بحث في حل الوجودعلى الشئ الموجودو بعثف المدولة المحول ومعثف السالبة المحول التي اخترعها المتأخرون و معتفى المكنة ي أما المعت الاول فهوان يقال انه على تقدير عموم هذه القاعدة قاعدة الفرعية يكون تبوت الوجود لوضوعه متوقفاعلى وجود موضوعه فذانك الوجودان امامتعدان فيلزم الدور أومتغايران فيوجد الشئ الواحد وجودين بلبوجودات غيرمتناهية وهوأيضاباطل وقرر صدرالدين هذا الابراديتقر برآخر فقال مقررا القاعدة أولا تممو رداللا شكال مانصه كلموصوف بصفة أومعر وض لعارض فلابدله من مرتبة من الوجود يكون متقدما بحسبه على تلك الصفة أوذلك العارض ولا يكون موصوفا به ولامعروضا له في تلك المرتبة فعروض الوجود امالله بة الموجودة أوالتي ليست عوجودة ولامعدومة وفالاول يستازم الدور والتسلسل ووالثاني بوجب التناقض والثالث يقتضى ارتفاع النقيضين والاعتذار بأن ارتفاع النقيضان عن المرتبة جائز بل واقع غيرنافع ههنا لأن المرتبة التي يجو زخلو النقيضين عنهاهيما يكون من مراتب نفس الامرولا بدمن ان يكون لهاتعقق مافى الجلة سابقاعلى النقيضين كرتبة الماهية بالقياس الى العوارض فان للهية وجودامع قطع النظرعن العارض ومقابله كالجسم بالقياس الى البياض ونقيضه وليس لهام تبة وجودمع قطع النظرعن وجودها فقياس عروض الوجود للهبة بعروض البياض للجسم وقياس خاوهاعن الوجود والعدم مغاوالجسم فى من تبة وجوده عرب البياض واللابياض قياس بلاجامع اذفيام البياض واللابياض بالجسم فرع على وجوده وليس قيام الوجو دبالماهية فرعاعلى وجودهااذلاوجودهاالابالوجودفالتعقيق فيهذا المقامان يقال بعدماأشرنه اليهمن انعارض الماهية عبارة عن شئ يكون عين الماهية في الوجود وغيره

في التعليل العقلي ان العقل ان يعلل الموجود الى ماهية ووجودوفي هذا التعليل. معرد كلامهماعن صاحبه ومعكر بتقدم أحدهماعلى الآخر واتصافه به أما معسب الخارج فالأصل والموصوف هوالوجو دلانه الصادر عن الجاعل بالذات والماهية معده به محول علمه لا كمل العرضيات اللاحقة بل حلها علمه واتحادها به بحسب نفسهو يت وذاته وأما بحسب الذهن فالمتقدم هو الماهية لأنهام فهوم كلى ذهني بعصل بكنهها في الذهن ولا بعصل من الوجدود الاالمفهوم العام الاعتبارى فالماهية هي الأصل في القضايا الذهنية لا الخارجية والتقدم ههنا التقدم بالمعنى والماهية لابالوجو دفهذا التقدم غارج عن الاقسام الخسة المعروفة يد فانقلت تجريدالماهية عن الوجودعند التعليل أيضاضرب من الوجود لهافي نفس الامرف كيف تنعفظ قاعده الفرعية في اتضافها عطاق الوجودمع ان هذا التجر بدمن انحاء مطلق الوجود يه قلناهذا التجريد وان كان نحوامن مطلق الوجود فللعقل ان لايلاحظ عندالجر يدهمذا الجريدوانه تعومن الوجود فيصف الماهية بالوجو دالمطلق الذى جردها عنه فهذه الملاحظة التيهي عبارة عن تعلية الماهية عن جميع الوجودات حتى عن هذه الملاحظة وعن هذه التغلية التيهى أيضا تحومن الوجودني الواقع من غير تعمل لهااعتبار ان اعتبار كونها تجريداوتعرية واعتبار كونها نحوا من الوجود فالماهية باخد الاعتبارين . موصوفة بالوجود وبالاعتبار الآخر مخلوطة به غيرموصوفة فالتعرية باعتبار والخلط باعتبار آخر وليست حيثية أحدالاعتبارين غير حيثية الاعتبار الآخر ليعودالاشكال جذعامن أن الاعتبار الذي به تتصف الماهية بالوجودلا بدفيه أيضا من مقارنته للوجود فتنفسخ ضابطة الفرعية وذلك لان هذا الجريدعن كافة الوجوداتهو بعينه نعومن الوجودلاانهش آخرغيره فهووجودو تعريدعن الوجود كاأن الهيولى الأولى قوة الجواهر الميورية وغيرها ونفس هذه القوة حاصلة لهابالفعل ولاحاجة لهاالى قوة أخرى لفعلية هـنه القوة ففعليتها قوتها للاشياء الكثيرة وكاأن ثبات الحركة عين تجددها ووحدة العدد عين كثرته فانظر

الىسريان نور الوجودونفوز حكمه في جميع المساني بجميع الاعتبارات والحشات حتى ان تعبر بدالماهمة عن الوجود أيضامتفرع على وجودها ي وأما البعث الثاني فهوماقرره الامام في الملخص حيث قال وجود الموضوع ليس شرطافى الموجبة المعدولة المحول لانعبدم المحول الوجودى كاللابصراماان يصدق على الموضوع المعدوم أولايصدق فأنصدق فقدصد قت الموجبة المعدولة مععدم الموضوعفلا يكون وجودالموضوع شرطافهاوان لم يصدق عليه عدم المجول صدق المحمول وهوالبصر لامتناع خاوالموضوع عن النقيضين فيلزم اتصاف المعدوم بالامر الوجدودوه ومحال وبتقدير تسلمه فالمطاوب ماصل لانه اذالم بعنج الابعاب المحصل الى وجود الموضوع فالابعاب العدولى بالطريق الأولى وأجاب بعضهم بأنالانسلمأنه لولم يصدق عدم المجول الوجودى على المعدوم لزم صدق المجول الوجودي عليه بل اللازم صدق سلب عدم المحول عليه فان نقيض الموجبة ليست موجبة بل سالبة والسالبة المعدولة أعممن الموجبة المحصلة فلايازم من صدفها صدفها على أن فوله لامتناع خاوالموضوع عن النقيضين غير مسالم لان خياو الشيءن النقيضين اعايكون محالا اذا كارف الشئ ثابتا اما اذا كان معدوما فلالأن المعدوم معور خاوه عنهما * وأماالصت الثالث فهوماقرره المتأخرون من أنهنا قضية تسمى سالبة المحول غيرمعدولة المحول وفرقوابينها وبين السالبة بأن فهازيادة إعتبار اذفى السالبة يتصور الطرفان ويحكيالسلب وفى سالبة المجول يرجع بعدسلب المحولالأول الذىورد السلب عليته ويمعمل ذلك السلب علىالموصبوع قالوافصدق موجبتها لايستلزم وجودالموضوع فالقول باستدعاء الموجبة وجود الموضوع مخصوص بغيرها مالموجبة وبعت معهم بعض محقق المتأخر بنبأن المقدمة القائلة ان ثبوت الشئ الشئ يستلزم ثبوت المثبت له لا يستثنى العقلمنها الأمرالسلى والقول بأن العقل يستثني سالبة المحول دون المعدولة تحكم فالحق انالموجبة السالبة المجول على مااعتبره المتأخر ونقضة ذهنية لأن اتصاف الموضوع بسلب المحمول عنه اعاهوفي الدهن فتقتضى وجود الموضوع في الذهن

الفي الخارج فيكون بينهاو بين السالبة الخارجية تلازم وحيننذ فلاحاجية للدعوى التغصيص أه أقول قولهم برجع بعد سلب المحول الذي وردالسلب علسه و معمل ذلك السلب على الموضوع شاهد على ان اختراعهم هذا اختراع الأأصلله اذحل سلب المحول هو بعينه العدول ولامعنى لهغيره وبذلك يسقط الاستثناء وأماالجث الرابع فهوان عوم هذه القاعدة منقوض بالمكنة الظهوران الممكنة الموجبة لانستدى وجود الموضوع ولاتقدر ماذ امكان المجوللا يستدعى امكان الموضوع وقال بعضهم هذا النقض مدفوع لان الحاكم في مثل كل انسان كاتب بالامكان ان كان على الافر ادا خارجية فالمنى كل فرد موجودفي الخارج هوانسان شيته الكاتب بلااستمالة وان كان على الافراد مطلقا محققة أومقدرة فالمعنى كافى القضية الحقيقية كلمالو وجدكان انسانافهو بعيث لووجد كان كانبا بالاامتناع ومحصله ماقالوا ان نبوت الشئ الشئ نبوتاني الخارجأوالتقديرفرع على نبوت ذلك الشئ المنب لهفى الخارج أوالتقدير وكون المحول صفته الامكان لايضر بشئ فى ذلك يه ولما ختم محث تفسيم القضية الىالموجبة والسالبة وتقمه بسان ماتوجبه الموجبة وتقسمها محسب وجود موصوعهاشر عفى تقسيم آخرذى ارتباط بالاعجاب والسلب أيضافقال (وقد مجعل حرف السلب) بل لفظ السلب كلاوغيروليس (جز أمن جزء) أي طرف منطر فى القضية كالموضوع والمحول سواء كان جزأمن الموضوع فقط أومن المحول فقط أومن كليهمافلا يكون السلب حينتذوار داعلى النسبة كافي السالبة (فيسمى) ذلك الجزء الذي جعل لفظ السلب جزأمنه (معدولا) وسمى بذلك امالان جزءه الذى هولفظ السلب عدل بهعن موضوعه الأصلى وهوسلب الحكوف التسمية من باب سمية الشي بعال جزئه ومتبينة على الحذف والايصال اذالأصل معدول بهواما لأن الاصل في التعبير عن الاطراف هوالثبوت حيثان الوجود هو السبابق والسلب مضاف اليه فيكون في التعبير عن طرفى القضية أوأحد همابالسلب عدول عن الأصل وكان هذا

الطرف المشمل على السلب اشتال المكل على جزئه يسمى معدولا كذلك نفس القضية المشقلة على هذا الطرف تسمى معدولة لأحدهذ بن التعليلين سواء كانت موجبة أوسالبة وهي امامعدولة المحول نعوا لجاده ولاعالم أولاشئ من العالم بلا حي وامامعدولة الموضوع تعواللاحي جماد ولاشئمن اللاحي بعالم وامه معدولتهما نحواللاحي هولاعالم ولاشئ من اللاحي بلاجادهذا أمااذا لم يجعل لفظ السلب جزألامن المجول ولامن الموضوع فالقضية حينئذ تسمى محصلة ان كانتموجبة لتعصل طرفها وكونهما وجودين وبسيطة انكانت سالبة نظرا الى ان حرف السلب لم بعمل جزأ من أحد طرفها فهي بسيطة الطرفين ولا بحني مثال كل ﴿ وهمنا ابتعاث ﴾ المعث الأول مقتضى الظاهر من كلامه أن قولنا زيدأعي ليست قضية معدولة وهوالموافق لماصرح بهالمصنف في شرح الرسالة الكن الذى في شرح المطالع انهامع ولة وان اعتبار العدم في المفهوم يقضى بالدول كايقضى به التصريح بلفظ السلب فاوقال المسنف وقد يجعه لالسلب جزأالخ لتناول كلامه هذه والقضية التي حل السلب فهاعلى الموضوع عقلا أعنى القضية المعدولة المعقولة والبعث الثاني انمقتضى ايراد القوم لمباحث العدول والتعصيل في الجليات تخصيص العدول بالجلية وهو الذي حققه بعض محقق المتأخرين فاللان حرف السلب اذا كان جزأ من المقدم أوالتالي كان العدول في اطرافها باعتبار الحكم الذي فيها بالقوة لافي نفس الشرطية لأن الحكوفها بالانصال بين النسستين أوالانفصال أوسلهماسواء كان النسبتان موجبتين أوسالبتين أومعدولتين اهجا لحث الثالث اعلمأن الفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المجول امامعنوى وامالفظى أماالمعنوى فهوان الحكم فى السالبة هو بسلب حل المحول عن الموضوع وفى المعدولة بعمل سلب المحول على الموضوع وانهذه تفتضى وجود الموضوع على ماتقدم بيانا وتعليلا مخلاف تلكفانها تصدق بنسنى الموضوع فهذا هوالفرق المعنوى وأماالفرق اللفظى فضتلف باختلاف اللغات وحيث ان لغتنا العربية فلنبين الفرق اللفظى على الم

تقتضه فنقول ان اعتبرنا الحركة الاعرابية رابطة فالفرق اللفظى اعايكون بخصيص الألفاظ فيكون قوال لا كانب أوغير كانب مخصوصا بالعدول وقواك ليس كانبا بالسلب وان حصرت الرابطة في نعولفظ هو فالثنائية التي لم تذكر فيها الرابطة بالفعل صالحة للعدول والسلب بعسب النيسة والاعتبار والثلاثية يكون لفظ السلب في سالبتها مقدما على الرابطة وفي معدولها مؤخر اعن الرابطة يكون لفظ السلب في سالبتها مقدما على الرابطة وفي معدولها مؤخر اعن الرابطة معتب النيسة والمحالة عن الرابطة وفي معدولها مؤخر اعن الرابطة منت الموجهات المحدولة الموجهات ال

اعلمأن نسبة القضية اذا قيست الى نفس الامر فلابد لهامن أحد أمرين لأنهااما بأن تكون مكيفة بكيفية الضرورة أواللاضرورة فاذاقلنا كل انسان حيوان ونظرنا الىنسبة هذه القضية في الواقع وجدناها ضرورية واذاقلنا كل انسان كاتب ونظرنا البهامقيسة الىنفس الامروجدناها اللاضرورية فالضرورة واللاضرورة فى المثالين هي كيفية النسبة وتسمى مادة الفضية وعنصرها يوشم القضة تنقسم باعتبار وجودالدال على الكيفية وعدمه الى قسمين لأنه قدلا يصرح فهابالدال على كيفية النسبة وسمى غيرموجهة أومطلقة (وقد يصرح م) الدال على (كيفية النسبة ف) تُممي حينتُ فضيّة (موجهة) ومنوعة ورباعية (وما) أى الذي بعصل (به البيان) أى بيان تلك الكيفية دسمى (جهة) للقضية فان كانت القضية ملفوظة فيها اللفظ الدال على كيفيتها أي على مااعتبره المتكلم كيفية لهاوان كانت معقولة فجهتها الصورة العقلية الدالة . على مافى الواقع بحسب زعم المتعقل وعلى هذا فالقضية المرجهة الصادفة ماتنطبق كيفينها على مادنها وأعنى بكيفينها المبدلول للفظ الجهية أوالمورة الذهنية والكاذبة ما مخلاف ذلك هذاما قاله المتأخرون ولعلى الاصوب ما يفهم منعبارات الاقدمين من ان المادة هي بعينها المكيفية المفهومة من الجهة واعدا الاختلاف بالاعتبار على قياس ماقيل في النسبة الخارجية والكلامية اللتين شاعنافي عبارات المتأخر بنوان صدق القضية الموجهة انطباق كيفيها علىمافي نفس الامرأى كونها كذلك في نفسها بصرف النظر عرف كونها مفهوما

كلاميا وكذبهاعدم انطباق كيفينها على مافى نفس الاس وان الصورة الذهنية التى الكيفية هي بعينها المادة والاختلاف اعتبارى على قياس ماقيل في العمل والمعاوم وعلى هسدافعني قول المصنف ومابه البيان جهسة ان اللفظ الذي به بيان السكيفية التي هيء بن المادة بالذات يسمى جهنة و فائدة و اعلمان معنى الوجود العيني الذي في قولهم كذاموجود في الاعيان الوجود الواقعي فيشمل الحسوس وغسيره لامايتبادر من لفظ أعيان من تخصصه بالمحسوس فالنسسة الصادقة التي في مثل قولنا كل انسان حيوان بالضرورة موجودة في الاعمان دون استغر اب فتدر مد ممالوجهة امابسيطة أوس كبة فالبسيطة هي التي حقيقتهاإما إيجاب فقط أوسلب فقط والمركبة مأتكون بحسب نفس مفهومها وحقيقتهاملتثمة من إيجاب وسلب والبسائط عمان وقدمها المسنف مشيرا الى تعدادهافقال (فان كان الحكم) في القضية بنبوت المحول الموضوع متلسا (بضرورة النسبة) الايعابية أوالسلبية تلبس الموصوف بالصفة اذا لجهة وصف النسبة (مادامذات الموضوعموجودة) أى في جيع أوقات وجوده سواء كان الوجودوا جبابالوجوب الذاتى أولا (فضرورية مطلقة) تعوكل انسان حيوان بالضرورة ولاشئ من الانسان معجر بالضرورة وسميت ضرورية مطلقة لاشتالها على الضرورة وكون الحكوفها غيرمقيد بوصف أو وقت فأن شوبالحيوانية الإنسان وسلب الحجرية عنه ضرورى في جيع أوقات وجوده بالاقسندمن وصف أو وقت فشملت هساء المونجهة فردين والاول الضرورة الدانية التي كون وجو دموضوعها تمكنالا واجبابالوجوب الداني نعوالمنالين المتقدّمين * والثانى الضرورة الازلية وهيما كان المجول فها ثابتاللوضوع أزلا وأبدا نعوالله حى والضرورية الذاتية أعم من الازليسة لأنهمتي تعققت الضرورة أزلاوأ بداتحقق الضرورة مادام الدات بلاعكس وههنا بعثان الاول انه لو كان معنى الضرورة المطلقة ماذكر لزم الني الاتصدق الافي مادم الضرورةالازلية فلاتنكون أعمنها لأن الوجود للوضوع اذا لم يكن

ضرور ياله في وقت وجوده لم يكن ثبوت المحول لهضروريا في ذلك الوقت وهوظاهر * وأجاب بعض المحققين فقال هذامند فع بان ثبوت الذاتيات للذات ضرورى في زمان وجوده اذالذا في متقدم على الذات * البعث الثاني ان تفسيرالضرورية عاذكر تقتضي انالضرورية لاتنافي المكنة الخاصة اذا كان يجولها الوجود نحوكل انسان موجو دبالامكان الخاص وذلك لأن المحول فها ضرورى الثبوت للوضوع مادام ذات الموضوع موجودة * وهـ أ المت قدأشر ناالى جوابه فياسبق بقولنا أى في جميع أوقات وجوده إذبذاك لاتدخل هـ قده الممكنة في الضرورية فان ثبوت المجول للوضوع فيها بشرط. وجودالموضوعلافي جميع أوقات الوجودو بينهما فرقان سينضح فهابأني هاا وفى تفسير ناالاطلاق عاذكر نااشار ةالى ان تسميتها بالمطلقة تسمية اصطلاحية تتفسر ببيان مرادهم والافالمطلقة كيف تشمل على قيدمادام الذات يه الموجهة النانية من الموجهات ماتسمى بالمشر وطة العامة وقيل الخوض في سانها بعب أن نقدم أبحاثاه الاول في سان شرط الحل يوفقول شرط الحل على مالا يمغني التغاير بين الطرفين مفهوماليفيد والالأفاد نحو الأفسان انسان. والانعادوجودا ليصم اذمفادا لحلاان هاذاك ولا عكن الحكم باتعادالمسار البه الاعندا تعاد المسار الهمابأي وجسمن وجوه الاتعادوها الاستراط يقتضى أن يكون أحد الطرفين مرادابه المفهوم والآخر مرادابه الماصدق لامحالة فاماان برادمن الموضوع المفهوم ومن المجول الماصدق أوالعكس لاسبيل الى الاول لأن المفهوم من حيث هومفهوم اذا لوحظ كذلك ونسب الى الماصدق كاناعم والماصدق أخص فيازم صحة الحبكم بالاخص من حيث هو أخص على الاعممن حيث هوأعم ولأن المتعارف في القضايا المعتبرة يأبي ذلك فتعين ان يراد الثانى فالالمنف لايصمان وادالمفه ومن كلاالطرفين والالانحصرت القضاياني الطبيعية ولاالماضدق من كليماأيضا والالانعصرت في الضرورية لأنتبوت الشئ لنفسه ضرورى ولاان برادالمفهوم من المؤضوع لأن ذلك غير

المتعارف في القضايا المعتبرة فتعين ان يرادمن الموضوع الماصدق ومن المجول المفهوم فتدبر يوالمعث الثانى في الفرق بين ذات الموضوع والوصف العنواني له فنقول ماصدق عليه الموضوع من الافرادوا تصف به يسمى ذات الموضوع وأمامفهومه فهوالمسمى بوصفه وعنوانه وهذا الوصف العنواني قدكون غين الذاتان كان العنوان النوع وقد يكون جزأله ان كان العنوان الجنسأو الفصل كقولناكل ناطق انسان وقولنا كلحيوان حساس فان مفهوى الحيوان والناطق جرءان من ماهية الافراد وقد يكون غارجاعنه ان كان العنوان الخاصة أوالمرض العام كقولنا كل ضاحك أوكل ماش حيوان فان مفهوم الماحك والماشي خارج عن ذات الموضوع وبهد ايتبين الفرق بين الذات * والعنوان وجمله ان المرادبالذات الماصدق والافراد والمراد بالعنوان الوصف والمفهوم يه شمان التغاير بيهماقد يكون عرضيا كااذا كان العنوان هو النوع أوجزءه وقديكون حقيقيا كااذا كان العنوان الخاصة أوالعرض العام واعاسمي الوصف والمفهوم بالعنوان لأن به تعرف ذات الموضوع حيث ان الكلى مرآ ملشاهدة أفراده كإيعرف الكتاب بعنوانه عد المعث الثالث في كيفية صدق الوصف على الدات فنقول اشهر بين المتأخرين انه قدا ختلف الشيضان أبي نصر وأبي على في جهة اتصافى الذات بالعنوان فقال الفارابي انها الامكان المقابل للامتناع وقال الشيخ انها الفعلية والحصول لاعمني الحصول الخارجي والالا تعصرت القضايافي آخارجية بلمعنى كلامه انه يعب تفسير القضية الحقيقية عافسرت بهسابقاأعنى قولكفى كلانسان حيوان مثلاكل مالو وجدكان انسانافهو بعيثلو وجدكان حيوانا وهدامعني قولهمان مهاد الشيخ من الفعلية اتصاف الذات بالوصف ولو في الفرض والتقدير * أقول ومن كان له اطلاعماء لى الاصول العقلية يعرف ان من ادا لفارا بى بالامكان هو بعينه من ادالشيخ بالفعلية الفرضية وان من ادهم الاصلى نفي حصر القضاياني الخارجية وهذا أحدالمواضع التى خلط فهاالمنأخرون مع انهمن أمهات المنطق

الذىلابفهم فهسما حقيقيا الابها وعلى هنذا الخلط تبتني أغسلاط أخرى لهسم وسنذكرهاان شاءالله إذكان الغرض الإهم من شرحناه فاهو بيان مواضع خطأالمتأخ بناذاتقررهنا كلهفنق ولالشير وطةالعامةهي التيحكفها بضرورة النسبة مادام وصف العنوان ثابتاله سواء كان لذاك الوصف مدخل في هذه الضرورة كافي قواك كل كانب مصرك الأصابع مادام كاتباوقواك كل منعسف مظلم مادام منعسفا أولم يكن له مدخسل تعوقواك كل كاتب انسان فان نبوت الانسانية لافرادهاليس معللا بالكتابة لتبوت الانسانية قبل الكنابة اذالكتابة من لوازمها لامن ذاتياتها ومقوماتها والى هذا أشار المصنف بقوله (أومادام وصفه) عطفاعلى قوله مادام ذات الموضوع موجودة أى ان كان الحكم بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع موجودا ثابتاللذات معنى مدة دوام اتصاف الذات بوصف وعنوان (فشر وطة عامة) والمثال ما تقدم وسميت مشروطة لتقييدالضرورة فيهابة والثمادام الوصف وسميت عامية لانهاأعم من المشروطة الخاصة الآنية واعلم ان المتأخر بن فصاوا المنى الكاى الذىذكر ناه المشروطة الى قسمين والأول ماحكم فهابالضرورة بشرط الوصف بهوالثانى ماحك فيابالضرورة في جنع أوقات الوصف وقالوا انهما يعقعان في تعوقوال كلمنفسف مظلمادام منفسفاو يفترق الأول عن الثاني في تعوقولك كل كاتب معرك الأصابع مادام كاتبا والنابي عن الأول في تعوقولك كل كاتب انسان مادام كاتبا وفيه نظر اذبعه تسليم ان المناطقة بفرقون بين قولك بشرط كذاوقوالثمادام كذالانسلمان القسم التانى يفترق عن الأول في نعو قولك كل كاتب مصرك الأصابع مادام كاتبا فارت قولك ان تبوت التعرك ضرورى للذات في جميع أوقات وصفها بالكتابة صادق جزما والمنكر لذلك يعاند مقتضى عقله وبالجلة على تسليم التفرقة بين قولك بشرط وقولك مادام تكون النسبة بين القسمين العموم المطلق لاالوجهي فتسدر ولاتكن من المقلدين لتقف على حقيقة ماقلناه هذاو بق ههنام ضث النسبة بين الموجهة الأولى

(٨ - تنويرالمشرق)

والثانب فنقول النسبة بين الضرور ية المطلق والمشروطة العامة العموم والخصوص المطلق معتمعان في نحو كل انسان حيوان بما يكون فيه وصف الموضوع عبن ذاته وتنفر دالمشر وطة في تعوقواك كل كاتب معرك الأصابع مادام كاتبا والثالثة من الموجهات ماسمي بالوقتية المطلقة كدوهي ماأشار الها المصنف بقوله (أوفى وقت معين)عطفاعلى قوله مادام ذات الموضوع (قوقنية مطلقة)أى ان كان الحكوم ابضر ورة النسبة في وقت معين فوقتية مطلقة نحو كلقرمضه وقت الحساولة والاشئ من القمر عضه وقت التربيع فان ثبوت الانخساف للقمر وسلبه عنهضر وبى في وقت معين أي وقت الحساولة ووقت الترسعوا عاسمت وقتية لاعتبارتمين الوقت فهاومطلقة لعدم تقييدها باللادوام ولاباللاضرورة ولدا يعذف هذا الوصف مهاعندالتقيد فتسمى وقتية فحسب وههنا ثلاثة ابحات و الأول ان النسبة بين الوقتية المطلقة والضرورية المطلقةهي العموم المطلق وكذا النسسبة بينها وبين المشروطة العامة أماالاولى فلاجتاعهمافي كل انسان حيوان وانفر ادالوقتية المطلقة في كل قرمنعسف وقت الحياولة وأماالنانية فلاجتماعهما في تعو كل منعسف مظلم وانفرادالوقتية المطلقة في كل قرمضه فوقت الحياولة أيضابه البعث الثاني في بيان وجه كون الحياولة سببافي الانحساف يداعل انه قد قرر أهل الهيئة ان تورالقمر مستفادمن تورالشمس وانه كدوأن مدارحر كته يقاطع مدارحركة الشمس على نقطتين فان كان أحدهما في نقطة والآخر في أخرى تقع الأرض حائلا بينهما فمنعمن وصول ضوء الشمس البه فيرى على ظلمته الأصلية وهو الانجساف والمت الثالث وقت التربيع هوان يكون بين الشمس والقسر ربع الفاك وهو ثلاثة بروج كاان التثليث ان يكون بينهما ثلث الفاك وهو أربعة بر وجوالتسديس ان يكون بينهماسدس الفلكوهو برجان ﴿ الرابعة من الموجهات المنتشرة المطلقة وهي ماأشار البهابقوله (أوغيرمعين) عطفاعلي قوله معين (فنتشرة مطلقة) كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس وقتاما

وبالضرورة لاشئ من الانسان عتنفس وقتاما فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنهضر ورى في وقت غسير معين واعاسميت منتشرة الاحتمال الحكومها كل وقت فيكون منتشر افي جيع الأوقات ومطلقة لماذكر نافي الوقتية المطلقة يد واعلمان النسبة بينهاو بان الضرور بة المطلقة العموم المطلق فجمعان في كل انسان حيوان * وتنفر دالمنتشرة في كل انسان متنفس بالضرورة وقتاما وكذلك النسبة بينهاو بين المشر وطة العامة لاجتماعهما في كلمنصف مظلم بالضرورة وانفرا دالمنتشرة في كل انسان متنفس بالضرورة وقتاما وكذلك النسبة بينهاو ببن الوقتية المطلقة اذكا اصدقت الضرورة في وقت معين صدقت في وقت ماولاعكس ﴿ الخامسة من الموجهات الداعة المطلقة كدوهي المسار المها بقوله (أو بدوامها) عطف على قوله بضر ورة النسبة (مادام الذات) أي ما دامذات الموضوع موجودة (فدائمة مطلقة)أى ان كان الحكفها بدوام النسبة مادام الموضوعموجوداسميت داغة مطلقة كقولنا كل انسان حيوان داغا ولاشئ من الانسان بعجر داعافان الحكوفها بدوام تبوت الحيوانية للإنسان وسلب الحبحرية عنه وسعيت داعة لاشتالها على الدوام ومطلقة لاطلاق الدوام فها عن التقييد بوصف أو وقت واعلمان النسبة بينهاو بين الضرورية المطلقة على ماذ كردعامة المتأخر بن العسموم المطلق قالوا لان مفهوم المضرورة امتناع انفكاك المجول عن الموضوع ومفهوم الدوام شعول النسبة لجيع الازمنية والاوقات ومتى كان المجول ممتنع الانفكاك عن الموضوع كان دائم النبوب له وثابتاله في جيع الاوقات ولا عكس لجوازان الانفكاك تمكن ولكنه لم يقع فى وقت أصلاوذكر بعض خواص المتأخر بن ان هـ نه النسبة انمات كون صعمة بالنظر الى عدم العلم بامتناع الانفكاك والافالدوام في الكليات لا يخاوعن الضرورة لأنتبوت الشئ للشئ لابدله منعلة وعندوجود العلة بمتنع انتفاء المعاول فا يكون داعاتكون علنه داغة فيكون ضرور يااذ المرادبالضرورة استعالة الانفكالة سواء كان بالنظر الى ذات الموضوع أوالى أمر مباين له عد

واعلمان الذى عليه القساء بعيث لا يجدون محيصاعنه هوأن الدوام في الكيات يقتضى الضرورة ولكن لمارأى المتأخرون ان هذاف ديخالف بعض الاصول الملية عدلواعنه وعليهماعتراض من وجهين يو الاول ان هذا ادخال الظواهر النقلية في العاوم العقلية وتحكيم لتلاث في هذه عد الثاني انه تسليط للدليل النقلي على البرهان العقلي والواجب الاتفاق هوالعكس ولوضاعت الثقة بالبديهة العقلية لانتقص أصل الشرع اذالعقل مبنى النقل وأساسه وهذا أحدالمواضع التي قصدنا في هذا السكتاب الابانة عنها عد نعم الدوام في الجزئيات لا يقتضى الضرو رة على ماقيل أقول على ماقيل لأنه لادوام فهاعند المعقيق اذا لجزئيات الشخصية متغيرة لاعالة فكف يكون فهادوام وعلى هذا فاقيل في الضرورية المطلقة من النسب يقال في الداعدة ولوجر بناعلى مذاق هو لاء المتأجر بن نقدول النسبة بين الداغة المطلقة والضرور بة المطلقة العسموم المطلق فجمعان في كل انسان حيوان لصعة بالضرور ممادام الذات أوداعا كذلك موتنفر دالداغة في معوكل جص أبيض داعانادام الذات وبيها وبين المشر وطة العامة العموم الوجهى فجمعان فيكل انسان حيوان لصعة داغاأو بالضرورة مادام انسانا وتنفرد الدائمة المطافة في تعوكل كاتب حيوان داعًا * وتنفر دالمسروطة العامة في تعويل كاتب مصرك الإصابع بالضرورة بشرط كونه كاتبا وبينها وبين الوقسة المطلقة العموم الوجهي فجمعان في تحوكل انسان حيوان لصحة داعًامادام الذات أو في وقت كذا م وتنفردالوقتية في تعو كل قرمنعسف بالضرو دة وقب الحياولة * وتنفر دالدا عُمّالطلقة في نعو كل روى أبيض داعًا مادام الدات وبينها وبين المنتشرة المطلقة العموم الوجهي أيضا فيجتمعان في نعو كل انسان حيوان لصعة داعماما دام النات أوفى وقتما يه وتنفر دالمنشرة المطلقة في تعو كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ماوتنفر دالدائمة في تعو كلروى أبيض داعامادام الذات والسادسة من الموجهات وعى المساة في عرفهم العرفية العامة وهي المشار الها بقوله (ومادام الوصف) عطفاعلى

قولهمادام الذات أىان كان الحكم بدوام النسبةمادام وصف الموضوع موجودا (فعرفية عامة) سميت عرفية لأن العرف يقهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المقيد بقيد ماذام وهى التي يكون بين وصفى موضوعها ومحولها تعلق نعولاشي من القائم بقاعدوهذا القدر كاف لنسبة هذا المعنى الى العرف ولا يعب اطراده ف المعنى في جميع السوالب والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة العموم المطلق يجتمعان في كل انسان حيوان لصعة بالضرورة مادام الذاتأو بشرط الوصف وتنفر دالعرفية العامة في كل كاتب مصرك الاصابع دائمنا بشرط كونه كاتباو بينهاو بين المشروطة العامة العسموم المطلق أيضا فجتمعان في كل كاتب مصرك الاصابع لصعة بالضرورة بشرط الكتابة أوداغابشرط الكتابة م وتنفردالعرفية العامة في تحوكل جص أبيض مادام جصامتلاو بينهاو بين الوقتية المطلقة العموم الوجهي فجتمعان في كل انسان حيوان لصعة بالضرورة في وقت كذا أوداعًا مادام انسانا عوتنفرد الوقية المطلقة في كل قرمنغسف بالضرورة وقت الحياولة يه وتنفرد العرفية العامة في كلروى أبيض مادام روميامثلاو بيهاو بين المنتشرة المطلقة العموم الوجهي فيجتمعان في كلانسان حيوان لصعة بالضرورة في وقتما أوداتما مادام انسانا يدوتنفردالمنتشره المطلقة في كلانسان متنفس بالضرورة في وقتما وتنفر دالعرفية العامة في تعو كلروى أبيض دائم امادام روميا وبينهاوبين الداغة العموم المطلق فيجتمعان في كلانسان حيوان لصعة داغا مادام الذات واعامادام الوصف وتنفر دالعرفية العامة في كل كاتب مصرك الاصابع داع امادام كاتبا ﴿ الموجهة السابعة المساقبالطلقة العامة ﴾ وهي المشار الها بقوله (أو بفعلينها) عطفا علىقوله بضرورة النسبة أى انهم يكن الحكم بضرورة النسبة ولابدوامها بل يكون الخسكم بفعليتها (فالمطلقة العامة) هي المحكوم فهابتلك النسبة على هندا الوجه ومجنى ذلك ان هذه القضية حكم فها بصفى النسبة فهابالفعل لابالقوة وسميها بالطلقة لأنها هوالمفهومين

القضة عنداطلاقها وعدم تقييدها بجهة من الضرورة أواللاضرورة وبالعامة الأنهاأعم من الوجودية اللاداغة والوجودية اللاضرورية على ماسجى وهواعلم أنهدا الموضع منمواضع غلط المتأحرين وخلطهم فقدحك يعضهم بأن المطلقة تشمل المكنة لكن العرف خصصها بالمشقلة على فعلية النسبة لأن ذلك هو المفهوم من القضية عرفاعند اطلاقها وحكم بعضهم بأن الفعلية جهة حقيقة الى غير ذلك من الاضاليل عن الفن وأصوله وتيه عن العقل والمعقولات * والحق ماقاله الرازى في شرح المطالع وهوقوله الحق ان الفعل ليس كيفية للنسبة لأن معناه ليس الاوقوع النسبة والكيفية لابدان يكون أمرامغا برا لوقوع النسبة الذي هوالحكم وانماعد واالمطلقة في الموجهات بالجاز كاعدوا السالبة في الحليات والشرطيات وان المكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتمالها على الحكم وانماهي قضة بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتالها على الموضوع والمجول والنسبة وعدهامن القضايا كعدهم الخيلات منهامع انهلا حكم فيهابالفعل اه نعم لواعتبرت الجهة كلمازاد عن النسبة حتى خاوها عن الزوائد كان الاطلاق جهة بهذا الاعتبار وفي كلامهذا المحقق بعض مؤاخذة وهي قوله لاشتالها على الموضوع والجمول والنسبة والحق انهالانشمل على النسبة حقيقة لأن النسبة الكلامية والخارجية متعدان ذاتا مختلفان اعتبارا فتدبر ومن أوهامهم ان زادوا لفظ الاطلاق أوالفعل وجعاوهما كلفظ الضرورة وتعوه ووهم صبياني بليكني في اطلاق القضية عسدم تقييدها بأي فيسدو يشسترط في اطلافها عسدم التقييد وعومهالكل قضية حتى المنكنة وليس المفهوم من القضية المطلقة الفعلية المقابلة للامكان والالكانت المطلقة أخص من المكنة ومن المساوات عند العموم ان النسبة بين المطلقة العامة وجميع القضايا العموم المطلق يد فاذا قيل كل انسان متنفس فقدفهم من ثبوت التنفس للإنسان فقط اماان التنفس دائم أوغير دائم ممكن أوغير بمكن بالقوة أو بالفعل فأعايفهم بقيد آخر وعلى هذا فالقضية الفعلية بالمعنى المقابل للمكنة غير المطلقة بالمعنى الاطلاقي التي هي به أعم القضايافتد برفانه

موضع دقيق ﴿ الموجهة الثامنة المكنة العامة ﴾ وهي التي حكونها بنبوت المحول للوضوع أوسلبه عنه معان نقيض الحكم ليس بضرورى وذالت ماأشار المهبقوله (أو بعدمضر و رةخلافها) أىخلاف النسبة يعنى ان لم يكن الجكم يضرو رة النسبة ولابدوامها ولا بفعليتها بل بثبوت المحول للوضوع متلسا بعدم ضرورة خلاف النسبة وبعبارة أخرى متلسابعه مامتناع نفس النسبة (فالمكنة العامة) كقولنا كل نارحارة بالامكان العام بمعنى سلب تبوت الحرارة للنارليس بضرورى أونبوتها لهاليس بممتنع وكقولنا كل انسان بمشيعلي رجليه بالامكان العامهذا فى الايجاب أى الحكم بعدم ضرورة السلب وأمافى السالبة فيكون الحكم بعسمضر ورةخلاف النسبة حكا بعدمضرورة الايجاب أوبعدم امتناع السلب واذالم يكن مخالف الحسكم المنصوص ضروريا فهونفسه اماان يكون ضروريا فحينئذ تصدق قضية ضرورية موافقة لمفهوم القضية واماان يكون غيرضر ورى بل يجو زار تفاعه فتصدق بمكنة غاصة لعدم ضرورةالطرفين فهذه القضية قدتحقق مع المشرورية وقدتحقق مع المكنة الخالية عن مطلق الضرورة والنسبة بينها و بين الضرور يات والمطلقة العموم المطلق بنهاو بين الدائمة العموم الوجهى على رأى المتاخرين الفارقين بين الدوام والضرورة ومعيت بمكنة لاشتالها على معنى الامكان وعامة لاشتالها على الامكان العام وانماسمي المعنى المذكو وللامكان امكاناعاما لانه المستعمل عند جاهر العوام فاعايفهمون من المكن ماليس عمتنع وعماليس عمكن الممتنع -هذا ي وقداعترض على عدالمكنة والمطلقة من الموجهات فان الفعل الذي في المطلقة ليس الاوقوع النسبة الذي هومفهوم الحكيلا كيفية له فالمطلقة بهدا المعنى ليست موجهة لانها بمعنى مالا يكون مقيدا بجهة من الجهات أصلاف كيف تكون موجهة وكذا المكنة ليست عوجهة بل ليست بقضية أصلالانه ام معكم فهابوقو عالنسبة ععنى الثبوت بالفعل وقد تقدم مايسيرالي الجواب عن ذلك فان المطلقة عدن من الموجهات بالمجاز وإن اعتبر مطلق زائد على النسبة حتى خاوها

عن الجهات جهة كانت موجهة حقيقة وأما المكنة فهي قضية بالقوة لابالفعل فانا اذاقلناالانسان كاتب بالامكان العام فليس الحكوفها الابسلب الضرورةعن الجانب المخالف وأماا لحسكم في الجانب الموافق فم لم يتعرض له حستى معمل ان بكون وافقاوان لا يكون في فائدة كه يطلق الامكان بالاستراك على معنيين * أحده اسلب الضرورة وهو المعوث عنمه في الموجهات ؛ ثانهما القوة القسمة الفعل وهي كون الشئ من شأنه أن يكون وليس بكائن كاان الفعل كون الشئ من شأنه ان يكون وهو كائن فالمراد بالفعل هناما قابل القوة ويفرق بين الامكانين بوجوه ثلاثة يو الاول ان مابالقوة لا يكون بالفعل لكونه قسيا المجنلاف المكن الاول فانه كثير اما يكون بالفعل ي الثاني ان القوة لا تنعكس الى الطرف الآخر فلا يكون الشئ بالقدوة في طرفي وجوده وعدمه بخلاف الامكان فان المكن ان يكون قديكون بمكنا ان لا يكون وانمالم تنعكس القوة لانهالوانعكست إزمار تفاع الطرفين لكن التالى باطل بيان الملازمة ان القوة المكان يقارن العدم فلوكا مابالقوة لسكان الطرفان مقارنين للعسدم فيلزم ارتفاع الوجودوالعدم وهوشال عدالثالث ان مابالقوة اذاحسل بالفعل فقدتنعبر الذات كافي قولنا الماء بالقوم هنواء وقد تتغيير المسفات كافي قولنا الاي كاتب بالفوة فيكون بينها وبين الامكان عوم وجهى لتصادفهما في الصورة الثانية وصدق القوة بدون الامكان في الصورة الاولى لصدق قولنا الاشي من الماء بهواء بالضرورة فلايصدق الماءهواء بالامكان وصدق الامكان بدون القوة حيث تكون النسبة فعلية يو اذاعامت هذا فقولهم ان الممكنة ليست قضية لعدم الحكم فهابوقو عالنسبة بالفعل ليس على اطلاقه لأن الامكان بمعنى سلب الضرورة قد يجامع الفعلية فان أخذنا المطلقة بمعنى الفعلية كانت المكنة أعم الموجهات على الاطلاق واعلان القضية الموجهة إمابسيطة وهي ماتكون حقيقها إماا اعاما فقط أوسلبافقط وهيمامي والىهذا أشار بقوله (فهذه) يعنى القضايا الثمانية المذكورة سابقاأ عسنى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة

والعرفية العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والمكنة العامة (بسائط) لأن معناها إما إبحاب فقطأ وسلب فقط واعما لم يقل فهذه البسائط لتلا مقتضى كلامه حصر البسائط في هذه وليس كذلك وإمام كبة وهي التي تـكون حقيقتهام كبة من إيجاب وسلب بشرط ان لا يكون الجزء الثاني فهامذكورا بعبارة مستقلة سواء كان في اللفظ تركب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما فقولنالادائمااشارةالى حكمسلى أىلاشئ من الانسان بضاحك بالفعل أولم يكن في اللفظ تركيب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص هانه في المعنى فضيتان بمكنتان عامتان أي كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيءن الانسان بكاتب بالامكان العام والعبرة في الاعجاب والسلب حينتذ بالجزء الاول الذي هوأصل القضية * تمأشار المسنف الى المركبات مع كيفية تركيها وان المركبة بسيطة مقيدة بقيد اعتبر ذلك القيدجز أفقال (وقد تقيد) المشروطة العرفية (العامتانو) كذلك (الوقتيتان) أى المنتشرة والوقتية (المطلقتان). باللادوام الذاتي أى قد تقيد كل واحدة من هذه القضايا المذكورة باللادوام. الذاتى وهوسلب دوام الحكم السابق بدواخ ذات الموضوع وذلك عبارة عن فضية مخالفة للقيد في الكيف موافقة له في الكم (فتسمى) المشروطة المقيدة باللادوام الذاتي (المشر وطة الخاصة) فقوله المشر وطة الخاصة منصوب على انهمفعول تسمى ومشالها كل كاتب متعرك الاصابع بالضرورة مادام كانبا لاداعًا ومؤدى الجزء الثاني أى قولنا لاداعًا قولنا لاشيمن الكاتب عمرك الاصابع بالاطلاق العام لأرث ايجاب المجول للوضوع اذا لم يكن داعما كان السلب متعققا في الجلة وذلك معنى المطلقة العامة السالبة ونظير ذلك يقال اذا كان الاصلى سالبابأن يقال اذا لم يكن سلب المحول عن الموضوع دائما كان الاعاب محققافي الجله وهدامعني الموجبة المطلقة العامة والنسبة بينهاوبان الضرورية المطلقة المباينة لأنهاط كةباللادوام والضرورية الداتية فسستلزم الدوام وبنهاو بين المشر وطة العامة العموم المطلق لأنهاز ادت عليها بقي

لاداعافقط وبينها وبإن الوقتية المطلقة العموم الوجهي فيجتمعان في كل مغسف مظلم الضرورة لصعة وقت الانعساف أوبشرط الانعساف لاداعا وتنفر دالمشر وطة الخاصة في نعو كل كانب معرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة لادائسا يوتنفرد الوقتسة في تعوكل قرمنعسف بالضرورة وقت الحياولة وبنهاو بين المنتشرة المطلقة العموم الوجهي أيضا فيجتمعان أيضافي كل مضسف مظلم بالضرورة لصعة في وقت ماأو بشرط الانحساف لاداعا يدوتنفرد المشروطة الخاصة في نعو كانب متعرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة لاداعا * وتنفرد المنتشرة المطلقة في تعوكل قرمنعسف بالضرورة في وقت مّا و بينها و بين الدائمة المطلقة المباينة و بينها و بين العرفية العامة العموم المطلق فجتمعان فى كل كاتب معرك الاصابع لصعبة بالضرورة بشرط الوصف لاداعا أوداعامادام كاتباوتنفر دالمرفية في تعوكل انسان حيوان لصعة داغاما دام انسانا دون بالضرورة بشرط الوصف لاداغا وكذابيها وبين المطلقة العامة وبينها وبين الممكنة العامة واعلمان الدوام ثلاثة أقسام الدوام الازبى وهوأن يكون المجول ثابتا للوضوع أومساو باعنه أزلاوأبدا كغولنا كلفاك مصرك بالدوام الازلى عدالقسم الثاني الدوام الذاتي وهوان يكون النبوت أوالسلن مادام ذات الموضوع موجودا يدالقسم الشالث الدوام الوصنى وهوان يكون التبوت أوالسلب مادام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنواني يواداعام ماافتقيد اللادوام بالذاني للاحتراز عن الآخرين أعنى الازلى والوصفى واعااعتبر في مفهوم المشر وطة الخاصة تقييد الحكم باللادوام الذانى لأنه المعتبر في مفهومها اصطلاحا أما التقييه باللادوام الوصني فغير صحيح لمنافاته الضرورة الوصفية المعتبرة في عامتها وأما التقييد بقيود أخر كاللادوام الازلى فغير معتبرا صطلاحا وكذا يقال في العرفية الخاصة الآبي السكلام عليها واغا عميتابا كاصيتين لكونهماأخص من المشر وطة والعرفية العامتين السابقتين (و) تسمى العرفية المقيدة باللادوام الذاتي (العرفية الخاصة) كقولنالاشي

من السكاتب بساكن الأصابع داعما دام كاتبالا داعًا ومعنى قولنا لا داعاان كل كاتبسا كن الأصابع بالفعل والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المباينة وبينها وبين المشروطة العامة العموم الوجهي فيعمعان في كل كاتب متعرك الأصابع الصعة بالضرورة بشرط الحكتابة أوداع امادام كاتبالاداعا يه وتنفرد المشروطة العامة في كل انسان حيوان بشرط كونه انساناه وتنفرد العرفية الخاصة في نعو كل زنجي أسود داعامادام زنجيالاداعامثلاو بينهاو بين الوقتية المطلقة كذلك فجمعان في كلمظلم خسف لصعة داعاما دام مخسفا لاداعاأو بالضرورة في وقت الانعساف يوتنفردالوقتية المطلقة في تعوكل فرمنعسف بالضرورة في وقت الحياولة بوتنفر دالخاصة في نعو كل زنجي أسود داعامادام ز تعيالادا عاو بينها و بين المنتشرة المطلقة المعسوم الوجهي فجمعان في كل مضيف مظلم لصعة بالضرورة في وقت ماأودا عامادام مضيفالا داعا يوتنفرد المنتشرة المطلقة في كل فرمنخسف بالضرورة في وقتما يه وتنفر دالوقتية الخاصة في تعو كل زنجي الخ وبيهاوبين الداعة المطلقة المبايشة وبيهاوبين العرفية العامسة العنوم المطلق وكذابينها وبين المطلقة العامة والممكنة العامة فبعقعان فى كل كاتب متعرك الأصابع لصعة داعاما دام كاتبالا داعاأو بالامكان العامأو بالاطلاق العامج وتنفر دالمطلقة والمكنة العامتان في كل انسان حيوان بالضرورة وكذابينها وبين المشروطة الخاصة فيجتمعان في كل كاتب مصرك الأصابع لصعة بالضرورة بشرط الكتابة لادا تماأومادام كانبالا دائما يبوتنفرد العرفية الخاصة في كل أسود زنجي داعامادام زنجيا الاداعا (و) سمى الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام (الوقتية)فانها لماقيدت حدف من اسمها لفظ الاطلاق واكتنى بذلك عن سمينها بالوقتية المقيدة مع الاختصار فالوقتية هي التي حكم فهابضرو رة نبوت المحول للوضوع أوسلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقسدا باللادوام الذاتي ومثالها كلقر منخسف بالضرورة وقت الحياولة لادا عاومعنى لاداعالاشئ من القمر عنخسف بالفعل والنسبة بيهاوبين

الضرورية المطلقة المباينة وبينهاو بين المشروطة العامة العسموم الوجهي فيجتمعان في كلمنخسف مظلم لصعة بالضرورة بشرط الانحساف أوفى وقت الانعساف لاداعا جوتنفر دالمشر وطة العامة في نعوكل كاتب متعرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة وتنفردالوقتية في تعوكل قرمنخسف بالضرورة وقت الحياولة لاداعا وبينها وبين الوقتية المطنقة العموم المطلق وهوظاهر وبينها وبين المنتشرة المطلقة العموم المطلق فيجتمعان في كلمنحسف مظلم بالضرورة لصعة بالضرورة وقت الانحساف لاداعاأ وفى وقت ما وتنفر دالمنتشرة المطلقة في كل انسان متنفس بالضرووة في وقتما وبينها وبين الداعة المطلقة المباينة وبينهاو بين العرفية العامة العسموم الوجهي فيجتمعان في كلمنخسف مظلم لصعة بالضرورة في وقت الانعساف لاداعًا أوداعًا مادام منخسفا * وتنفرد الوقنية في كل قرمنخسف بالضرورة في وقد الحياولة لادا عاجو تنفر دالعرفية العامة في كل زنعي أسوددا عامادام زنعياو بينهاو بين المطلقة والمكنة العامتين العموم المطلق فيجتمعان في كل قرمنغسف لصعة بالضرورة في وقت الحياولة لاداءً او بالاطلاق العام أو بالا مكان العام و ينفر دان عنها في كل انسان عشى على اثنين بالامكان أوالاطلاق العام وبينها وبين المشروطة الخاصة العسموم الوجهي فيجتمعان في كلمنخسف مظلم لصمة بالضرورة في وقت الانعساف لاداعاأو بالضرورة بشرط الانعساف لاداعا عوتنفر دالوقتية في كلقر منخسف بالضرورة وقت الحياولة لاداعًا ، وتنفر دالمشر وطة الخاصة في كل كأنب مصرك الأصابع بالضرورة بشرط الكتابة لاداعاو بينها وبين العرقية الخاصة كذلك فيجتمعان في كلمنفسف مظلم لصعة بالضرورة وفت الانعساف لادا عاأودا عمامادام منخسفالاداعا يه وتنفرد الوقتية في كل قرمنخسف بالضرورة وقت الحياولة لاداعا عوتنفرد العرفية الخاصة في كل زيعي أسود داعامادامز نجيالاداعا(و)سمى المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام (المنتشرة) فانها لماقيدت حذف من اسعها لفظ الاطلاق واكتفى بذلك عن تسعيتها بالمنتشرة

المقيدة مع الاختصار فالمنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحول للوضوع أوسلبه عنه فى وقت غسير معين من أوقات وجود الموضوع لادا تما يحسب الذات ومنالهالاشي من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتامالا داغاوهذا اللادوام بمعنى كل انسان متنفس بالفعل والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المباينية وبينها وبإن المشر وطة العامة العموم الوجهي فجتمعان في كل منخسف مظلم لصعة بالضرورة فى وقت مالادامًا أومادام منخسفا وتنفر دالمنتشرة في كل انسان متنفس بالضرورة فى وقت مالاداتما يه وتنفر دالمشر وطة العامة في كل كاتب مصرك الأصابع بالضر ورمشرط الكتابة وبنها وبين الوقتية المطلقة العموم المطلق فجتمعان في كلمنخسف مظلم لصعة بالضرورة وقت الحياولة أو وقتامالادامًا الله وتنفر دالمنتشرة في كل انسان متنفس بالضرورة في وقت مالادا عاوكذاك مع المنتشرة المطلقة وهوظاهر وبينها وبين الداعة المطلقة المباينة وبينهاوبين العرفية العامة العموم الوجهي فيجتمعان في كلمنخشف مظلم لصعة بالضرورة فيوقت مالاداعا أوداعًا مادام منخسفا يو وتنفرد المنتشرة في كل انسان متنفس بالضرورة في وقت مالادا على وتنفر دالعرفية العامة في كلز نجى أسودمادا مزنجيا وبينها وبين المطلقة والممكنة العامتين العموم المطلق فجمع فى كل قرمض الصعة بالضرورة فى وقت مالادا عاأو بالاطلاق العاماو بالامكان العامو ينفردان عنهافي كل انسان عشيء لي ائنين بالامكان أوالاطلاق المعام وبينها وبين المشروطة الخاصة العموم الوجهي فيجتمعان في كلمنخسف مظلم لصعة بالضرورة في وقت مالاداعا أو بشرط الانعساف لاداعاء وتنفرد المنتشرة في كلقر منفسف بالضرورة وقتامالادامًا * وتنفر دالمشروطة الخاصة في كل كاتب معرك الاصابع بالضرورة بشرط السكتابة لادائما وبنهاو بين العرفية الخاصة كذلك فجتمعان في كلمنخسف مظلم لصحة بالصرورة وقت الانحساف لادا عاأودا عامادام منحسفالاداعا ي وتنفرد المنتشرة في كل قرمنج سف بالضرورة في وقت مالاداعًا * وتنفر دالعرفية

الخاصة في تعو كل زنعي أسود داعامادام زنعيالاداعامثلاو بينهاو بين الوقتية العموم المطلق فيجتمعان في كل قرمضسف لصعة بالضرورة وقت الحساولة لاداعاأو في وقت مالاداعا ع وتنفر دالمنتشرة في كل انسان متنفس بالضرورة في وقت مالادامًا (وقد تقيد المطلقة العامة باللاضر و ره الدانية) التي مفادها ان هذه النسبة المذكورة في القضية المذكورة ليست ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون هذاحكابامكان نقيضها لأن الامكان هوسلب الضرورة عن الطرف المقابل كام فيكون مفادا للاضرورة الذاتية بمكنة عامة مخالفة للاصل في السكيف (فتسمى الوجودية اللاضر ورية) لأنهالم تغدأ كثرمن وجودالح كوجوداغ يرضر ورى فالوجودية اللاضرورية هى المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نعوكل انسان متنفس بالفعل لابالضرورة أىلاشئ من الانسان عتنفس بالامكان العام فهي مركبة من مطلقة وتمكنة عامتين متخالفتين فى الكيف متوافقت بن فى الكروالنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المباينة وبينها وبين المشروطة العامة العسموم الوجهي فجمعان في كل كاتب محرك الاصابع لصعة بالضرورة بشرط الوصف أو بالفعل لابالضرورة وتنفر دالمشروطة العامة في كل انسان حيوان بالضرورة بشرط الوصف وتنفردالوجودية اللاضرورية في تعوكل انسان بعرك يده بالفعللا بالضرورة وبينها وبين الوقتية المطلقة كذلك فيعتمعان في كل قر منخسف لصعة بالضرو رةوقت الحساولة أو بالفيعل لابالضرورة الذاتسة ع وتنفرد الوقتية في كلانسان حيوان فيوقت كذا ي وتنفرد الوجودية اللاخرورية في الذي انفردت فيسه قبل وبينها وبين المنتشرة المطلقة كذلك فصتمعان وينفردان فهاذكر بتسديل الوقت المعين بالمهم وينها وبين الداغة العسموم الوجهي فجتمعان في كلزنجي أسود لصعة دائما أو بالاطلاق لا بالضرورة وبنهاوبين العرف العامة عوممن وجه وتقريره مامي بنهاوبين المشروطة بتبديل الضرورة بشرط كذابدا عامادام كذاو بينهاو بين المطلقة

والمكنة المامتين العموم المطلق فجتمعان في كل انسان عشى على اثنين لصعة بالاطلاق العامأو بالامكان العامو بينهاو بين المشروطة والعرفسة الخاصسين العسموم المطلق فجتمعان في كل كاتب متعرك الاصابع لصعة بالاطلاق لابالضرورة الذاتية أوبالضرورة بشرط الكتابة أوداعا مادام كاتبا وتنفرد الوجودية اللاضرورية في كل انسار في متنفس الاطلاق لابالضرورة وبينها وبين الوقتية والمنتشرة العسموم المطلق فجمعان فيكل قرمضسف لصعة بالضرورة فى وقت الحياولة لاد عا أوفى وقت مالاداعًا أو بالفعل لابالضرورة الذاتية وتنفر دعنها في كل انسان عشى على اثنين بالفحل لابالضر ورقعه واعلمأن المطلقة العامة إما أن تقيد باللاضرورة الذاتية كامر (أو باللادوام الذاتي) وقدم معناه (وسمى) حينتذ (الوجودية اللاداعة) ومطلقة اسكندرية أما التسمية الاولى فلاتها دالة على وجود النسبة وجودا غيردائم بعسب الذات وأما الثانية فلان أكثر أمثلة المعسلم الاول للطلقة كانت في مادة اللادوام تحرزا عن فهم الدوام ففهم اسكندر الافرودي شها اللادوام فالوجودية اللاداعة هي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي تعولاشئ من الانسان عتنفس بالفعل لاداعا أىكل انسان متنفس بالفعل فهي من كبة من مطلقتين عامتين احداها موجبة والاخرى سالبة ﴿ تنبيه ﴾ تقدم الاشارة الى حكمة تقييد اللادوام بالذائى ونزيدأ يضافنقول اعاقيداللا دوام بالذائى لان تقييد باللادوام الوصفي غير صحيح ضرورة تنافى اللادوام بعسب الوصف مع الدوام بعسبه يدنع عكن تقييدالوقتين المطلقتين باللادوام الوصفى لكن هذاالنركيب غيرمقيد عندهم إذرعاتكون القضية المحصة عقلامن حيث المعنى لكنها غيرمعتبره في هذا الفن كريدقائم فانه لايحث عن حده القضية في هذا الفن لان موضوعها جزئي والمصوت عنه هوالكلي واعلمانه كإيصح تقييده فده القضايا الأربع باللادوام الذانى كذلك يصم تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصم تقييد ماسوى المشر وطة العامة من تلك الجلة باللاضر ورة الوصفية فالاحتمالات الحاصلة من

ملاحظة كلمن تلك القضايا الأربعمع كلمن تلك القيودالأر بعةستة عشر ثلاثة منهاغ يرصححه وهي تقييد المشر وطة العامة باللادوام الوصني وتقييد العرفسة العامة به وتقييد المشر وطنة المعامة باللاضرورة الوصفية والتعليس ظاهروأر بعةمنها محمة معتبرة وهى الأربعة المذكورة في المتن والتسعة الباقة من السنة عشر بعد خووج السبعة صحيحة الأأنها غيرمعتبرة في الفن وهي تقييد العامتين والوقتيتين باللاضر ورةالذاتية وتقييد الوقتيتين باللادوام الوصني وتقسد الوقتيتن والعرفسة العامة باللاضر ورة الوصفية يواعيم أيضا انهكا عكن تقسيد المطلقة العامة باللادوام واللاضر ورة الذاتيتين كذلك عكن تقسيدها باللادوام واللاضرورة الوصفيتين وهذان أيضامن الاحتمالات الصعيعة الغير المعتسيرة وكذلك تقييدا للمكنة العامة باللاضرو زة الوصفية وباللادوام الذاتى والوصف ولذالم يتعرض لهاالمنف هذاج والنسبة بين الوجود بة اللاداغة وبين الضرورية المطلقة المباينة وبينها وبين المشروطة العامة العموم الوجهي فجمعان في كل كاتب معرك الأصابع لمعة بالضرورة بشرط الكتابة و بالفسعللادا عماوتنفردالمشر وطة العامة في كل انسان حيوان بالضرورة بشرط الانسانية وتنفر دالوجودية اللاداعة في كلانسان صاحك بالفعل لاداعا وكذاك بيهاو بين الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فتجمع في كلقر منخسف الصمة بالفعل لاداعا أو بالضرورة في وقت الحياولة أوفى وقت ما وتنفر دعنهما في كل انسان عثى على اثنين لاذا عاو ينفردان عنها في كل انسان حيوان بالضر ورةفى وقت كداوفي وقتماو بينهاو بإن الدائة المطلقة المباينة وبينهاوبان العرفية العامة العموم الوجهي وتقريره مامي بينها وبين المشروطة العامة بتبديل الضرورة بالدوامو بينهاو بإن المطلقة العامة العسموم المطاق وهوظاهروينها و بين الممكنة العامسة كذلك فيعمان في كل انسان متنفس لصعة بالامكان العاماو بالاطلاق العام * وتنفر دالمكنة العامة في كل نسان حيوان بالامكان العامو بينهاو بين المشر وطة الخاصة كذلك فيجمعان في كل كاتب مصرك

الأصادح لصعة بالضرورة بشرط الكنابة لاداعاأو بالفعل لاداعا * وتنفرد الوجودية اللادامة في كل انسان متنفس بالف ملادا عاو بيهاو بين العرفية الخاصة كذلك بهذا الذهرير وبتبديل الضرورة بالدوام وينهاو بين الوفتية كذاك فجممان في كل قرمنسف لصحة بالضرورة بني وقت الحساولة لاداءا أو بالذهل لادامًا عد وتنفر دالوجودية اللادامة في كل كاتب متعرك النصابع بالفسل لاداما وبينها وبين المنتشرة كذاك بتسديل وقت كذابوقتما وبيها وبإن الوجودية اللاصرورية كذاك فجممان في كل كاتب محرك الاصابع الصعة بالفعل لاداعًا أولا بالضرورة يدوتنفر دالوجودية اللاضرورية فيكل جص أبيض الفعل لابالضرورة واعلمانه قدم الاعاء الى أن الموجهة المركبة على قسمين مركبة لفظاومعنى وضركبة مدى فقط وقد أشار المسنف الى القسم الناني بقوله (وقد تقيد) في المعنى (الممكنة العامة) وهي التي حكم فيها بالاضرورة الجانب المخالف النسبة (بالاضرورة الجانب الموافق) للنسبة (أيضا) أى كاحكوفها بالاضرورة الجانب المخالف فتكون الممكنة الخاصة قضية حكافها بنسبة المحول للوضوع مقيدة بسهم ضرورة خلافها وعسدمضرورة نفسهامعا ولكن التركيب فيهامخالف للتركيب في بقيدة القضايا المركبة فان البركيب في هذه أن يونى أولا بالقضية الموجهة البسيطة عم تقيد وأما تلك أى الممكنة الخاصة فلم يوت فياأولابالجه السابقة تمقيدت لمدم امكان ذلك فالتركيب فهامعنوى بعت (وتسمى) حينتا (المكنة الخاصة (١)) لاشمالها على الامكان (١) قوله الممكنة الخاصة اعلم أولاان الامكان اماامكان خاص وهو سلب الضرورة عن طرفي الوجودوالعدم كالانسان اذليس في وجوده ضرو رة والالم ينعدم أصلاولافي عدمه ضرورة والالم بوجد أصلا واماا مكانعام وهوسل الضرورة عن أحدالطرفين وفان كانسلبالهاعن طرف العدم فهو امكان عام مقيد بجانب الوجود _ وهذا الوجود أعم من ان يكون واجبا كوجودواجب الوجود أوتمكنا كوجود الانسان الموجود ــ وان كانسلبا الضرورة عن طرف الوجود فهوامكان عام مقيد بعانب المدموهذا العدم أعممن ان يكون (۹ ـ تنوبرالمشرق)

الخاص الذي هوسلب ضرورة الطرفين وسمى بذلك لكونه المستعمل عنسد الخاصة من الحكاء كقولناكل انسان كاتب بالامكان الخاص ولاشئ من الانسان بكاتب بالامكان الخاص والمعنى في هذين المثالين واحدكيف لاوهو سلب ضرورة الطرفين فحسب والفرق بينهمافي التلفظ وبان الايجاب في الموجبة صريح والسلب ضمني وفي السالبة بالعكس وهذار اجع الى التفرقة اللفظية وتركيبهامن ممكنتين عامتين احداهامو جبة والأخرى سالبة والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المباينة وبينها وبين المشر وطة العامة والوقت ة المطلقة والمنتشرة المطلقة العموم الوجهي فتجمع في كل منعسف مظلم لصعة بالامكان الخاص و بالضرورة بشرط الانعساف أوفى وقت الانعساف أوفى وقتما * وتنفر دا لمكنة الخاصة في كل انسان عشى على اثنين بالامكان الخاص وينفردان عنها في كل انسان حيوان وبينها وبين الدائمة المطلقة العموى الوجهي فيجمعان في كلزنجي أسود الصعة دائما وبالامكان الخاص م وتنفر دالدائمة في كل انسان حيوان وتنفر د المكنة الخاصة في كل زنجي أبيض وبينهاوبين العرفية العامة العموم الوجهي علىالتقريرالذى قدمناه بينهاو بين المشروطة العامة بتبديل المضرورة بالدوام وبينهاو بإن المطلقة العامة العموم الوجهي فيجمعان في كل انسان عشي على واجبا كعدمشر يكالبارى ومنان يكون تمكنا كعدم الانسان الغيرالموجود _ وكلمن قسمى امكان العام أعم مطلقامن الامكان الخاص فان المكن الخاص بمعنى مالم يكن وجوده والاعدمه واجباوه وأخص مطلقامن قولنامالم بكن عدمه واجبا ومنقولنا مالم يكن وجوده واجبا ولذاسمي امكانا خاصا وسمي كلمن القسمين امكاناعاما ي وهوسلب الضرورة عن أحد الطرفين فان أحد الطرفين أعممن طرف الوجود ومن طرف العدم فالامكان بهذا المعدى أعم مطلقامن الامكان العام المقيد بجانب الوجودومن الامكان العام المقيد بجانب العدمومن الامكان الخاص أيضا لأن الاعم من الاعم من الشئ أعم من ذلك الشير اه (عبدالفادرمعروف الكردي)

اثنين لصمة بالامكان الخاص و بالاطلاق العام يوتنفر دالمكنة الخاصة في كل انسان بمشى على أربع بالامكان الخاص يوتنفر دالمطلقة العامة في نعوكل انسان حيوان بالاطلاق العامو بينهاو بين المكنة العامة العسموم المطلق وهوظاهر وكذلك بينها وبين الخاصة ين فتجمع في كل كاتب محرك الاصابع لصعة بالامكان الخاص و بالضرورة بشرط النكتابة لاداعًا وداعًامادام كاتبالاداعًا * وتنفردالمكنة الخاصة في كلانسان عشى على أربع بالامكان الخاص وكذلك بنهاو بين الوقتيتين فتعمع في كل قر منعسف لصعة بالامكان الخاص و بالضرورة في وقت الحياولة لادا عاأو في وقت مّالاداعًا * وتنفر دالمكنة الخاصة في كل انسان بشي على أربع بالامكان الخاص ، وكذلك بينهاو بين الوجودية اللاضر وربة فيجتمعان في كلانسان متنفس لصعة بالاطلاق لابالضرورة أو بالامكان الخاص وتنفر دالمكنة الخاصة فياذكر وكذلك بينها وبين الوجودية اللادامة بتبديل اللاضرورة باللادوام ﴿ فَانْدُهُ ﴾ الامكان على أقسام كثيرة منهاا مكانعام وامكان خاص وقدمس الكلام علهماومنهاا مكان أخص وهو سلبالضرو رةالمطلقة والوصفية والوقتيسة عن الطرفسين وهومن اعتبارات الخواص أيضاومنها امكان استقبالي وهوامكان معتبر بالقياس الى الزمان المستقبل قال ابن سينا وهو الغاية في صرافة الامكان ثم الامكان العام على أقسام . منها العام على الاطلاق وقد ص ومنها الامكان العام الدائمي والامكان العام الحيني والامكان العام الوقتى وستأنى في التناقض ﴿ فَأَنَّدُهُ ثَانِيهَ ﴾ الضرورة على خسة أقسام * الاولى الازلية وهي الحاصلة أزلاوأبدا كقولناالله تعالى عالم بالضرورة الازلية * الثانية الضرورة الذاتية وهي الحاصلة مادام ذات الموضوعموجودا * الثالثة الضرورة الوصفية وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع * الرابعة الضرورة عسب وقت امامعين أوغيرمعين * الخامسة الضرورة بشرط المجول وهي ضرورة ثبوت المجول للوضوع أوسلبه عنسه بشرط نبوت المحول أوسلبه تمأشار المصنف الى سان وجه التركيب في المشملات

على اللاضرورة واللادوام فقال (وهذه) أى القضايا السبح المذكورة وهي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والمكنة الخاصة (ص كبات) والجلة عطف على قوله سابقا فهذه دائط وينبعى أن يعلم أن التركيب لا ينعصر فياأشار المه هنا بل سجىء الاشارة الى بعض آخر كالحينية المكنة والحينيه الطلقة و عكن تركيبات كثيرة أخرلم يتحرضوا لهالكن المنفطن بعدالتنبيه لماذكرناه وخصوصا فيأقسام الضرورة والدوام يتمكن من استغراج أى قدرشاء (الأن اللادوام اشارة الى مطلقة عامة والارضرورة اشارة الى تمكنة عامة موافقتي الكممة مخالفتي الكيفية الماقيد بهما) قوله مخالفتي الكيفية صفة المطلقة العامة والممكنة العامة وقوله موافقتي الكمية صفة بعدصفة لها والكيفية عبارة عن السلب والا يجاب لماانه دسأل عنهما بكيف والكمية ببارة عن الكلية والجزئية لماانه سأل عنهما بكو والافصنح في الكمية الخفيف وقوله لماقيدمتعاق بالخالفة والموافقة على طريق التنازع واعمال الثاني وماعبارة عن القضية والضمير في قيد راجع اليه باعتبار اللفظ والضميرالمنني في بهماعا تدعلي اللادوام واللاضرورة وحاصل المهني ان القضايا السبع المذكورة مركبات لكونها مقيدة باللادوام واللاضرورة واللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة اشارة الى تمكنة عامة مخالفتين للقضية المقيدة بهما يحسب الكيف موافقتان لها يحسب الكراما المخالفة بحسب الكيف فلانها مشتملة على حرف السلب فان كان الاصل موجبا كانت القضنية الثانية سالبة حقيقة وان كانسالبا كانتسالبة السالبة فتكون موجبة وأماالموافقة بعسب الكوفلان الموضوع فى القضية المركبة أصرواحد قد حكم عليه بحكمين مختلفين إبحاباوسلبافان كان الحسكم في الجزء الاول على كل الافرادكان في الجزء الثاني أيضاعلي كلهاوان كان على البعض في الاول فكذا في الثاني * تم ان المسنف أشار بلفظ الاشارة الى ان اللاضر ورة واللادوام مدلان على العاملين التزاما أما اللادوام فظاهر لأن لادوام الا بعاب مثلامفهومه

الصريح رفع دوام الاعباب واطلاق الساب ليسهونفس رفع الا يجاب بل لازم فهو معناه الالترامى وأما الاضرورة فلائن معناها الصريح معنى افرادى أى من كبي نام وأيضا اللاضرورة أى من كبي نام وأيضا اللاضرورة كيفية نسبة القيد الذي هو القضية الثانية كيفية نسبة القيد الذي هو القضية الثانية كيف لا ولو كان معناها الصريح لكانت المركبة مشتملة على قضيتين بالفعل لاقضية واحدة ص كبة يولافرغ المصنف من مباحث القضايا الجلسة شرع في مباحث الشرطيات والماقد مباحث الجلية لأنها أبسط أقسام القضايا والابسط مقدم طبعا فقد موضعا ليناسب الوضى الطبي ولما كانت الشرطية مقابلة المحملية مقابلة المدم والملكة وليس بنه ما تصال الافي مجرد الاندر احتص حنس مفهوم القضية ناسب ان يعنون مباحث بالفصل فقال م

- ﴿ فصل في أفسام الشرطية ﴾

أماتهريف الشرطية المطلقة فقد من في أول مباحث الحليات وعاقيل في تعريفها القضية ان لم يتعل طرفاها الى مفردين لابالف على ولابالقوة فشرطية والالحملية وأماتقسمها فه هو ماأشار اليه بقوله (الشرطية متصلة ان حكم فيا بثبوت نسبة) سواء كانت ثبوتية أوسلبية (على تقدير) وفرض وجود نسبة (أخرى) سواء كانت ثبوتية أوسلبية والظرف متعلق بثبوت في كون المعنى ان الشرطية ما حكم فها بوقوع اتصال نسبة بنسبة أخرى وقوله (أونفيا) عطف على قوله ثبوت أى المتصلة ما حكم بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى وهواه (أونفيا) المالوجية أو بنفي نبية على تقدير أخرى وهي المتصلة السالبة به ولما كان وهي الموجية أو بنفي نبية على تقدير أخرى وهي المتصلة السالبة به ولما كان الحكم بنفي الاتصال وفرقان بين السلب الاتصال واتصال السلب ها عنا ما حكم فيا باتصال السلب موجود كانت الشمس طالعة فالليل موجود كانت الشمس طالعة فالليل موجود اكانت موجية لأن الحكم فيها باتصال الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجية لأن الحكم فيها باتصال الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجية لأن الحكم فيها باتصال

السلب فكاأن السلب في الجليات بحسب سلب الجهل لاباعتبار طرفها عدولا وتعصيلا فرعا كان طرفا الجلية مشتملتين على حرف السلب وتكون القضية موجبة كذال السلب في المتصلات والمنفصلات محسب سلب الاتصال ونوعسه أعنى اللزوم والاتفاق و محسب سلب الانفصال ونوعيه أعنى العناد والانفاق ولااعتبار باطراف الشرطيات في سلبها واعجابها بل الاقسام الاربعة أعنى كون الطرف ين موجبتين وسالبتين وكون المقدم موجبا والتالى سالبا وبالعكس يوجد في الموجبات والسوالب في المتصلات والمنفصلات فقولنا كل الم يكن زيد حبوانالم يكن انسانا متصلة موجبة ومثلها قولنا كلالم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا يه وان كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا وان لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود يه وأما نحوقولنا ليس البتة كلاكانت الشمس طالعة كان الليل موجودا فسالبة وكذلك قولنا ليس البتة كلالم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا وليس البتة كلالم تكن الشمس طالعة فالنهارموجود * وليس البنة كلاكانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا يه عمالمتصلة سواء كانت موجبة أوسالبة إما (لزومية أن كان ذلك) الحسكم بالاتصال أوسلبه (لعلاقة) بين المقدم والتالي فاللز ومية الموجبة ماحكم فهابالاتصال لعلاقة والسالبة ماحكم فهابأنه ليس هناك اتصال لعلاقة سواء لمبكن هناك اتصال أصلاأو كان لالعلاقة فيصدق في السالبة اللزومية أن تقول ليس البتة كلأ كان الانسان ناطقافا لجارناهي فانهوان كان بين نطق الانسان ونهق الجاراتصال اتفاقى لكن لالعلاقة والعلاقة أمربسيبه يستازم المقدم التالى وبتصاحبان بان يكون المقدم علة للتالى كقولناان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودأو يكون المقدم معاولاله كإفى عكس هنذا المثال أويكو نامع اولى علة واحدة كقولناان كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء ويدخل تحت هذا المتضايفان فان التعقيق ان التلازم بين الشيثين اللذين ليس أحدها عله للاخر لا يكون الابأس ثالث يقتضى الارتباط بينهما فالقدم والتالى فى قولنا ان كان

هذا أبالعمر وفعمر وابنه من المعاولين لعله واحده (والا) أى ان لا يكن الحك بالاتصال أوسلب لعلاقة بل لمجرد الاتفاق (فاتفاقية) كقولنا في الموجبة منها إن كان الانسان ناطقافا لجارناهى فانه حكم فيهابالا تصال لكن لالعلاقة اذ لاعلاقة ببن ناطقية الانسان وناهقية الحاربل لمجردأن اتفق وجود الطرفين معا وكقولنا فى سالبتهاليس البنة اذا كان هذا أسودفهو كاتب بعد العلم بأن المشار السهأسود وغيركاتب فالاتفاقية الموجسة هي التي حكم فهابنبوت الاتفاق والسالبةهى التى حكوفها بسلب الاتفاق كاأن اللز ومية الموجبة حكوفها بنبوت اللز وموالسالبة حكم فيهابسلب اللزوم (و) القضية الشرطية (منفصلة إن حكم فيابتنافي النسبتين) سواء كانتائبوتيتين أوسلبيتين أومختلفتين وتسمى هذه أعنى الحكوم فيها بالتنافي موجبة (أولاتنافيها)وتسمى جيئندسالبة ، ثم الحكم التنافي أو بعدمه اما أن يكون (صدقا وكذبا) أى في النعقق والانتفاء فالمراد من الصدق التعقق ومن الكذب الانتفاء لاالمطابقة وعدمها لانهما مختصتان بالاخبار واطراف الشرطية ليست بأخبار * (وهي) أي هذه التي حكوفهابالتنافي صدقا وكذبا المنفصلة (الحقيقية)وتتركب من الشي ونقيضه أو المساوى لنقيضه وسميت بذلك لأن الانفصال فيهاعلى عامه مثالها هذا العدد اما زوج أوفردوهذا العددامازوج أوليس بزوج فانزوجية المددوفرديته متنافيان في الصدق والكذب أى لا يجمعان ولا يرتفعان والسالبة منها أي من الحقيقية ماحكم فيهابعدم التنافى في الصدق والكذب معا وتلقى لن يعتقدان بين الطرفين ذلك التقابل المخصوص كقولناليس البتة إما أن يكون هـ ذا أسود أوكانبافانهما يصدقان ويكذبان ولامنافاة بينهما صدقاوكذبا وكفولناليس البتة إما أن يكون هذا العدد زوجاأ ومنقسها بمتساو بين وتلزم المنفصلة الموجبة شرطية متصلة لزومية وجودية المقدم وسلبية التالى أوبالعكس مثل إن كان هذا العدد زوجافلیس بفردوان کانفردا فلیس بزوجو إنهیکن فردافزوج و إنهم يكن زوجاففر دوقس على هذاسائر أمثلة الشرطية المنفصلة (أوصدقا فقط)

عطف على قوله صدقاوكذا أى ان كان الحكم بتنافي النسسين أوعدم تنافيهما في الصدق فقط أى لافي الكدب أومع قطع النظر عن الكذب حتى جاز أن عجتمع النسستان في الكذب وأن لا تبعدها (فانعة الجع) بالمنى الاخص على الاول والاعم على الثاني وتتركب من الشئ والأخص من نقيضه وهي اماموجية أو سالبة فالموجية هي التي حرفه ابتنافي الجزئين في الصدق فقط كقو لناهدا الشي اماشيجر اوحجرواعا كانتهنه منالالمانمة الجملان كارواحدمن طرفها أخصمن نقيض صاحب فسيح أخص من لاحجر وحيجر أخص من لاشجر وكلماوجد الاخص وجد الاعم فاوقيها أحدهمامع الآخر امدق مع نقيض نفسه وهو يحال فطر فاهده لايصدقان ولكن قديكذبان بان يكون الشئ انسانا والسالبة هى التى حكم فهابسه متنافى الجزئين في المدق فقط كشولناليس اما أن يكون هذا الشئ لاشجراولا حجرافانهما يصدقان ولايكذبان والالكان شجراو حجرا معا ومن أمثلة موانع الجم قولناهذا اماوا حداً وكثير ولايتوهم ان منع الجمع في هده و نحم ها بين فهو مى الطرفين بل بين مداوا حدوهدا كثيراذا نطرفان فها جالتان وموضوع كل عين موضوع الأخرى (أو كذبافقط) عطف على قوله صدقا وكذبا أى وان حكوفها بالتنافي بين النسبتين أوعدم التنافي في البكذب فقط أى لافي المدق أومع قطع النظر عن المدق (ف) هي (مانهة الخاو) بالمعنى الأخص على الأول والاعم على النانى وتتركب من الشي والأعم من نقيضه وهى اماموجبة أوسالبة فالموجبة كقولناز بدامافي المحر أولا يغرق حكم فها بتنافي الحزئين في الكذب لان الكون في البحر وعدم الغرق وصدقان بان يكون في السفينة مثلاولا يكذبان والالغرق في البر وذلك لأن كل واحدمن هندبن الطرفين أعممن نقيض الآخر فالكون في المعر أعممن الغرق وعدم الغرقاعم من عدم الكون في المعرأى الكون في البر فاوار تفع أحدها مع ارتفاع الآخرلزمارتفاع النقضين أويازممن ارتفاع الاعمار تفاع الأخص فيلزم وجودالغرق في البروهو باطل والسالبة منها أى مانعة الخاوكة ولناز يدليس اما

أن لا يكون في المعر وأن يعرق وان عسدم الكون في المعرمع الفرق يكذبان ولايصدقان والالفرق فيالبر جواعلم أنه كالنقسمت المتصلة الى لزومية واتفاقية كذاك تنقسم المفصلة الى قسمين بازاء هدين القسمين والى هذا أشار المصنف بقوله (وكل منها) أى من أفسام المنفسلة (عنادية ان كان المنافي) بين الجزئين (لذات الجزئين) بأن يكون المنافي ناشئاعن ذاتهما في أى مادة تعققا كالمنافاة بين الزوجية والفردية لامن خصوص المادة كالمنافاة بين السواد والكتابة في انسان يكون أسود خير كانب أو كانباغ برأسود فالمنافاء بين هذين الطرفين ونحو بهماواقسة لالذاتهمابل لخصوص المادة اذقد معتمع السواد والـكتابة صدقاأو كذبافي مادة أخرى (والا) أى ان لا يكن التنافي لذاتهما بل خصوص المادة على ماعرفت (ف) هي أي المنفصلة (اتفاقية) وقعت اتفاقامثال المنفصلة الحقيقية الاتفاقية قولناللا سوداللا كاتب اماان يكون هذا أسود أوكانبا فانه لامنافاة بين مفهوى الاسودوالكانب لكرس اتفق نسقق السوادوانتفاء الكتابة فلايصدقان لانتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد فهذا المثال مثال للحقيقية اذاقيس في الاسود اللاكاتب ويكون بعينه مثالا لمانعة الجع اذاقلناه فى الابيض اللا كانب ومثالالمانعة الخاواذاقلناه فى الاسود الكاتب واعلمانه كا ان الجلية تنقسم الى محصورة ومهملة وشفصية كذلك الشرطية أيضا تنقسم الها والى هـ فداوالى كيفية وقوع الاقسام أشار المسنف بقوله (تمالحكم) بالاتصال أوالانفصال (في الشرطية) المتصلة والمنفصلة (ان كان) ثابتا (على جميع التقادير) التي (للقدم) من الازمان والاوضاع والاحوال والفروض (ف) القضية الشرطية حينتذ (كلية) كقولنا كلما كان يدانسانا فهو حيوان فالحكم بازوم الحيوانية للإنسان نابت على جميع التقاديرمن الازمان والاوضاع المكنة الاجتماع مع المقدم و بدخل في هذه الكلية أيضا نحو كلما كان الله موجودا. كان عالما وكلما كان الزمان موجودا كان معركا لأن كون الشئ غير زمانى معنى انه غيير واقع فى الزمان ولافى طرفيه

لابنافي ان يكون لزوم شئ له في جميع الازمنة بمنى مقارنته اياها ولا كونه نفس الزمان ان يكون لزوم شئ له في جيع أجزائه وانماا شيرطنا في الاوضاع امكان الاجتماع ولم نشترط امكانهافي نفسه البشقل مااذا كان المقدم كاذبا كقولنا كلا كان الفرس انسانا كان حيو إنافان معناه لزوم حيوانية الفرس لانسانيته مع جسع الاوضاع التي بمكن اجتماعهامع انسانية الفرس من كونه ضاحكا وكاتبا وناطقاالى غير ذلكوان كانت محالة في نفسها واعاقيدت الاوضاع بامكان الاجتماع مع المقدم لتلا بازم من تعممها الانصدق كلية شرطيدة أصلا لأن بعض الاوضاع بمالا يصحمعه اللزوم والعناد وهومااذافرض المقدم مع عدم التالي أومع عدم لزوم التالى له بل معلز وم نقيض التالى له فانه حينند لا يلزم التالى ضرورة امتناع استازام الشئ للنقيضين وكذا اذافرض المقدم معوجود التالى أومع عدم عناده اياه بل مع عناده لنقيض التالي لا يكون التالي معاند الهلامتناع معاندة الشيء للنقيضين * ومنهنايع أنالتقادير في الشرطية كالافراد في الجلية وسور الموجبة الكلية من المتصلة كلا ومهما ومتى ومن المنفصلة داعاوا بداوسور السالبة الكلية منهماليس البتة (أو بعضها) بالجرعطف على جيع أى ان لم يكن الحك ثابتاعلى حسع التقادير بل على بعضها (مطلقا) أي على بعض غيرمعين كقولك قديكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا (ف) هي (جزئيـة) حينئذوسورها في الموجبة متصلة أومنفصلة قديكون وفي السالبة كذلك قدلا يكون (أومعينا) عطف على قوله مطلقاأى ان كان الحدكم ثابتا على بعض التقادير معينا (ف) هي (شفصية) نحوقولنا انجئتني اليوم أكرمتك فان الحكم باز ومالا كرام ليس الاعلى تقديرمعين وهوالجي اليوم (والا) أى ان لا يكن الحكوعلى جميع تقادير المقدم ولاعلى بعضها بان يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقا (ف)هي (مهملة) نحواذا كانالشي انسانافهو حيوان فني الاهال يقتصرعلى ذكرالادوات التي لاتقيه كلية ولاجز ثية ولا تمخصيصا نحولو وان واما واو واذا ونعوها ﴿ تنبيات ﴾ الاوللايتأنى انقسام الشرطية الى

الطبيعية اذالحكف الشرطية على التقادير واعتبارها واجب فهافهي عنزله الافرادوفي الحلية فيعقل بيان الكمية واهمالها ولايعقل أخله طبيعة المحكوم بدون التقادير وأيضا انما بحك عليه في الشرطية لابصم أن يؤخذ من حيث الاطلاق والعموم فكف كون طبيعية والتنبيه الثاني المعدولة والحصلة غير معقولة فى الشرطية أيضا اذالعدل والتصميل لا يجريان فيها كا يجريان في الجلية لان الانصال والانفسال اعايد قق بين النسبتين في نفسهما وهم اليساعد ولتين ومحصلتان باعتبار نفسهما بل باعتبار طرفهما فاعتبار ذلك فيهما باعتبار جزئية حرف السلب مجرد من المقدم والتالى وان كان تمكنال كن لافائدة في اعتداده ﴿ التنبيه الثالث ﴾ الحقيقية والخارجية وان كان اعتبارهما في الشرطية معماباعتبار أخذجيع التقادير المكنة أوالاقتصار على التقادير الواقعية لكنه خارج عن حيز الاعتسداد لأن الحسكم في الشرطية ليس بمقسود على التقادير الواقعية بلشامل لجيع التقادير (وطرفا الشرطية)أى المقدم والتالى (في الاصل) أى في الحالة التي قبل التركيب بذكر الاداة (قضيتان) على الاقل (حليتان) تجوقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودفان طرفها وهاالشمس طالعة والنهارموجو دقضيتان حليتان في الاصل وكذاقولنا اما ان يكون هذا العددزوجاأوفردا (أومتصلتان) نحوقولنا كلا كان ان كانت الشمس طالعة فالنهارموجود فكالميكن النهارموجودا لمتكن الشمس طالعة فان طرفهاوهاان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودوقولنا كلالم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان في الاصل وكذا قولنا اماان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واماالا يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجود ا (أومنفصلتان) كقولنا كلما كان داعًا اماان يكون العددز وجاأ وفر دافدا عااماان يكون منقسما عنساو بين أو غيرمنقسم بهماواماان يكون اماان يكون هذا العددز وجاأ وفرداواماان يكون هذا العددلاز وجاولافردا (أومختلفتان) بان يكون أحدالطرفين حلية والآخر

متصلة أوأحدهما متصلة والأخرمنفعلة أوأحدهامنفصلة والأخر متصلة فالافسام سنة ي الاول ان يكون المقدم حلية يو والناني منصلة تحوان كانت الشمس علم اوجودالنهار فكلاكانت الشمس طالعة فالنهارموجودوالثاني عكسه نعوان كان كله كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ووجود النهار معاول لطاوع الشمس * الثالث ان يكون المقدم حلية والتالي منفصلة نحوان كان هذا عاء دا فهوامازوج أوفرد والرابع عكسه نحوان كان هذا اماز وجاأوفر دافهو عدد والخامس ان يكون المقدم متصلة والتالى منفصلة مثل ان كان كلا كانت الشمس طالعة غالنهاره وجودفدا عااماان تكون الشمس طالمة واماان لا يكون النهار موجودا * والسادس عكسه نعوان كان داعااماان تكون الشمس طالعة واماالا يكون انهار موجوداف كلها كانت الشمس طالعة طالنهار موجودهذا في المتصلات وأما في المنفصلات مد فالاول أن يكون المقدم حلية والتالى متصلة مثل اماان لا يكون الشمس علة لوجود النهار واماان يكون كلا كانت الشمس طالعة والنهارموجود * والناني عكسه منه لما ان يكون كلا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واماان لا يكون الشمس علة لوجود النهار ي والثالث ان يكون المقدم حلية والتالى منفصلة مثل اماان يكون هذا الشئ ليس عددا واماان يكون امافردا أو زوجا على والرابع عكسه مثل اماان يكون هذا الشئ اما فردا أو زوجاواماان يكون ليس عددا يو والخامس أن يكون المقدم متصلة والتانى منفصئة مشل اماان يكون كلاكانت الشمس طالعة فالنهار موجود واماان يكون اماالشمس طالعة أوالنهار موجود يدوالسادس عكسهمثل اماان بكون اما الشمس طالعة أوالنهارموجود واماان يكون كلا كانت الشمس طالعة فالنبار موجود فبرتق صورالاختلافات الى اثنتى عشرصورة هذا وطرفاالقضة الشرطية وان كاماقبل التركيب قضيتين تامتين (الاانهما خرجتا بزيادة أداة الاتصال والانفصال عن المام) أي عن ان يصم السكوت عليهما وان يعملا المدق والبكذب مثلاقولنا الشمس طالعة مركب تأم خبرى محمل

الصدق والكذب يصيم السكون عليه ولانعنى بالقضية الاهدافاذا أدخلت عليه أداة الاتصال مثلا وقلت ان كانت الشمس طالعة في يصيح حينة ان تسكت عليه ولم يحتفل الصدق والكنب بل احتجت ان نضم اليه فو الث مثلا فالنهار موجود و بعد أن فرع المصنف من تعريف القضايا وتقسم ها الى أقسامها صارح يابه ان يشرع في بيان أحكامها ولذ التقال ع

﴿ فصل في التناقض ﴾

أقول وهنامطالب والمطلب الاول التناقض أصله النقص وهو اعة الحل تمنقل الى مطلق الابطال ولما كان كل من النقيضين يبطل حكم الآخر أطلق عليه صيفة التفاعل * المطلب الثاني قدم التناقض على سائر أحكام القضايا لتوقف غيره عليه إذأدلة عكوس القضاياوتلازم الشرطيات تتوقف على استضراج أخلف النقيض المطلب المالت اختلف في التناقض هل يجرى في التصورات كا يعرى في التصديقات أولا فقيل لانقائض التصورات وقول المناطقة نقيضا المتساويين متساويان وعكس النقيض كذا الخ محمول على المجاز باعتبار أنهلو اعتبرالنسبة بينهما حصل التدافع بينهما امافي الصدق والكذب أوفي الصدق فقط اذالتناقض الذى هوعبارة عن كون الشيئين محيث ينافى صدق كل صدق الآخر لا يتصور الافهااعترفيه النسبة فلايحقق بن المفردات وقيل انه مجرى أيضا فى التصورات كايجرى في التصديقات فان من أنواع التفابل التناقض الذي هوأعم ولاشك ان الوجود من حيث هو هو ينافسه وينافيه العدمولا وجود ولذلك فرق بينه وبين التقابل بالمدم والملكة بان هنا أى في العدم والملكة العدم أخص من العدم في التفابل بالتناقض وقال بعض محققي المتأخر بن الحق انهار فسرالنقيضان بالامرين المتمانعين بالذات أى الامرين اللذين يتمانعان ويتدافعان محيث يقتضي لذاته تحقق أحسدهما في نفس الامرانتفاء الآخرفيسه وبالعكس كالاعجاب والسلب فانهاذا تعقق الاعجاب بين الشيئين انتفي السلب وبالعكس لا كون التصورأى الصورة نقيض اذلا يستازم تعقق صورة

انتفاءالاخرى فان صورتى الانسان واللاانسان كلتاها حاصلتان لاتدافع بينهما الااذا اعتبرنسيتهماالى شئ فانه حينئذ بعصل قضيتان متنافيتان صدقاان لم بععل حرف السلب راجعاالى نسبة الانسان الى شئ بل اعتبر جز أمنه وأن جعل السلب راجعاالها كانتامتنافيتين صدقا وكذبا وكذا الحال فى التصورات التقييدية والانشائية لاندافع بينهاالاعلاحظة وقوع النسبة وارتفاعها بالاعتبارين المذكورين في المفردين وان فسرالنقيضان بالامرين المتنافيسين أي الامرين اللذين يكون كلمنههما منافياللا آخرلذانه سواء كان عانع في التحقق والانتفاء كإفى القضاياأ ومجردتباعد في المفهوم بأنه ان قيس أحدهما الى الآخر كان أشد بعداىماسواه كانالتمور نقيض كالانسان واللاانسان ومن ههناقيل نقيض كل شي رفعه اه وذكر السيد في حاشية المطالع ان المفهوم المفرداذا اعتبر في نفسه لم يتصور له نقيض الابأن ينضم اليه معنى كلة النبي فيحصل مفهوم آخر في غاية البعد عنه و يسمى رفع المفهوم في نفسه وان اعتسبر صدق المفهوم على شئ فنقيض ذلك المفهوم بهذا الاعتبار سلبه أى سلب صدقه و رفعه عمااعتب صدقه عليه والاول نقيض بمعنى المعدول والثانى بمعنى السلب اه قال بعضهم فعلم من هذا ان النقيض في النصور ات يتعقى بقسميه أعنى رفعه في نفسه و رفعه عن شئ بالاعتبارين وأماالتصديقات فلايتعقى فهاالاالقسم الاول اذلا عكن اعتبار صدفها وحلها علىشئ وان معنى قولهم نقيض كلشئ رفعه سواء كان رفعه في نفسه أو رفعه عن شئ اه المطلب الرابع في تعريف التناقض وهوماأشار اليه المصنف بقوله (التناقض اختلاف قضيتين) اختلافا (بحيث بازم لذانه)أى ذلك الاختلاف (من صدق كل) من القضيتين (كذب الاخرى و بالعكس) أماالاختلاف الذي لايلزم منه ذلك فلايسمى تناقضا كالذي بين قولنازيد ساكن زيدليس عصرك وكذلك الذى لايازممنه ذلك اذاته كالذيبين قولنا زيدانسان زيدليس بناطق فانه لاتناقض صريح بينهما بل بواسطة ان الاولى فى قورة قولنازيد ناطق والثانية فى قورة قولنازيد ليس بانسات وكداماين

الكلمين أوالجز تيتين تعوقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان معيوان وقولنابعض الانسان حسوان وبعض الانسان ليس معيوان فانهوان لزممنه ذلك لكن لالدات الاختلاف بللصوص المادة ولوكان لذات الاختلاف لزم تعقق التناقض في كل كليتين أوجز ثيتين وليس كذلك لكدب القضيتين معافى تحوقواك كلحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بانسان وصدقهمامعا في تعو قولك بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان فخرج ماعدا التناقض من التعريف وانطبق عليه وفي هذا المطلب ابحاث والمحث الاول اعاقال في تعريف التناقض اختسلاف قضيتين دون اختلاف أمرين أوشسيتين لانه لاتناقض بين المفردات على ماقيل أولان التناقض بينها يعلم بالمقايسة فانه بعد العلم بانه نقيض كل شئ رفعه وأن الصدق والكذب في المفردات عمني الجل يحصل تعريف التناقض فىالمفردات بأنه اختلافهما بالايجاب والسلب يعيث يقتضي لذاته حل أحدها على شئ عدم حل الآخر عليه هذا اذا جعل ال في المعرف للجنس والحقيقة العامة ويجوز أنيكونالعهد والمعهودالتنافضالذى هومن أحكام الفضايا وحينتذ فلابرد أن التعريف أخص من المعرف عد فان قلت تخصيص المعث بتناقض القضايابنافي ماتقرر أنقواعد الفن يجبأن يكون عامة منطبقة على جميع الجزئيات والجواب أنعوممباحثهما عابجب أن يكون بالنسبة الى اغراضهم ومقاصدهم ولمالم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض يعتدبه اختص نظرهم بتنافض الفضايا يد البعث الثانى انمالم بقسل وحسدوه أى التناقض كافى الرسالة للاختلاف في تعريفات المفهومات الاصطلاحية هل هي حدود اورسوم يه المت الثالث اعالم يقل اختلاف قضيتين بالاعجاب والسلب لاغناء قيدلذاته عنهاذالاحتلاف بغيرالا مجاب والسلب لايقتضى لذاته أن يكوت احداها صادقة والأخرى كاذبة يوالبعث الرابع قبل لاحاجة الى قوله وبالعكس لاندراجه في قوله من صدق كل كذب أخرى اذالمراد من لفظ كل ماهو أعمن الاصل والنقيض وقد يجاب بان هذا اعايفهم بدلالة الالتزام وهي مهجورة في التعريفات

مُمَّان المسنف أراد أن بذكر ما به يحقق التعريف فقال (ولا بد) في التناقض (من) أربعة شروط الأول (الاختلاف) أي اختلاف القضيتين المتناقضيين (في الكيف) أى الا يجاب والسام وهذا الشرط أعمن الشرطين الثاني والثالث اذيجري في كلمتناقضتين سراء كانتا مخصوصتين أرفاوسواء كانتا محصورتين أولاوسواء كانتاموجهتين أولاوانما اشترط هذا الشرط أعنيأن يكون احدى القضيتان موجبة والأخرى سالبة لان الموجبتين والسالبتين قد تعممان في الصدق والكنب معانعي تل انسان فرس و بعض الانسان فرس ولاشئ من الانسان بناطق و بعض الانسان اليس بناطق (و) أما الشرط الثاني فهو الاختلاف في (الكم) أي الكلية والجزئية ان كانتا صورتين والابان كانتا يخصوصتين فلايشترط هذا الشرط ومندا الاشتراط جارفي المحصورة بالقسوة أعنى المهملة الممن أنهافي الفوة الجزئية فلايناقضها الاالكامةدون الجزئية بالفمل أو بالقوة لصدق المهملتين كتولك الحيوان انسان الحيوان ليس بانسار وانمااشة رط حداالشرط في المصورة بن لصدق الجزئيتين وكذب السكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحول على مامر (و) أما الشرط الشالث فهوالاختلاف (الجهة) أى الضرورة والاكان والدوام والاطلاق وذلكان كانتام وجهتين واغما اشترط لصده قالمكنتين وكذب الضرورتين في مادة الامكان الخاص كقولنا كل انسسان بالضرورة كاتب وليس كل انسسان كاتبا بالضرورة فانهما كاذبان اذا يجاب المكناب اشئمن الافراد الانسان ليس بضرورى ولاسلهاعنه وأمااللمكنتان فيصدقان فهالان امكان السلب لابرفع امكان الا بعاب كفولنا كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتبا بالامكان فظهر أن اختلاف الجهة لابدمنه في تناقض الموجهات (و) أما الشرط الرابع فهو (الاتعاد) أي انتحاد المتناقضتين (فها عداها) أى فياعدا الكيف والكم والجهة و عكن ارجاع هذه الاربعة الى شرطين الاول الاختلاف في الكيف والكروالجهة الثاني الانتحاد فياسو اهاو احتلف في ضابط

المدفيه فنقل عن المتقدمين أنهم قالو الابدمن الاتعادف أمور عانية الموضوع والمجول والزمان والمكان والاضافة والشرط والقوة والفعل والجزء والكل والاتعادفي هذه الثمانية سموه بالوحدات الثانية قالوا فلايناقض زيدقائم عمرو ليس بقائم * لاختلاف الموضوع * ولازيد قائم زيد ليس بقاعد * لاختلاف المجول ولازيدقائم أى ليلازيد ليس بقائم أى نهار الاختلاف الزمان ولاز مدقائم أى في المسجد زيدليس بقائم أى في السوق لاختلاف المكان ولا زيدأبأى لبكر زيدليس بابأى لعمرو يدلاخت الاضافة يدولا الجسم مفرق للبصر أى بشرط كونه أبيض الجسم ليس عفرق البصرأى بشرط كونه أسودلاختلاف الشرط ع ولاالجرفي الدن مسكر أي بالقوة الجرفي الدن ليس عسكر أي بالفعل للاختسلاف بالقوة والفعل * ولا الزنجي أسود أي كله الزنجي ليس باسود أي بعض اللاختلاف بالجزء والكل فهذه معي الوحدات النمانية التي ذكرها القدماء لتعقق التناقض واعترض علهم المتأخرون بأن ماذكروه ليس بحاصر للزوم الاتعادفي غيرتاك الثمانية اذلابد من الاتعاد في أمور أخرى كالاتعاد في الآلة والافلاتناقض تعوزيد كاتب أي بالقلم العربي زيدليس بكاتب أي بالقل العجمي وكالانعاد في العلة والافلاتناقض نعو النجارعامل أى السلطان النجار ليس بعامل أى لغيره وكالا تجاد في المفسعول به والافلاتناقض تعوز بدضارب أيعراز بدليس بضارب أي بكراو كالاتحاد في التيزيحوعندي عشرون أى درها ليس عندي عشرون أى دينارا الى غدير ذلك وأجيب بجوابين * الاول أن جميع ذلك مندرج تحت وحدة الشرط اذ المراد بالشرط قيداعتبر في الحسكم سواء كان وصفا أوآلة أومحلا أوغير ذلك وفي هذا الجواب تأمل * الجواب الثاني ماذكره بعض محققي المتأخر بن بأن القدماء لم بذكر واماذكر وه للحصر بل المنسل والتدريب اذكثيرا ما يعرض للتعلم الغلط من مشاهدة الاختلاف فيظنه موجباللتناقض وهوليس كذلك فذكرواصورايلتس فها التناقض بغيره ليقيس عليها المتعلم مالم بذكروه (۱۰ ۔ تنویرالمشرق)

وبتعاطريق التفحص عن التناقض الحقيتي دون مجر دالاختلاف ولكون ماذ كروه ليس محاصر ولاما أجيب به عنهم ليس محاسم عدل المتأخر ون الى طريقتان * الأولى طريقة جهو رهم وهي ضبط ما يجب فيه الا تحاد بوحدتان وحدة الموضوع ووحدة المحول وارجاعسائر الوحدات الهمافوحدة الشرط والجزء والكل تندرج فى وحده الموضوع مثلا و وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل تندرج فى وحدة المحول به الثانية طريقة المحققين منهم وهى الضبط بوحدة واحدة هي وحدة النسبة حتى بردالا بجاب والسلب على شئ واحدفان وحدتها تستلزم كل الوحدات وعدم واحدة منها تستلزم اختلاف النسبة مثلاالاختلاف في الشرط يستلزم الاختلاف في الموضوع اذ الجسم الابيض غدرالجسم الاسود وذلك بوجب الاختلاف في النسبة البتة وعلى هذا فقساقول بللابدمن وحدة أخرى يقل التطفن البها وهي وحدة الجل اذالجل ينقسم الىأولى ومتعارف والاول حل الشئ على نفسه والثاني حله على ماصدقاته ولذلك لاتناقض في نعو قولك الشئ شئ واللاشئ شئ ولافي نعو بعض النوع انسان ولاشئ من النوع بانسان وعلى هذا فعندى لابدمن وحد تين بل ثلاث وحدة النسبة التيهي وردالا عاب والسلب ووحدة نوع القضية ووحدة الجلفتدبر ولمافرغ المسنف من بيان الشروط وكان في اشتراط الاختلاف بالجهة نوع خفاء وانبهام شرع فيابر فع ذلك فقال (والنقيض للضرورة) هو (المكنة العاملة) لان نقيض كلشي رفعه ورفع ضرورة الا بعاب هو مفهوم امكان السلب ورفعضر ورة السلب هومفهوم امكان الا يجاب مثلا كل انسان حيوان بالضرورة يناقضه بعض الانسان ليس بحيون بالامكان العام فان معناه سلب الضرورة عن الجانب الخالف والجانب الخالف هناه والا يحاب فيكون حاصل المعنى أن لاضرورة في ثبوت الحيوانية لبعض الانسان وهو لاشك يناقض قولنا كل انسان حيوان بالضرورة فالامكان العام نقيض صريح المضر ورة لكن لمالم يقتصر في نقيض الضرورة على محر دالامكان بل أخلد

معه المخالفة في الكمية والكيفية كانت المكنة العامة لازمما ولنقيض الضرور بةفان النقيض الصريح للوجبة الكلية الضرورية هو رفع الابعاب الكل الضروري وليس هوعين السلب الجزئي المكن بل لازمه المساوى له هكذا فرر بعض المحققين و بهذاطهر صحة ماقال صاحب القسطاس من أن ماذكروه في تناقض القضاياليس نقيضا حقيقيا بلمساوياله يدواعلم أن اطلاق اسم النقيض على لازمه المساوى انما يكون بعدرعاية انعاد الموضوع والجول حتى لا يكون قولنازيد ناطق نقيضا لقولناز بدليس بانسان وان كان مساويا لنقيضه لأن المساويات كشيرة فلولم يعتبر رعاية انحاد الطرفين لتعسر ضبط النقائض (و) النقيض (للداعة) هو (المطلقة العامة)لان الا يجاب الدائم وهومفهوم الموجبة الداغة ينافى يناقض سلب ذلك الدواميد ويلزمه السلب في الجملة وهومفهوم المطلقة السالبة وكذا السلب الدائم يناقضه لادوام ذلك السلب ويازمه ثبوت الإيجاب في الجملة وهومفهوم المطلقة العامة الموجبة ووجه اطلاق اسم النقيض على ذلك اللازم انه لمالم يكن للنقيض الحقيقي مفهوم يحصل اطلقوا الاسم على لازمه هذا يو و بعض الشار حين تعرض لشرح هـ أما الموضع عا أوقعه فى ورطة تغليظ المتن حيث قال فى تعليل هـ ذا المحلمن المتن مانصـ ألآن الا يجاب في كل الاوقات بنافي السلب في بعض الاوقات وكذا السلب في كل الاوقات بنافي الايجاب في بعض الاوقات فاعترض عليه بانه يلزم من هذا الاستدلال ان النقيض للداعة هو المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة وفرقان بينهما معأن المطلقة المنتشرة لاتصرأن تكون نقيضا للدائمة لانرفع دوام السلب لا يقتضى الا يجاب في بعض أوقات الذات لظهور أن مقتضى رفع الدوام الاطلاق العام الذى هو أعمن الاطلاق الوقتى فنقيض دوام السلب رفعه وبازمه الثبوت فى الجملة أعممن أن يكون في جميع الاوقات أوفى بعضها أولافى وقت كااذا كان الموضوع نفس الزمان أوبمالا يقبل التوقيت أصلا كالبارى والعقول وسائر الجردات فتدبر (و) النقيض (المشر وطة العامة)وهي التي حكوفها بضرورة

النسبة مادام الوصف _ هو (الحينية المكنة)وهى التي حكم فيها بامكان ثبوت الحول الوضوع أوسلبه عنه في بعض أوقات وصف الموضوع كفولنا كل من بهذات الجنب بمكن ان يسعل في بعض أوقات كونه كذلك وهي قضية بسيطة لم تذكر في البسائط ولكن احتبج الهافي نقيض بعض البسائط كاعامت واعلم ان الحينية المكنة من المشروطة العامة عنزلة المكنة العامة من الضرورية المطلقةلان الحكونها برفع الضرورة الوصفية كا ان الحكوفي المكنة العامسة برفع الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف وظاهران الضرورة بحسب الوصف وسلبها كذلك بماتينا قضان فنقيض قولنا كل كاتب مصرك الأصابع مادام كاتبا قولنابالا مكان ليس كل كاتب متعرك الأصابع في بعض أوقات كونه كاتبا (و) النقيض (للعرفية العامة) وهي التي حكوفها بدوام النسبة مادامذات الموضوع موصوفاعاوصف به _ هو (الحسنة المطلقة)وهي قضية حكوفها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني ونسبهاالي العرفية العامة نسبة المطلقة العامة الى الداعة وذلك لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبةمادامذات الموضوع موصوفة بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هوسلب ذلك الدوام وبازمه وقوع الطرف المفابل في بعض أوقات الوصف وهذامعني الحينية المطلقة المخالفة للعرفية العامية في السكيف فنقيض قولنالدوام كل كاتب مصرك الأصابع مادام كاتباقو لناليس بعض الكاتب عنعرك الأصابع حينهو كاتب الفعل ونقيض قولنا بالدوام كلمن بهذات الجنب يسعل مادام بذات الجنب قولنا بالاطلاق ليس كلمن بهذات الجنب يسبعل في بعض أوقات كونه مجنوبا فان قلت ماذكر مالمسنف هونقائض الضرور يةوالمشروطة والعرفية والدائمة والمكنة العامة والمطلقة العامة من البسائط وبقي منهاالوقت المطلقة والمنتشرة المطلقة فانقيضاهما ولم لمرندكرهما المصنف يوقلنا أمانقيض الوقتية المطلقة فهو المكنة الوقتية لان الضرورة بعسب الوقت المعين تناقض سلها يحسب ذلك الوقت فنقيض قولنا بالضرورة كلقر

منعسف وقت حساولة الأرض بينه وبين الشمس قولنابعض القمرليس عنخسف وقت حياولة الارض بينه وبين الشمس بالامكان ونسبها الى الوقتية المطلقة نسبة الممكنة العامة الى الضرورية وأمانقيض المنتشرة المطلقة فهو الممكنة الدائمة لأن الضرورة فى وقت ماتنا فى سنها فى جيع الأوقاب فالمكنة الدائمة هى التى حكم فبهابسلب الضرورة دائماعن الجانب المخالف فنقبض فولنا بالضرورة كلانسان متنفس فى وقت ماقولنابعض الانسان ليس عتنفس دا عابالامكان ونسيتهاالى المنتشرة المطلقة كنسبة المكنة الوقتية الى الوقتية المطلقة وأماوجه عدم تعرض المسنف لنقيض هاتين المسيطنين فاحد أمرين يه الأول انهما يعلمان بطريق المقايسة اذكاان الضرورة الذاتية ناقضها الامكان الذاتي والضرورة الوصفية ناقضها الامكان الوصني كذلك الضرورة الوقتية يناقضها الامكان الوقتى والضرورة الموقت بالوقت المنتشر يناقضها الامكان الذي يعم جميع الأوقات حتى بلاقي السلب الابعاب عامافينافيه ويناقضه يدالثاني من الأمرين أنه لايتعلق بنقيضهما غرض فياسيأني من مباحث العكوس والأقيسة * ولمافر غالمنف من مباحث نقائض البسائط وبيانها صر بعا أوضمنا أعقبها عب احث نقائص المركبات واكتفي بذكر قانون كلى يعرف به نقيض كل واحدة منها على التفصيل فقال (و) النقيض (للركب) هو (المفهوم المرددبين نقيضي الخزأين) وقبل الخوض في حل كلامه فلنقدم مقدمة فنقول * اعلم أن القضية اما حلية صرفة نعو كل حيوان حساس أومنفصلة صرفة نعو اماأن تكون الشمس طالعة واماأن يكون الليسلموجودا أوحلية شبهة بالمنفصلة أو بالعكس فانه اذاحل على موضوع واحدامي ان متقابلان فان قدم الموضوع على حرف العناد كقولنا العدداماز وجواما فردفا لقضية جلية شبيهة بالنفصلة وان أخرعنها كقولنا اما ان يكون العددز وجاأ وفردا فهي منفصلة شبهة بالحلية يخم الحلية والمنفصلة المتشاجهتان اذا كانتا كليتين لم يتساو بالصدق قولنا كلعدداماز وجوامافر دمانعة جنع وخاو بخلاف مااذاقلنادانما اماأن

يكون كلعددروجاواماان يكون كلعدد فرد الجواز خاو الواقع عنهما مكون بعض العددزو جاو بعضه فردا أما ان كانتاجز تيتين فهما متساويتان فانهاذاصدق بعض المددامازوج وامافردصدق امابعض العددزوجواما بعضه فردو بالعكس اذاتمه هذا فنقول القضية الموجهة المركبة اماان تكون كلية واماأن تكون جزئية وبدأ المسنف بساس الكلية منها فأفادأن نقيضها منفصلة شبهة بالخلية وهي ماعبر عنه بالمفهوم المردد بين نقيضي الجزأ بن مسلااذا قلنا بالضرورة كل كاتب مصرك الاصابع مادام كاتبالاداغا فنقيض هذا المركب أن تقول اماليس بعض الكانب عصرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب وإمابعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وهنده منفصله شبهة بالجلية ومانعة خاوفالمفهوم المرددمنفصلة شبهة بالجلية مانعة خاوس كبة من نقيضي الجزأين فيكون طريق أخذنقيض الكاية المركبة ان تحالها الى جزئينها وتأخذ لكل جزء نقيضه تمتركب من تقيضي الجرأين منفصله مانعة خياو واعما اعتبر وامنع الخاوليكون مكذباللركبة على كل احتمال فان المركبة لاتكون صادقة الابصدق جزئها والمفهوم المردداذا كان صادق الجزأين أوالأول فقط أو الثانى فقط يكذبها قطعال كذب جزأ بهامعاأ والأول فقط أوالثاني فقط بحسلاف مالواءت برالانفصال الحقبق أومنع الجع فانهم الايشيران الى تكذيها بكذب جزئها معافهذا هوالقانون البكلي لأخمذ نقيض المركبات الكلية وععرفته يسهل أخذنقيض كلم كبة كلية على التعين ادبع الاطلاع على حقائق المركبات ونقائض البسائط لاتبق عثرة في هذا السبيل فامااذاعامنا ان العرفية الخاصة الموجبة الكلية مركبة من عرفية عامة موجبة كلية ومطلقة عامة سالبة كلية وأن نقيض الأول سالبة جزئية حينية مطلقة ونقيض الثاني دائمة موجبة جزئية ظهرلناان نقيض العرفية الخاصة هوالمفهوم المردد بين هندين النقيضين على سسلمنع الخاوفنقيض قولنابالدوام كل كاتب متعرك الأصابع مادام كاتبا - لادا عاقضية منفصلة مانعة خاوهي قولنا اماليس بعض الكاتب عصرك الأصابع

حينهو كاتب بالفعل واما بعض الكاتب متعرك الأصابع داعًا وكذا نقيض الوجودية اللاضرورية كقولنا كلانسان كاتببالفعل لابالضرورة أعنى انهمنفصلة مرددة بين نقيض المطلقة العامة والممكنة العامة على سبيل منع الخاو وهى قولناامابعض الانسان ليس كاتبادا عاوامابعض الانسان كاتب بالضرورة وقس على هذه الأمثلة بقية المركبات واعلمانه كاان النقائض السابقة هي في الحقيقة لوازم مساوية للنقيض كذلك هذا المفهوم المردد و بيان ذلك ان نقيض الشي بالحقيقة كام هو رفع ذلك الشي * والقضية المركبة لما كانت عباره عن محموع فضيتان مختلفت بن الا معاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المحوع و بازم من ذلك اجتماع الرفعين ولمالم بمكن اجتماع الرفعين في النقيض لزم من ذينك الرفعين حصول القضية المنفصلة المانعة للخاولان الجزأين في المانعة الخاو يجمعان ولاير تفعان فيكون رفع الجزأ بن ماز وماوالمفهوم المرددلاز مامساويا فاطلاق اسم النقيض على المفهوم المردد باعتبارانه لازمساو لمجوع ذينك الرفعين يه وأما اذا كانت المركبة جزئية كفولنابعض ج ب لاداءاهذا الفول الذى معناه بعض ہے ب تارہ ولیس ب تارہ آخری فنقیضها انه لیس کذلك أی لیس بعض ج بعیث یکون ب تارة ولیس ب تارة آخری فیکون کل واحد واحداما ب داعاأوليس ب داعالانهاالم يكن بعض من الأبعاض بعیث یکون ب تارة ولیس ب تارة آخری کان کل ج اما ب ولا یکون ليس ب أصلاواماليس ب ولا يكون ب أصلافتقيض الجزئية هو الجلبة الشبهة بالمنفصلة ولمالم تكن المنفصلة مساوية للحملية اذا كانت كلية لم يكف في نقيض الجزئية المفهوم المردد بين نقيضي الجزأ بن أعنى المنفصلة الكلية وحبث ساوتهاعند كونهاجزئية كني ذلك والى هندا أشار المسنف بقوله (لكنف الجزئية بالنسبة الى كلفرد) يعنى أن المفهوم المرددوان كفي في نقيض المركبة الكلية لكنه في الجزئية لا يكفي بل الحق في نقيضها أن يردد بين نقيضي جمولى الجزأ بن بالنسبة الى كلفر دمن افرا دالموضوع بأن يردد كل واحسد

بان نبوت المحول وسلبه مقيد بن بحيتي نقيضي الجزأبن فتعصل قضية كلية ينسب مجمولها الىكل واحدواحدمن افرادموضوعها اعابا أوسلبا يعهدى تقيضى الجزأين فلايكني في نقيض الجزئية المفهوم المردد الذي هومنفسلة شبهة بالجلية بل الحق الترديد بين نقيضي محمولي الجزأ بن بالنسبة الى كل فرد من افر ادالموضوع فتكون القضية حينئذ حلية شبهة بالمنفصلة فيقال في نقيضها كلفردمن افراد الموضوع لابخاوعن نقيضي البجزأين وانمالم يكف المفهوم المرددفي نقيض المركبة الجزئية لجواز كذب الجزئية والمفهوم المرددمعااذ من البحائز أرث يكون المحمول ثابتا لبعض افرا دالموضوع بالضرورة أودائما مساوباعن البعض الآخر كذلك كاتقول بعض الجسم حيوان بالضرورة أو داعماو بعض الجسم ليس معيوان بالضرورة أوداعا ففي هذه الصورة تكذب الجزئية والمفهوم المرددمعا كذب الجزئية المركبة كالوجودية اللادا تمةمثلا كقولنابعض الجسم حيوان بالفعل لاداعا فلان مفهوم الجزئية اللاداعةهو أن يكون بعض افراد الموضوع بعيث شبت له المجول تارة ويسلب عنه أخرى ولاشئ من افراد الموضوع في المادة المفروضة كذلك وأما كذب المفهوم المردد فلانه فائل امالاشئ من الجسم بحيوان داعدا الماكل جستم حيوان داعاوهما كاذبتان جيعا كاهوظاهر ومنشأذلك الاجتماع على الكذب انااذا قلنابعض ج ب لاداعًافعناه ان ذلك البعض الذي هو ب بالاطلاق ليس ب بالاطلاق بعلاف مااذاقلنابعض ج ب بعض ج ليس ب فانه لا بازم ذلك بل بعوز ان يكون مذا البعض غيرذاك البعض واذا كان مفهوم الجز أبن أعمن مفهوم المركبة الجزئية يكون رفع أحدالجزأبن أخص من نقيض المركبة الجزئية ضرورةان نقيض الأعمأخص من نقيض الأخص فبجوز كذب الجزئية مع كذب رفع أحدجزابها أعنى المفهوم المردديين الكليتين اللسين همانقيضا الجزأ بن ضرو رة جواز كتب الشيء عالأخص من نقيضه فيعلمن كذب المفهوم المرددمع الجزئية انهليس نقيضاها ولامساو بالنقيضها بلالحقفي

نقيضها أحدامو رثلاثة يوالأولأن برددبين نقيضي محمولي الجزأين لكل واحدواحدمن افراد الموضوع فيقال في الصورة المذكورة كل فردمن افراد البسم اماحيوان دائما أوليس معيوان دائماف كون النقيض حلية شبهة بالمنفه له لانه اذالم يصدق ان بعض افراد الجسم بحيث شبت المجول تارة ويسلب عنه أخرى صدق ان كلواحد من افر ادالبسم اماان بثبت له الحيوان دائما أو يسلب عنه دائماوهذا الوجه هومااختار مالمنف عد الأمرالثاني أن يؤخذ المفهوم المرددعلي أصله منفصلة ولكن يضم السهجز أآخر فيقال في المنال المذكور دائماا كلجسم حيوان دائما وامالاشئ من الجسم محيوان دائما وامابعض الجسم حيوان دائما وبعض الجسم ليس محيوان دائمافتكون المنفصلة مركبة من أجزاء ثلاث يه ثالثها ان يؤخذ المفهوم المردد كذلك ولكن يقيدموضوع عجز الجزئية المركبة بمحمول صدرها تماذا أخذالنقيض لجزئها يصنع كذلك حتى يردالا يعاب والسلب على شئ واحد فيقال في المثال المذكور دائما اما كلجسم حيوان دائماأولاشي من البعسم الذي هو حيوان معيوان دائماوقال بعض متأخرى المحققين انه يكفى أخذ النقيض لجيع المركبات المفهوم المرددبين نقيضي الجزأين لكل واحدواحد قال ولوتأملت استغنيت عن سانه فاواعتبر في الجيم كذاك كان أقرب الى الضبط وكان استعماله في الخاوأسهل بريدأن يجعل النقيض لجيع المركبات كلية أوجز ثية حلية شبية بالنفصلة ويكتني بذلك عن التفاصيل ولهذا الارتثا الذي ارتاءهذا المحقق قال بعضهم ههنا بحث بخطر بالبال وهوأن المفهوم المرددالذي هو منفصلة شبهة بالجلية متى صدقت صدقت الجلية الشبهة بالمنفصلة وقدعدلوا الهافي نقيض المركبة الجزئية فهلا عداوا الها في نقيض الكلية المركبة ليتناسب نقيضا المركبتين لاسهاوالموجهة المركبة مطلقا حلية والاصل في نقيضها الجلية لاالشرطية وقد أمكن وهبان هانه ليست حلية صرفة فانها أقرب الهامن المنفصلة الشدية ما لحلبة فتدبر اه

﴿ فصل في العكس المستوى ﴾

العكس لغةهو جعل أول الشئ اخره واخره أوله أومطاق القاب وفي الاصطلاح مطلق الحقيقية والمجاز على معنيان أحدهم تبديل طرفى الفضية وثانهما القضية الخاصلة بالتبديل كإيقال مثلاعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية وهذا الاطلاق الثاني بجازى من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخاوق وهمذاقد يعرف بانه أخص قضمة لازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لهافي الكيف والمدق فلابدفي اثبات المكس من أمرين * الاول اثبات ان هذه القضية لازمة للرصل بالبرهان المنطبق على جميع المواديدوا لناني ان ماهو أخص من تلك القضية ليس لازمالذلك الاصل ويظهر ذلك النفاف في بعض المور و يطلق بالاشتراك المعنوى على ضر بين أحدهما مايسمى بالعكس المستوي والآخرمايسمى بعكس النقيض يسمى الاول بالمستوى لانه طريق مستولاأمت فيه ولا اعوجاج حيث أخذ فيه عين اطراف الاصل وأماا لثاني فانه أخلف فيه نقيض طرفى القضية الاصلية أونقيض أحدهما والمصنفعة لكلمن هذين الضربين فصلاعلى حدة وقدم الاول لماعر فتمؤثراتعر يفه بالمني المسدري الذي هو المني الحقيق فقال (الحكس المستوى) هو (تبديل طرفي القضية) أى جعسل الموضوع والمقدم محمولا وتاليا والمجول والتالى موضوعا ومقدما كقولنافي عكس كل انسان حيوان بعص الحيوان انسان وفي كلها كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة فالكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت النارموجودة فالمرادبالتبديل ماأشر فاأليه من أخذ كلطرف من عين اطراف الاصل كان الآخر فلابردأنه صادق على تبديل كل انسان حيوان بقولنا بعض الحجرجسم وأيضا المرادبه التبديل المعنوى المغير للمني ولذاقيسل لاعكس للنفصلات اذالماندة بين الطرفين تبقي على حالها وعكن أن يرادبالعكس المنفي العكس المعتدبه أىلا عكس معتدبه للنفصلات فللبردأنه انعني التبديل المعنوى لم ينعكس الحليات اذموضوعها الذات ومحمولها المفهوم وانعيني

الذكرى انعكس المنفصلات قيل والمرادبالقضية القضية المتعارفة وهي التي فهاحل الكاي على جزئياته فسلايردان بعض النوع انسان صادق مع كذب عكسه وكذالاشئ من الانسان بنوع صادق مع كذب عكسه وهولاشي من النوع بانسان لمدق نقيضه وهو بعض النوع انسان (مع بقاء الصدق) عمدى أن الاصل لوفرض صدقه لزم صدق عكسه وليس المرادانه يجب صدقهما في الواقع ونفس الامر (والكيف) يعنى ان الاصل لوكان موجبا كان العكس كذلك وان كان سالبا كان سالباوا عااعتب بقاء الصدق لأن العكس لازم غاص من لوازم الاصل و يستعيل ان يكون الماز ومصادقا واللازم كاذبا فان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ولم يعتبر بقاء السكذب لجواز صدق اللازم بدون صدق المزوم بان يكون اللازم أعمن الملزوم مشلاكل حيوان انسان كاذب معصدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان بولمافرغمن تعريف العكس شرع في مسائله فقال (والموجبة) كلبة كانت أوجز ثية أي كل موجبة (اعاتنعكس جزئية) أى تنعكس جزئية ولاتنعكس كلية أما صدق الموجبة الجزئية فظاهرضرورة انه اذاصدق المجول على ماصدق عليه الموضوع كلاأو بعضائصادق الطرفان في فردمّا قطعا فيصدق كل على ماصدق عليه الآخر وأماعدم صدق الكلية فلماأشار البه المصنف بقوله (لجوازعموم المحول أوالتالى) وحاصله ان المحول في القضية الموجبة قد يكون أعم من الموضوع فعندما تنعكس يصبرالموضوع أعمو يستعيل صدق الاخص كلياعلى الاعم فالعكس اللازمهو المسادق فيجيع المواد وهو الموجبة الجزئية هأاهو البيان في الجليات ومثله جار في الشرطيات لوانعكست الشرطية الموجبة التي تالياأعممن مقدمها يصميرالمقدم أعمو يستحيل ان يسملزم الاعم الاخص اذلو استلزمه لزمان بوجد الاخص كلاوجه الاعموهو بديهي البطلان ومن ذلك يتبين ان الموجبة لاتنعكس كلية لأن معلى أن كذا ينعكس الى كذا انه يازمه ومعنى انه بلزمه انه يصصبه في جيع المواد فاذا تعلف عنسه في بعضها علم انه ليس

عكسه فقول المصنف لجواز الخبيان الجزء السلبي من الحصر المستفادمن انما وأماالجزء الإيجابي فلظهوره استغنى عنبيانه ولما كان الانبات فيمثل همذا الموضع (العكس) بالبرهان والنقض بالمادة أتينا نعن بالبرهان في بيان الجزء الايجابى وأنى المصنف بذكر النفلف في بعض الموادفي بيان الجزء السلبي (والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية) والبرهان على ذلك ماأشار اليه بقوله (والا) أى ان لم تنعكس كلية (لزمسلب الشيءن نفسه) لأنه اذاصدق لاشئمن الانسان بحجر وجب ان يصدق لاشئ من الحجر بانسان والالصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان فنضمه الى الاصل صغرى هكذا بعض الحجر انسان ولاشئ من الانسان بعجر ينتج من الشبكل الاول بعض الحجر ليس بعجر وهو يحال والحال لازم من نقيض العكس لأن الاصل مفروض الصدق والهيئة المنجة محصة فالعكس حوو عكن ان بعمل هذا استدلالاعلى الجزء الابعابي من جزئى الحصر السابق أيضابان يقال اذاصدق كل انسان حيوان صدق بعض الحيوانانسان والالصدق نقيضه وهولائنئ من الحيوان بانسان ويضمالى الاصل كبرى هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج لاشئ من الانسان بانسان وهو محال فيكون المصنف ترك الاستدلال على الجزء الابجابي اتكالاعلى ذكره ضمن هذا الدليل (و) السالبة (الجزئية لاتنعكس أصلا)لاالى كلية ولاالى جزئية (لجواز عموم الموضوع أوالمقدم)ولوانعكست حينتذ يازم سلب العام عن بعض الخاص وهو محال ولذلك يصدق قدلا يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا دون عكسه وهوقدلا يكون اذا كان الشئ انسانا كان حيوانافهذاهو بيان انعكاس القضايا بحسب الكوالكيف (واما بحسب الجهة) أي وأما بيان الانعكاس بحسب الجهة (فن الموجبات تنعكس الدائمتان) أي المضرورية المطلقة والدائمة المطلقة (والعامتان)أي المشروطة العامة والعرفية العامة (حينية مطلقة) وقدم بيانها والالزم سلب الشيعن نفسه أمافى الداغت فلأنه كلسام قولنا بالضرورة أوداعا كل انسان

حسوان صدق قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان والافليصدق نقيضه وهودا فالاشئ من الحيوان بانسان مادام حيوانا وهومع الاصل ينتير لاشيمن الانسان بانسان بالضرورة أوداع اهدا خلف وأمافي العامتين فلانهاذا صدق بالضرورة أوبالدوام كل كاتب متعرك الاصابع مادام كاتباصدق بعض مصرك الاصابع كاتب بالفعل حين هومحرك الاصابع والافيصدق نقيضه وهو داعالاشي من متعرك الاصابع بكاتب مادام متعرك الاصابع وهومع الاصل ينتج قولنا بالضرورة أو بالدوام لاشئ من الكانب بكانب مادام كاتبا هف _ هذا ولوقال المتأخر ون بدل قولهم من الموجبات الح وأما بحسب الجهة فن الموجبات تنعكس الدائمتان مطلقة عامة والعامتان حينية مطلقة لكان أوجه فان البرهان المذكور في الدائمت بن يجرى لوادعى انعكاسهما إلى المطلقة العامة اذتفول اذاصدق بالضرورة أودانما كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام والافليصدق نقيضه وهولاشئ من الحيوان بانسان دائما وهومع الاصل ينتج لاشئ من الانسان بانسان دائم اوهو محال على ان الحق تفصيل أوسعمن هـ أدا وهوانه ينعكس من الموجبات الضرورية المطلقة بمكنة عامة موجبة والداغة المطلقة مطلقة عامة موجبة والمشر وطة العامة حينية تمكنة عامة موجبة والعرفية العامة إلى الحينية المطلقة الموجبة فينعكس تعوكل كاتب حيوان بالضرورة الى بعض الحيوان كاتب بالامكان العام وكل فلك منعرك دائماالى بعض المتعرك فلك بالاطلاق العمام وكل كاتب متعرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا الى بعض مصرك الاصابع كاتب بالامكان العامحين هوكانب وكلمتنفس حيوان دائمامادام متنفساالي بعض الحيوان متنفس بالاطلاق حين هو حيوان وانى أكل بيان ذلك المالمان لطوله مع وضوحه قال (و) تنعكس المشر وطة والعرفية (الخاصتان حينية) مطلقة (الادائمة) أما انعكاسهماالى الحينية المطلقة فلانه كلاصدقت الخاصتان صدقت العامتان وقد مران كلاصدقت العامتان صدق في عكسهما الحينية المطلقة وأما اللادوام فبيان

صدقه انهلو لم يصدق لصدق نقيضه ونضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينج نتجه ونضمه الى الجزء الثانى منه فينتج ماينافي تلك النتجة مثلا كلاصدق بالضرورة أوبالدوام كل كاتب متعرك الاصابع مادام كاتبالا داغاصد قفي المكس بعض متعرك الاصابع كاتب بالفعل حين هومتحرك الاصابع لاداعا أماصدق الجزء الاول فقدظهر عاسبق وأماصدق الجزءالثاني أي اللادوام ومعناه ليس بعض متعرك الاصابع كانبابالفعل فلانه لولم يصدق لصدق نقيضه وهوقولنا كلمتعرك الاصابع كاتب دائما فنضمهمع الجزء الاول من الاصل ونقول كل متعرك الاصابع كانب دائما وكل كانب متعرك الاصابع مادام كاتباينتج كلمتعرك الاصابع متعرك الاصابع داغاتم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل فنقول كلمعرك الاصابع كاتب داعًا ولاشي من الكاتب عصرك الاصابع بالفعل ينتجلاشئ من متعرك الاصابع بمتعرك الاصابع بالفعل وهذا بنافى النتجة السابقة فيلزم من صدق نقيض اللادوام اجتماع المتنافيين فيكون باطلافيكون اللادوام حقا وهوالمطاوب هذا ماعليه جهو رالمتأخرين والذي يكون أشدموا فقةمع مذهب القدماء ان المشروطة الخاصة تنعكس الى الحينية الممكنة المقيدة باللادوام فينعكس كل كاتب متصرك الاصابع بالضرو رةمادام كاتبالاداما الى بعض متعرك الاصابع كاتب بالامكان العام حين هو متعرك الاصابع لاداعًا والعرفية الخاصة إلى الحينية المطلقة المقيدة باللادوام _ قال المصنف (و) تنعكس (الوقتيتان)أى الوقتية والمنتشرة سواء كانتامطلقتين أملا (والوجوديتان) أى الوجودية اللاداغة والوجودية اللاضرورية (والمطلقة العامة مطلقة عامة) لأنه اذاصدق كل ج ب باحدى الجهات الحس المذكورة فبعض ب جبالاطلاق والافلاشيمن ب ج دائماوهومع الاصل بنتج لاشئ من ج ج داعًا وهو كال واعالم بعتبر في هذا العكس فيدلادا عالان أخص هذه القضايا الوقتية وهي لاتنعكس الوجودية اللادائمة بالنقض فأنه يصدق كلقر منخسف بالضرورة وقت الحياولة لاداعا ولايصدق في عكسه بعض المنخسف قر

بالفعللاداما أىبعض المنخسف ليس بقمر بالفعل فهلذا ماعليه جهور المتأخر بن والاصوب ماعليه القدماء من انعكاس الوفتية الموجبة وكذا المنتشرة بمكنة عامة موجبة فينعكس كلقر منخسف وقت التربيع الى بعض المنخسف قربالامكان العام وكل انسان متنفس بالضرورة وقتاما الى بعض المتنفس انسان بالامكان العام فأن الضرورة عندهم مطلقا فى الابعاب تنعكس الى الامكان العاموانعكاس الوجوديتين والمطلقة العامة الى المطلقة العامة قالوا لأنه اذاصدق كل ب ج بالاطلاق أوالوجود صدق بعض ج ب بالاطلاق والافليمدق نقيضه وهو لاشئ من ج ب داغافينعكس الى لاشئ من ب ج داغاوقد قلنا كل ب ج هذا خلف قالو اواطلاق هذا العكس عام لاوجودى لأن المحول رعالم مكن ضرور باللوضوع (يعنى فى الاصل) والموضوع ضرورى له كافى الانسان والمتنفس فان الانسان متنفس لابالضرورة وبعض المتنفس انسان بالضرورة فينبغى اذن أن يكون هذا العكس مطلقا يستمل على الضروري لاوجوديا عضالايشتمل عليه _ قال المصنف (ولا عكس المكنتين) الموجبتين العامة والخاصة على الظاهر من مذهب الشيخ فان الظاهر من مذهبه انه يسترط في وصف الموضوع ان يكون ثابتالذا ته بالفعل في نفس الامر فعلى هذا يكون مفهوم كل ج ببالامكان ان كلماهو ح بالفعل ب بالامكان ومن الجائز ان يكون ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل أصلافلا يصدق في عكسه بعض ماهو ب بالفعل ج بالامكان وأماعلى مذهب الفارابي فجائزانعكاسهما كنفسهما لانه لم يكن يشترط في وصف الموضوع ببوته للوضوع بالفعل بل اكتنى بالامكان فيكون مفهوم كل ج ب ان كلما هو ج بالامكان ب بالامكان وتنعكس الى بعض ماهو ب بالامكان ج بالامكان واعاقلناعلى ماهو الظاهرمن مذهب الشيخ لأن التعقيق في مذهبه انه اعايشترط الفعلية بالمعنى الأعم أى الفعلية التي تعم الفعلية الواقعية والفعلية الفرضية فيكون معنى قوله كل ج ب عنده على هـندا التعقيقان كلمايفرضه العقل جيا بالفـعلفهو ب

وهذه الفعلية الفرضية لاعتنع فى جانب المجول المقول بالامكان اذكل ماهو يمكن ففرض وقوعه ليس بمحال والالم بكن تمكنا هف هذا وقدقدمنالك انه لاخلاف بين الشخين أصلاوان عاصل مذهبهما تحقيقا يرجع الى حقيقة القضية الحقيقية المتفق عليها بين السكل وان معنى الامكان في كلام أبي نصر هو معنى الا كنفاء بالفعلية الفرضية في كلام الشيخ فالمعنى عنداً بي نصر كلما يمكن فرضه جما بالفعل فهو ب وهذاه والمنى عندالشيخ قطعا كيف لاوكلامهم في معنى القضية الحقيقية المستعملة في العاوم الحكمية لافي الخارجية ومن هنا لم بوجه أدنى ر ببعنه القدماء في انعكاس الى المكن العام قال صاحب البصائر وأما المكنات في الاعجاب فجب لهاعكس ولكنه ليس بعب أن يكون عاصا بل عاما فى المسكنسين جيعافان المصرك بالأرادة تمكن للحيوان والحبوان ضرورى له فبعب أن يكون العكس على وجه يشمل الضرورى مع الممكن الخاص وذاك هوالممكن العام واما ان الممكن لا بدمنه فانه اذا كان كل ب ج أو بعض ب ج بأى امكان شئت فبعض ج ب بالامكان العام والافليس عكن ان يكون شئمن ج ب وبازمه بالضرورة لاشئ من ج ب وينعكس الى لاشئ من ب ج بالضرورة وقد قلناان كل ب ج أو بعض ب ج بالامكان هف _ قال المصنف (و) اماالموجهات وذوات الجهسة (من السوالب) ف (تنعكس الدائمتان) أي الضرورية المطلقة والدائمـةالمطلقة (دائمة) مطلقة لأنهاذا صدق بالضرورة أودا عالاشيمن ج ب فداعالاشيمن ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق وهومع الأصل بنج بعض ب ليس ب وانه محال واعدا كان محالاأى سلب الشئءن نفسه هنا بحكوفرض صدق نقيض العكس الموجب المقتضى وجودالموضوع فهو سلب الشئءن نفسه الموجودة لاالمعده مةحتى يجوز كافي العنقاء ليست بعنقاءأى الافراد المعدومة في الخارج ليست بعنفاء فى الخارج ومثال هذا الاستدلال ان تقول اذاصدق بالضرو رقاودا عالاشئ من الانسان بحجر وجب ان يصدق دائم الاشئ من الحجر بانسان والاأى ان لم

بصدق هذا العكس لصدق نقيضه والعكس داغة سالبة كلية فيكون نقيضها مطلقة عامة موجبة جزئية وهي قولنا بعض الحجر انسان بالاطلاق ويضم هذا النقيض الى الأصل بأن يجعل صغرى والأصل كبرى هكذا بعض الحجر انسان بالاطلاق ولاشئ من الانسان بعجر بالضرورة أوداعً ابنيمن الشكل الأول بعض الحجر ليس بعجر بالضرورة في الضرورية أوداعًا في الداعمة وهو محال لانهسلب الشئعن نفسه وهدا المحال ليس لازمامن تركيب القياس وصورته بلمن مادته وكبراه مفروضة الصدق فتعين ان يكون من الصغرى فتكون باطلة فمصدق العصكس وهو المطاوب يه فهذاماعليه جهو رالمتأخرين قالواولا تنعكس السالبة الضرورية سالبة ضرورية لجواز امكان صفة لنوعين تثبت لأحدهمافقط بالفعل ولاتعصل للا خرأبه افيكون النوع الآخرمساوبا عماله تلك الصفة بالفسعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة لذلك النوع المساوب بالضرورة عماثبت له فلابعد قسلها عنه بالضرورة ومثاوا له بأن مي كوب زيد وصف عكن أن شب الفرس والحار فاذالم يركب زيد الاالفرس فقط فقد ثيت الوصف للفرس بالفسعل فيصيحان يقال لاشئ من مركوب زيد بعمار بالضرورة لان المركوب بالفعل هو الفرس ولكنه لايمه ق لاشئ من الحار عركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الخارس كوب زيدبالامكان العام واعا يصدق لاشئ من الجار عركوب زيدداعا وقدوهم الجهور فياذهبوا السهلانهم يتفقون مع القدماء الذاهبين الى انعكاس السالبة الضرورية كنفسهافي أن فعلية تبوت وصف الموضوع لذاته لابرادمنها في القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتا في الماضي والحال بل المرادان مالو وجد كان موصوفا بكذافهولو وجدكان محكوماعليه عافى القضية ولا يعنون من كل كاتب انسان بالضرورة ان مانستاه وصف الكتابة بالفعل في الماضي والحال هو انسان بلير بدون تعسم الحكوما يكون له هدذا الوصف فيأى زمان فالحكم في الحقيقة على طبيعة الكتابة عند تعققها في أفرادها المكنة وبعبارة أخرى ان الحكم اعاهو آنسن (۱۱ ــ تنويرالمشرق)

ان الكتابة لاتكون بعالما الالانسان وقد صرحوا بمثله وفي مثالهم لابصدق الأصل المفروض فانه لايصم أن يقال لانتئ من مركوب زيد بعمار بالضرورة معان من الأفراد المكنة في ذاتها لمركوب زيد الحاروليس في طبيعة المركوبية مآينا في الجارية واعااتفي لهم هذا المثال عندمااعتبروا ان الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد متعققت في اشفاص من المركوب معينة والقضية بهذا الاعتباركلية فى الصورة لكنها فى الحقيقة شخصية فانك عندما تحكم على مى كوب زيدتلاحظ ماركبه بالفعلوهواشخاص معينة من الافراس فتقول هذه الافراس ليست بحمار بالضرورة وهي تنعكس الىان الجسار ليس بشئ منها بالضرورة ولانحكم على المركوب باعتبار طبيعة مصققة في أى فرد عكن ان بكون لهاعندما تعقق فيه فاذهب البه القدماء من انعكاس السالبة الضرورية كنفسها حق وقداستدلوا عليه بقولم اذاقلنا لاشئمن ب ج بالضرورة وفرصناصدقه صدق لاشئمن ج ب بالضر ورة والاصدق نقيضه وهوانه عكن بالامكان العامى ان بعض ج ب فنفر ضمه موجودا فيكون بعض ج ب بالوجو ذفذاك البعض بعينه ج وب فذلك الجيم باءوذلك الباءجيم وقدقلنا لا شيمن ب ج بالضرورة وفرض المكن موجودا غسر محال اذلو كان محالا وجوده كان ممتنعالا مكناوا بمااحتبج الىهذا الفرض لأنهلو بقي على امكانه لما صم أن يكون الباء وصفا له عند وضعه في المكس الذي يناقض الاصل فار وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالف على فلايص الباء المكن عنواناله _ قال المصنف (و) تنعكس المشروطة والعرفية (العامتان عرفية عامة) مثلا اذاصدق بالضرورةأو بالدوام لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبالصدق بالدوام لاشئ منساكن الاصابع بكاتب مادامساكن الاصابع و إلا فيصدق نقيضه وهوقولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حينهو ساكن الاصابع بالفعل وهومع الأصليني بعض ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع حين هوساكن الأصابع هف فهذا ماعليه جور المتأخرين قالوا واعالم تنعكس المشروطة كنفسها للنقض اذيصدق في الفرض السابق

لاشئ من مى كوب زيد بحار بالضرورة مادام مى كو باولا يصدق عكسه كنفسه وهولاشئ من الحار عركوب زبد بالضرورة مادام حارا لصدق نقيضه وهو بعض الجارم كوب زيد بالامكان حين هو جار ويصدق لاشيءن الحار بجامد بالضر ورمشرط كونه حاراولايمه قعكسه كنفسه لمدق نقيضه أي بعض الجامد حاربالامكان حينهو جامدوقدعر فتضعف هذا المذهب عاقدمنالك وانقولهم بصدق لاشئ من مركوب زيد بعمار بالضرورة قول باطل على أنهلو صدق لصدق انعكاسه كنفسه قطعا فاذهب اليه المتقدمون من انعكاس المشروط العامة كنفسهامذهب حق صحيح وان المتأخر بن مع صحة شرحهم القضية الحقيقية غافاون عن معناها في أكثر المواضع ولوفقهوها تماما لما خلطوافي أمثال هنده المواضع وفىحكاية المذهبين في صدق وصف الموضوع على ذانه ومن أبن لهم تعقيق الحق في مظانه ولم يرسيخ لم قدم في مبادى العلوم الحكمية ولم يفطنو الى أن الحكم في القضايا الحقيقية لارتباطات وتعلقات طبيعية بين طبائع الاسياء وهذا أحدالمواضع التيأر دناالتنبيه عليها ذلك التنبيه الذي هو أحدأغراض شروعنا في هذا التأليف وإلافا الفائدة من مجرداعادة كلام السابقين _ قال المصنف (و) تنعكس المشر وطة والعرفية (الخاصتان عرفية) عامة سالية كلية (لاداعة في البعض) أي مقيد باللادوام في البعض وهو اشارة الي مطلقة عامة موجبة جزئية وذاك لأنه اذاصدق لاشئ من الكانب بساكن الأصابع ماذام كاتبالاداعاصب قلاشئ من الساكن الأصابع بكاتب مادامساكنا لاداعا فى البعض أى البعض الساكن كاتب بالفعل أما الجزء الأول وهو العرفية العامة فلانهلاز مالعامتين ولازم العامتين لازم الخاصتين بوأما الجزء الثاني فلانه لولم يصدق لصدق نقيضيه وهو لاشئ من الساكن بكانب دائا وهومع لادوام الاصل أعنى ان كل كاتب ساكن بالفعل بنتج لاشئ من الكاتب بكاتب دا عاهف واعا لم مازم اللادوام في السكل لأنه يكذب في مثالناهذا كل ساكن كاتب بالفعل لهدق قولنابعض الساكن ليس بكاتب داعا كالطير قال المسنف في شرح الرسالة والسرفي ذلك أن لادوام السالبة موجبة وهي لاتنعكس الاجزئية وفيه نظراد

البس انعكاس الجموع الى الجموع ناتجا من انعكاس الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة على مامر فارت الخاصتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية اللاداعة معان الجزء الثانى منهما وهو المطلقة العامة السالبة لاعكس لها وقديجاب بأنه ان كان مراد المعترض أن انعكاس المجوع الى المجوع ليس متعلقا بانعكاس الاجزاء الى الاجــزاء في جميع المركبات فسلم لكن لايضرناوإن كان المرادانه ليس منوطا به مطلقا فمنوع فان انعكاس الجموع الى الجموع منوط بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء لوكانت تلك الاجزاء قابلة للانعكاس وأمااذالم تكن قابلة له فاما أن لا يكون الجموع منعكسا أصلاأو يكون منعكسابطريق آخر ولاشك أن الجزء التاني هناقابل للانعكاس لانهموجبة كلية اذهومفهوم لادوام السالبة الكلية فلاتنعكس الا الى جزئية بخلاف اللادوام في الخاصتين الموجبتين فانه لا ينعكس امالانه مطلقة عامة سالبة والمطلقة العامة السالبة لاعكس لها أولان الخاصتين اذا كانتا موجبتين جزئيتين يكون لادوامها حينئذاشارة الىسالبة جزئية مطلقة عامة وقد برهن على عدم انعكاس السالبة الجزئية مطلقا م واعدلم أن البرهان الذي استعمله المصنف في أغلب العكوس المتقدمة هو البرهان المسمى ببرهان المخلف وهواثبات المطاوب بابطال نقيضيه وحاصلهضم نقيض العكس أوجزته الى الاصل أوجزئهأوالى الاعممنهأوالى الملازمله لينتج المحال الدال على بطلان ذلك النقيض ولفظ الخلف بضم الخاء المعجمة عدى الباطل وأضيف اليه لأنه ينير الباطلو بفتحها لانماينجه ينبذ الىخلف أىالى وراء أولأن فيهاثبات المطاوب منخلف ولأجلان الذي استعمله المصنف فيأغلب العكوس المتقدمة هو ذلك البرهان قال (والبيان) أى مابه يتبين المطاوب معيث لايبقى محال الريب (في السكل) أي في كل العكوس عمني مجموعها أو المرادانه مجرى فى الموجبات والسوالب وليس المرادأنه يعم كل قردمنها الأنه الا يجرى في عكس لادوام الخاصتين هو برهان الخلف وعاصله (ان نقيض العكس مع الاصل

ينبج المحال أى لولم يصدق العكس لصدق نقيضه وهومع الاصل ينبج المحال فصدق نقيضه محال لان الاصلمفروض الصدق وهيئة الانتاج صحيحة واقتصر المصنف في تعريف دليل الخلف على المشهور والافالتعريف التام هوماذكرناه إ * واعلمأن هذا الدليل أحد أدلة ثلاثة لبيان انعكاس القضايا * أما الدليل الثاني فهوالمسمى بدليل العكس وهوأن تعكس نقيض العكس أوجزته لبعصل ماينا في الاصل وفي الجقيقة أن هـ أما طريق آخر من طرق الخلف إلاان الخلف المستعمل فى باب العكس هو الخلف بالطريق المتقدم واشتهر تعفس هذا الطريق باسم دليل العكس يه الدليل الثالب هو المسمى بالافتراض وهوأن تفرض ذات الموضوع شيئامعينا وتعمل كل واحدمن وصفى الموضوع والمجول عليه حتى يتضيح صدق مفهوم العكس ولما كان دليل الخلف جاريافي الموجبات والسوالب بسيطها ومركها وامكن بيان انعكاسهابه من غيرلزوم دوراقتصر المصنف عليه هناوأما برهان العكس فان بيان انعكاس الكلبه يستلزم الدور ضرورة انبيان انعكاس الموجبات بهيتوقف على معرفة انعكاس السوالب وبالعكس وأماالافتراض فلا يجرى الافي الموجبات والسوالب المركبة (ولا عكس البواقى) أى السوالب الكلية الباقية وأما السوالب الجزئية فلاتنعكس. أصلاالاالخاصتين وتلك السوالب الكلية الباقية هي الوقتية المطلقة والمنتشره المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والمكنة الخاصة من المركبات (ب) دليل (النقض) أى التفلف في مادة بعنى انه يصدق الأصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الأصل * وبيان التخلف في ثلث القضايا ان الوقتية أخصها وهي لا تنعكس فلاتنعكس القضايا المذكورة اما ان الوقتية أخصها فظاهر لأن الضرورة المقيدة بالوقت أخص من بقية الضروريات والضرورة أخص مرس سائر الجهات وأماانها لاتنعكس فلصدق قولنا لاشئ من القمر عضسف بالضرورة وقت التربيع لاداعًا مع كذب بعض المنصف ليس بقمر بالامكان العام الذي

حواعم الجهات ضرورة صدق نقيضه وهو كلمنعسف قر بالضرورة وادا بمعقق النطف وعسم الانعكاس فيالأخص تعقق فيالأعم اذالعكسلازم القضية فاوانعكس الاعم انعكس الأخص لار لازم الاعم لازم الأخص بالضرورة _ هذاتقر برالمتأخرين عوقال المتقدمون الوجود والاطلاق والامكان لاتنعكس في السلب اذبجوز أن ينفي شئ عن شئ بأحدهد الجهات لكونهمن خواصه الغيراللازمةمع عمدم جوازنني ذلك المنفى عنهعن المنفى لكونهموض وعه الخاص به الذي لا يوجد المنفى الامعه فلا يصدق لاشئ من الانسان بكاتب الوجود مع كذب الاشئ من الكاتب بانسان بالامكان العام * أقول أما كلام المتأخر بن فهو محل نظر بعد اذ لقائل ان يقول ان هذه الوقتية قدتنعكس الىقولنا لاشئ من المنخسف وقت التربيع بقمر بالضرورة وأن منشأعهم انعكاسها الى الممكنة المذكورة عدم أخذتلك الجهدة في الموضوع معانها كخزء منالجمول ان لم نقل بانهاجزء منه حقيقة كاللناظر أيضاان يقول بانعكاس المنتشرة الى الضرورية المطلقة بشرط تقييه وصف الموضوع بالضرورة المطلقة بان تغول ان قولنالاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ماينعكس الىلاشئ من المتنفس بالضرورة المطلقة بانسان بالضرورة فيصدق القول على هذا بانعكاس جيع السوالب الضرورية ويبقى عدم الانعكاس فبانص عليه القدماء أعنى المطلقة والوجودية والممكنة العامة والخاصة ولعل السبب في ان رأى المتأخر ون عدم انتاج الوقتيين هاتين اخلالهم عاقيل ان العمدة في باب العكس هو أخل الموضوع بنامه والمحول بنامه اذ الاخلال بذلك بوقع في اغلاط مشهل غلط القائل قد تصدق القضية و يكذب عكسها فانه يصدق لاشئ من الحيطان في الوتدولامن البطاطيخ في السكين ولا يصدق عكسه (على ما يتوهم القائل) وهولاشئ من الوتد في الحيطان ولامن السكان في البطاطيخ ومنشأ الغلط الاخلال ببعض أجزاء المحمول فالعكس الصصيح ان تقول الاشي بما في الوتد بعيطان ولا بما في السكن ببطاطيخ ﴿ بعثان ﴾ الاول ان قلت

فدذكر المصنف فيأول الفصل أن السالبة الجزئية لاتنعكس وأستصرحت بانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية يجاب بأجدامين والاول ان المراد بعدم انعكاسهاانها لاتنعكس بحسب المكم وأماثب وتانعكاسها فعسب الجهة الام الثانى ان ذلك الانعكاس باعتبار الجزء الاعجابي المفهوم من قيد اللادوام ﴿ الناني ١٤ السالبة المكنة الخاصة كلية كانت أوجز سنة في قوة الموجبة والموجسة تنعكس فالسالبة لملاتنعكس فالجوابان عكس الموجبة موجبة بالامكان العام فعكس السالبة انكان موجبا فلايصم للخالفة في الكيف وان قلب من الا يجاب الى السلب تعير الحسكم اذليس موجبة المكنة العامة في قوة السالبة كاقيل في المكنة الخاصة ﴿ تَمَة لباب المكس المستوى ﴾ فائدة العكس أمران الاول استعاله في بيان لزوم النتائج لغير الشكل الاول من الاشكال بارتدادها المه على ماستعرف في باب القياس والثاني انناقد نبرهن على قضية ولكن المطاوب اثباته ليسعين تلك القضية واذا عكست تبين مطاوبنا بنصه مثال ذلك ان المبرهن عليه في التوحيد هولائني من غيرالله باله ولكن المطاوب اثباته هوكلة التوحيد بنصها أعني قولنالا إله الاالله الذي هوفي معني لاشئ من الاله بغير الله فهنا تظهر فالدة أخرى للعكس وهوار في نعكس فلك القول المرهن فينتج لنا المطاوب الاصلى أعنى قولنا لاشئ من الاله بغيرالله وفمل فى عكس النقيض إلا كاأن العكس المستوى اطلاقين حقيقيا ومجازيالانه يطلق على المعنى الممدرى وعلى القضية الحاصلة به كذلك عكس النقيض وآثر المصنف تعريفه بالمعنى المصدرى فقال (عكس النقيض) فسيان لانه اماعكس نقيض على رأى القدماء ويسمى بعكس النقيض الموافق واماعكس نقيض على رأى المتأخرين ويسمى عكس النقيض المخالف وعلى كل فاعاسمي عكس النقيض لاخذ نقيضي الطرفين أوأحدهافيه يروعرف المصنف الاول فقالهو أعنى عكس النقيض على رأى القدماء السمى بعكس النقيض الموافق (تبديل) كل من (نقيضي الطرفين) بالآخر أي بالنقيض الآخر بأن معمل تقيض الجزء الاول

من الاصل جزأ ثانيامن العكس ونقيض الثاني جزأ أولا كعكس قولك كل ج ب الى كلماليس ب ليس ج (معبقاء المدق) أي ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا (والكيف) أي ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان سالباولذا أى لبقاء الكيف سمى بعكس النقيض الموافق أي الموافق للاصل كيفية النسبة * تم عرف على رأى المتأخر بن فقال (أو) هوأى عكس النقيض (جعل نقيض) الجزء (الثاني) من الاصل (أولا) وعين الاول منه نانيا (مع مخالفة الكيف) و بقاء المدق كا أنه قال اما التبديل المذكور أوجعل الخ فقولنا كل ج ب ينعكس على هـ أن الرأى الى قولنا لاشي بماليس ب ج ولخالفه أصله في الكيف سمى بعكس النقيض الخالف أى الخالفة للاصل في كيفية النسبة يه ممان المصنف بين أحكام عكس النقيض على طريقة القدماء اذفيه غنية لطالب الكال ولكفاية الحوالة فيهلوافقة أحكامه أحكام العكس السابق وترك ماأور ده المتأخرون لعدم كفابة الحوالة فيه فيصتاح بيانه الى تطويل ولأنه غير مستعمل في العاوم فقال (وحكم الموجبات عهنا) أى في عكس النقيض (حكم السوالب في العكس المستوى) فكاأن السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوى كنفسها والجزئية لاتنعكس أصلا كذاك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لاتنعكس أصلالصدق قولنا بعض الحيوان لاانسان وكذب بعض الانسان لاحيوان ماعدا الخاصتين الجزئيتين فانهما ينعكسان على ماتقدم والتسعمن الموجهات أعنى الوقتيتين المطلقت بن والوقتيتين والوجوديت بن والمكنتين والمطلقة العامة لاتنعكس على ماسبق بيانه في السوالب في العكس المستوى (وبالعكس) أى حكم السوالب هنا حكم الموجبات في المستوى فكما ان الموجبة في المستوى لا تنعكس الاجزئية كذلك السالبة ههنا لا تنعكس الا جزئية لجوازان يكون نقيض المحول فى السالبة أعمن الموضوع والابجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كليامثلا يصم لاشئ من الانسان بلاحيوان

ولايصم لاشئ من الحيوان بلاانسان لصدق بعض الحيوان لاانسان كالفرس وكذلك بعسب الجهة الداغتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لاداعة ي والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للمكنتين على قياس الموجبات في المستوى يه تم أشار الى طريقة الاستدلال على الانعكاس في هذا العكس وعلى عدم الانعكاس فقال (والبيان). في انعكاس القضايابعكس النقيض هو (البيان) المدكور في انعكاسها بالعكس المستوى من غيرفرق (والنقض) الواردعلي انعكاس ماقديتوهم الانعكاس اليه ههناهو (النقض) الواردعلي الانعكاس المتوهم ثمة والحاصل انه كاأن المطالب المذكورة فى العكس المستوى كانت تثبت بالخلف فكذا ههنا وكاان بيان عدم الانعكاس في العكس المستوى بعصل بيان الضاف في مادة فكذاهنا مثلااذاصدق كل ج ب بالضرورة صدق في عكسه كل ماليس. ب ليس ج داعا والافيصدق نقيضه وهو بعضماليس ب ج بالفعل فتعمل لا معابه صغرى والاصل لكليتين كبرى ونقول بعض ماليس ب ج بالف ملوكل ج ب بالضرورة فينتج بعض ماليس ب ب وهو محال وهو اغا نشأمن الصغرى لأن الكبرى مفروضة الصدق والشكل بديهي الانتاج فالصغرى باطلة وهي نقيض العكس فالعكس حق وهو المطاوب _ هذاولنا كان الحكومان السالبة الجزئية في العكس المستوى لاتنعكس والحكومان. الموجبة الجزئية في عكس النقيض لا تنعكس ليساعامين بالعسموم الحقيق بل أغلب بن بين ذلك مع الاشارة الى طريقة الاستدلال فقال (وبين انعكاس. الخاصتين) أى المشر وطة الخاصة والعرفية الخاصة (من الموجبة الجزئية) هنا أى في عكس النقيض (و) من (السالبة الجزئية عة) أي في العكس المستوى (الى العرفية الخاصة) بيان آخرغير البيان بالخلف المستعمل عالبافي العكسين عكس النقيض والعكس المستوى وذلك لأن البيان في هذا الانعكاس الخصوص هو بالافتراض أما بيان انعكاس الخاصية بنمن السالبة الجزئية في

العكس المستوى الى العرفية الخاصة فهوأن يقال منى صدق بالضرورة أو بالدوام بعض ج ليس ب مادام ج لاداعا أى بعض ج ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج مادام ب لادامًا أى بعض ب ج بالفعل لأنانفرض ذات الموضوع أعنى بعض ج د فسبحكم لادوام الاصلود ج بالفعل لصدق الوصف العنواني الموضوع على ذاته بالفعل فصدق بعض ب (أعنى د) ج بالفعل وهو لادوام العكس عد تم نقول وليس ج مادام ب والالكار د ج في بعض أوقات كونه ب فيكون د ب في بعض أوقات كونه ج لأن الوصفين اذاتقارنا في ذات واحدة يثبت كل واحد منهمافي زمان الآخر في الجملة وقد كان حكم الاصل انه ليس ب مادام ج هف فصدقان بعض ب أعنى د ليس ج مادام ب وهوالجزءالاول من العكس فثبت العكس بكلاجزئيه فهذا هو البيان الكلى لانعكاس الخاصتين فى السالبة الجزئية بالعكس المستوى ولما كان المناسب لحال المبتدى تصويرماذ كرناه فيمادة خاصة نقول اذاصدق قولنا بالضرورة ليسبعض الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبالادا عماصه قولنادا عماليس بعض ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع لادا عماوجه الملازمة في الصدق انانفرض ذات الموضوع شيأمعيناوهوز بدمثلاو تجعل وصف الموضوع محولا عليه فنقول زيد كاتب بالفعل محكومدق وصف الموضوع وعنوانه على ذانه تم فيعلوصف المحول محولاعلى الذات فنقول زيدسا كن الاصابع بدلالة لادوام الاصللأن مفهوم اللادوام انبعض الكاتبساكن الاصابع بالفعل وقد فرضنا ذاك البعض زيدافر يدساكن الاصابع بعكم اللادوام يه ثم نقول زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع لأنهل اصدق على زيدانه ساكن الاصابع بعكم اللادوام يكون الكاتب مساو باعنه فيصدق قولناز بدليس بكاتب مادام ساكن الاصابع والاأى وان لم يصدق هذا القول صدق نقيضه وهو قولناز بد كاتب حين هوساكن الاصابع وزيدساكن الاصابع حين هو كانب وقدكان

زيدليس بساكن الاصابع مادام كاتباهف واذاصدق ساكن الاصابع بعكاللادوام والكاتب معكروصف الموضوع على زيدوتنافيافيه فانمن كان كاتبا لم يكن ساكن الاصابع ومن كانساكن الاصابع لم يكن كاتبافيازم التنافى بين وصفى الكاتب وساكن الاصابع فحينتذ يصدق قولنالبس بعض ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع وهوالجزء الاول من العكس ولماصدق على زيدانه كاتب بالفعل بحكروصف الموضوع صدق بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل بحكم اللادوام فيصدق العكس بجزئيه معا وأمابيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النفيض الى العرفية الخاصة فهوأن يقال اذاصد ق بعض ج ب مادام ج لاداعًا ان بعض ج ليس ب بالفعل صدق بعض ماليس ب ليس ج مادام ليس ب لاداعاأى ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل وذلك بالافتراض وهوأن تفرض ذات الموضوع أعنى بعض ج دفد ج بالفعل ودليس ب بالفعل محكولا دوام الأصل فصدق بعض ما اليس ب ج بالفعل وهوماز وملادوام العكس لأن الاثبات يازمه نبي النبي ثم نقول وليس ج مادام ليس ب والالكان ج في بعض أوقات كونه ليس ب فيكون ليس ب في بعض أوقات كونه ج على مامى وقد كان حكم الأصل أنه ب مادام ج هف فعدق ان بعض ماليس ب وهودليس ب وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلاجز أبه وهذاه والقانون السكلي يو وأما التشل فعليك باستغراجه بالقياس على المثال السابق فهنمأ حكام عكس النقيض على رأى المتقدمين وقدرأيت في بعض الكتب المنطقية اشارة اجالية الى أحكامه على رأى المتأخر بن فأحبت ذكرها تمة للكلام في هدا الصددولذا أقول عكس النقيض على رأى المتأخرين وهو المسمى بعكس النقيض المخالف حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوى أماحكم السوالب فيه فالخاصتان منهاتنعكسان جزئية حينية والوقتيتان والوجوديتان تنعكس مطلقة عامة والعكس في الجيع جزى أما بقية السوالب فلم يتبين عكسها و بعض المتأخرين

أثبت العكس فيجيع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات فيهحكم السوالب في المستوى و بالعكس ع واعاعدل المتأخر ون عن طريقة القدماء لعدم عامأدلتهم علىسان انعكاس الموجبات والسوالب الى عكوسها على اصطلاحهم فان القدماء لماذكروا أحكام عكس النقيض على اصطلاحهم بينوها بطريق الخلف مثلاقالوا في بيان انعكاس الموجبة الكلية موجبة كلية اذاصدق كل ج ب صدق كلماليس ب ليس ج والافبعض ماليس ب ج ويضم الى الاصل هكذابعض ماليس ب ج وكل ج ب ينبج بعض ماليس ب ب وهو عجال يه فردعلهم المتأخرون بأنالا نسلم انه لولم يصدق المكس صدق النقيض المتقدم عاية مافى الباب أنه يازم صدق ليس كل ماليس ج لكنه لا يازم منه صدق بعض ماليس ب ج لان السالبة المعدولة أعمن الموجبة المحصلة وصدق الاعملا يستازم صدق الاخص بورأ يضاتنتفض الحليات بالموجبات التي محمولاتها من المفهومات الشاملة والسوالب التي موضوعاتها نقائض الامور الشاملة وليست محمولاتها من الامور الشاملة كقولنا كلشئ أوكل انسان تمكنعام فانهصادق مع كذب قولنا كل لاتمكن عاملاشئ أولاانسان وكقولنا لاشئ من اللاتمكن العام بلاشئ أوبانسان مع كذب قولناليس بعض الشئ أوالانسان أو اللانسان تمكنا عاما ي ودفع الاول بأنا نأخه النقيض بعني السلب لا بعني العدول والسالبة المجول مساوية السالبة فقولنا كلماليس ب ليسهو ج موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع عاذالم تصدق السكل ماليس ب ليس ج وكان معناه سلب سلب الجيمية عن بعض ماصدق عليه سلب البائية فلايدأن يصدق على ذلك البعض الجيمية ويتم الدليل فالسالبة المعدولة المجولوان كانت أعممن الموجبة المحصلة لمكن السالبة المجول ليستأعم مهابل هي مساوية لهالأن السلب عن الشي واثبات السلب له لانعابر بينهما في نفس الامربل بالاعتبار فالموجبة في حكم السالبة في عسه اقتضاء وجود الموضوع يودفع الناني بالتصيص بأن لا يكون المحول

فسمن المفهومات الشاملة وحبئنا يكورن لنقيض المجمول أفراد موجودة فتتلازم السالبة والمحصلة والمعدولة وتعميم قواعد الفن انماهو بقدر الطاقة قال بعض محقق المتأخرين ولأجل ذلك كان المستعمل في العاوم عكس النقيض باصطلاح القددماء إذلامسألة فى العاوم يكون محمولها من المفهومات الشاملة فليس اعتبار المتأخرين الالجردتعمم القواعه منغير غرةعامية تترتب عليه هذا وانى لأعجب كل العجب من القول بكذب القضية القائلة كل لانمكن عام لاشئ فانالذى لايمندق عليه المكن العامليس بواجب ولاجاز ومالم يكن واجباولا جائزا كان مستعيلا والمستعيل من حيث هو مستعيل لاشئ فكيف بكذب هذه القضية وكذلك أعجب من القول بصدق القائلة لاشئ من اللا يمكن العام بلاشئ أو بالإنسان وبالجلمن دقق النظرفي اعتراضات المتأخر على المتقدم يجدهاأ وهن من بيت العنكبوت _ ولمافر غالمسنف من بيان مبادى التصديقات شرع في المقصود الاهممن مقصدى هذا الفن أعنى به الحجج وهي على ثلاثة أقسام لأنها إمااستدلال بالكاي على الكلي أوالجزئي وهوالقياس وإمااستدلال بالجزئي على السكلى وهو الاستقراء وإمااستدلال بالجزئي على الجزئي وهو المنسل ووجه كون الحجج هي المقصود الاهم من مقصدي هذا الفن ان مقاصد العاوم المدونة التى اعتبر المنطق آلة لهاهى مسأئلها التى ادراكانها تصديقات فالمقصودفى تلك العاوم هوالادرا كات التصديقية وأما الادار كات التصورية فاعاتطلب في تلك العاوم لكونها وسائل الى تلك التصديقات واذا كان المقصود الاصلى هو العلم التصديق كان المعثفيها الفنعن الطريق الموصل اليه ادخل في القصد من البعث عن الموصل الى التصور ثمان الموصل الى التمديق ينقسم الى قياس واستقراء وتشللكن العمدة منها والمفيد للعلم اليقيني هو القياس فصار الكلام فيهمقصدا أقصى ومطلباأعلى فيهذا الفن ولهذا قدمه وآخرا لاستقراء والتمثيل بلجعلها من اللواحق والتوابع له فقال ﴿ فصل في القياس ﴾ (القياس) اصطلاحاوهولغة تقديرشي بشي آخر (قول) ملفوظ أومعقول لأن

المعرف الفتح يطلق على المفوظ وعلى المعقول وإن كان الأصسلهو القياس المعقول والدالثقال الشيخ القياس المسموع ليس بقياس من حيث اللفظ فارف اللفظ من حيث هو لفظ لا يسستازم قولا آخر بل من حيث هو دال على معنى معقول والقياس المعقول كاف في تعصيل المطالب البرهانية فان كان القياس المعرف هوالقياس المعقول كان المراد بالقول والقضايا الأمور المعقولة وانكان الملفوظ كانالمراد بهاالأمور الملفوظة وعلى كلاالتقديرين يراد بالقول الآخو القول المعقول لعدم لزوم التلفظ بالقول الملفوظ لشئ لاللقياس المعقول ولا القياس الملفوظ بلإعابازم القول المعقول من القياس المعقول بلا واسطة ومن القياس الملفوظ بواسطة دلالته على القول المعقول ع ثم لا يحفي أن المراد بالقول في اصطلاح أرباب هـذا الفن هو اللفظ المركب لامطلق لفظ ولا اللفظ المستعمل أىمستعمل كان كاهواصطلاح أهل العربية وهوجنس يشمل جيع المركبات ما كان منهانامًا ومالم يكن (مؤلف من قضايا) أي مركب على وجه الالف والتناسب بعيث بطلق على الجيع اسم الشئ الواحد يه و بهذا يندفع أن ذكر المؤلف بعد القول مستدرك أوانه ذكره ليتعلق به الظرف بعده * قال بعض المحققين أن القر الذي هو جنس القياس بعني المركب الذي هومايدل جزؤه على جزء معناه وهو بهدا المعنى لا يتعدى بكامةمن. فذكرالمؤلف لابدمنه ليتعلق به كلمهن إه والوجه الأول أوجه لدلالته على اعتبار الصورة التأليفية جزءامن التعريف تمهدا فصل مخرج المركبات الغيرالتامة والقضية الواحدة المستازمة لعكسها أوعكس نقيضها أماالبسيطة فظاهروأماالمركبة فلان المتبادر من القضايا القضاياالصر بعة والجزءالشاني من المركبة ليس كذاك أى ليس قضية صريحة مداو لهاعلها بعبارة مستقلة أوان المتبادر من القضايامايمدفى عرفهم قضايا متعددة _ وههنا بعثوهو أنه إنأريد بالقضايا القضايا بالفعل خرج عن التعريف القياس السعري لعدم تعلق التصديق عقدماته وإن أرياساه وأعممن القضايا التي بالفعل والتي

بالفوة دخل في التعريف الموجهة المركبة الواحدة عدوأ جيب عنه بأن المراد هو القضايا بالفسعل إما بحسب نفس الأمرأو بحسب الظاهر * والقضايا . الشعرية وإن لمتكن قضايا بالفعل بحسب نفس الأمر لكنها قضايا بالفعل بعسب الظاهر لاظهار قائلها التصديق بهالتفيد قبضا أوبسطا فالقياس الشعرى وإن الم معاول فيه التصديق بل التغييل لكنه بلق ملق ماراديه. التصديق وتستعمل مقدماته على أنها أمور مسلمة فاذا قيل هذا حسن وكل حسن قر أوهذه من قوكل من مهوعة كان قولا اذاسلم لزمعنه قول آخر والشاعر انام يعتقد أمثال هذه الأقيسة لكنه يظهر التصديق بها لأجل حصوله على ترغيب أوتنفير وأماأ جزاءالمركبة فليست كلهاقضايا بالفعل لابحسب نفس الأمرولا بحسب الظاهر (يلزمه) لزومايينا أوغير بين و بهذا دخل ماعها الشكل الأول من الأشكال الثلاثة وخرج الاستقراء الناقص والتمثيل فانهما وانشاركا القياس في الصوره التركيبة لكن لا يازمهما قول آخر لزوما مثلا يقال النكلمة إما اسم أوفعمل أوحرف والاسم قول مفرد والفعل قول مفرد والحرف قول مفردفينه الكامة قول مفرد لكن من غيرازوم الحمال قسم رابع علىما ذكرفي الصغرى ويقال النيب فسيكروكل مسكر حرام فيني النسية حرام ولكن من غيرازوم الاحتمال اناطة التعريم عمني الاسكار يتبعه لابنفس الاسكار وتقييد الاستقراء بالناقص للتنبيه على دخول التاملانه يشارك القياس في الصورة ولذلك يسمى القياس المقسم ولا يتطرق اليسه الاحتمال المنافي للاسبتلزام وانمسا خرجا باللزوم لأن المراديه اللزوم بحسب نفس الامر بالنظر الى صورة القياس المؤلفة ونتجة الاستقراء والتمثيل ليست لازمة لهابهذا المغنى لتخلفها عن صورتهما في بعض المواد كافي قولك الحيوانات تحرك فكهاالاسفل عندالمضغ وفان قلت كيف يثنى اللزوم فهما وقدعدامن أقسام الدليل المعرق عامازم من العلم به العلم بشئ آخري قلنا اللزوم المذكور في تعريف الدليل المطلق هو المناسبة المصححة للانتقال م فان قلت القياس قد

مكون ظنما كافي الخطابة فكف بدى الاستازام في جمع أنواعه وأجب بأن القياس قول اذاحصل في الذهن وتعلق التصديق به استلزم النتجة والخطابة من هذا القبيل غاية الامرأن التصديق بالنتجة فيهاليس كالتصديق بالنتجة الخاصلة من البرهان (لذاته) أي لذات القول المؤلف بعيث لا يكون الانتاج بواسطة مقدمة غريبة إماغير لازمة لاحدى المقدمتين وهي الاجنبية وفسروها بماتكون حدودهامغابرة لحدودالقياس أولازمة لاحداهما وهيفقوة المذكورة وبهذا دخلت القياسات المبينة بطريق العكس المستوى وخرج قياس المساواة عن المعرف وهوما يتركب من قضيتين متعلق محمول أولاهما موضوع الاخرى كقولنا ا مساو لب وب مساولج فانه يسبمازم أن يكون ا مساويا لج لكن لالذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي ان كل مساولساولشئ فهومساولذلك الشئ ولكون الاستلزام فيهليس ذاتيا لاينتج الاحيث تصدق هـ أنه المقدمة والافلاكقولنا ا نصف ب وب نصف ج فانه لاينتمان ا نصف ج الأن المقدمة الاجنبية له غير صادقة وهي ان نصف النصف نصف إذ المف النمف بعلانمف يو وخرج القياس المسين بطريق عكس النقيض كفولناجزءالجوهر بوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكلماليس بعوهرلا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فانه بازممنه انجزء الجوهر جوهر بطريق عكس النقيض للقدمة الثانية وهوقولنا كلمابوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهوجوهرفهذاوأمثاله ليس بقياس حقيقى وانكان فى قوم القياس وعثابت و يؤدى مؤداه والسر في كونه ليس بقياس حقيق ان الحد الاوسط يجب ان يتكررني القياس فخر وجهعنه ليس ببعيداذ كونشئ في قومشي آخر لا يقتضى انه عينه فاستبعاد خروجه ونحوقو لنازيد انسان وكل حيوان ماش أووكل ماطق حبوان وتعولاشي من الانسان بفرس ولاشي من غيرالفرس بصهال من كلما كان في قوة القياس لايصدر الامن قوم لم ترسيخ لهم قدم في المعقولات شمانه يبقى النقض بالقضيين المستازمتين لعكسهما أوعكس نقيضهما معانهما

سميان فياسابالنظر الى العكس وأحسن ماأجيب به عن هذا الاعتراض انهماخار جان بقيد التأليف المشعر بارتباط القضيتين ببعضهما يحيث يحدث جزء صورى بسبب ذلك الارتباط (قول آخر) بمسنى انه لا يكون عين احدى المقدمتين والالزم المصادرة لاأن لاتكون جزأمن احدى المقدمتين والاخرج القياس الاقترابي فأن النتجة فيهجزء من احدى المقدمتين اذموضوعها موضوع الصغرى ومحمو لهامحمول الكبرى وأماالفياس الاستثنائي فان المذكور فيهصورة النتجة لأن النتجة فضية مشملة على الحكوالمذكور في القياس مقدماأ وتالمالا حكوفيه فان الاداء أخرجت عن النمام يوتم القياس ينقسم الى افترانى واستثنائي لأن القول الآخر الذي هو النتجة اماان يكون مذكو رافي القياس بمادته وصورته أولا (فان كان) القول الآخر أى النتجة (مذكورا فيه) أى في القياس (عادته) أي أجزائه وأطراف (وهيئته) أي صورة التأليف والترتيب الواقعة بين تلك الاطراف سواء كانت فيمعلى الكيفية التي فى النتجة أولاوهذا اجال قول القوم ماتكون النتجة أونقيضها مذكورافيم بالغمل (فاستثنائي) أي فيسمى القياس حينتذ قياسا استثنائيا الشهاله على أداة الاستنناء وهي لكن تعوقولك انكانت الشمس طالعة فالنهار موجودلكن الشمس طالعة فالنهار موجود أولكن النهار ليس عوجود فالشمس ليست بطالعة يدفان قيل اشتال القياس على النتجة بالفيعل بنافى وجوب مغايرة النتجة القدمات القياس عد قلنا الامنافاة فان النتجة في مثل قولنا ان كان هذا جسما فهو معبر لكنه جسمهي القضية المحتملة للصدق والكذب أعنى قولنا هذامعير وهومفا برلكل من مقدمتي القياس لأن المقدمة الاولى هي الشرطية المشمّلة على الحكم بازوم التالي للقدم أعنى قولناان كان هذاجسها فهومت زلانفس التالي والمقدم لأنه ليس بقضية والمقدمة النانية هي قولنالكنه جسم فعني كون النتجة مذكو رهفيه بالفعل انها بأجزائها المادية وهئنها التأليفية مذكو رهفيه وان طرأعلهاماأخرجهاعن كوبهاقضة وعن احتال الصدق والكذب (و إلا) (۱۲ ـ تنويرالمشرق)

أى ان لم يكن القول الآخر مذكور افيه عادته وهيئته (فاقتراني) أي فسمي القياس فياساا فترانيا لاقتران الحدودفيه أولاشتاله على أداة الجع والافتران وهي الواوالواصلة _ عمالاقتراني اما (حلى)ان تركب من الحليات المحضة تعوالعالم متغير وكلمتغير حادث (أوشرطي) ان لم يتركب من الجليات المحضة سواء تركب من الشرطيات الصرف أومن الشرطية والجلية فالاول تعوقواك كل كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلا كان النهار موجود افالعالم مضيء والثانى تعوقولك كلاكان هذا الشئ انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم أو وكل حيوان اماناطق أوصامت ولافرغ من تعريف القياس وتقسيمه الى أقسامه العلياشرعف بيان أنواع كلجنس وابتد أبالاقترانى ولما كانبيان أتواعسه متوقفاعلى معرفة أجزائه المنهاة بالحسود شرع في تفهيم معانيها فقال (وموضوع المطاوب) أى المحكوم عليه في القضية المطاوية أو في التصديق المطاوب (من) القياس (الحلى) الافتراني أي والافستراني الشرطي وترك الواومع ماعطفت اكتفاء (يسمى) حدا (أصغر) لأنه أقل أفرادا من المحول حيث انه أخص والاخص أقسل أفرادا من الاعمومثاله العالممن قولنا العالم عدث (وجموله) أى المطاوب يسمى حدا (أكبر) لأنه أكثر أفرادا من الموضوع لكونه أعممنه والاعمأ كثرأ فرادامن الاخص ومثاله الحدث من قولنا العالم محدث (والمكرر) بينهما في مقدمتي القياس يسمى حدا (أوسط) لتوسطه بين طرفي المطاوب أي كونه واسطة و وسيلة في ربط أحد الطرفين بالآخر أولأنه يتوسط بين الطرفين ذكراوتع قلافي الشكل الاول الذى هوأشرف الاشكال أولأنه يتوسط رتبة بين كبرالا كبروصغر الاصغر الأنه في الشكل الأول المركب من الموجبت بن الكليتين الذي هو أشرف. الضروب محمول فى الاصغر وموضوع فى الا كبر فى الموجبة الكلية فيكون في الاغلب أكبر من الاصغر في الصغرى وأصغر من الاكبر في المكبرى ومثاله المؤلف من قولنا العالم مؤلف وكل مؤلف محدث واعااحتير الى هذا الحدلان

كل قياس حلى بسيط لا بدفيه من مقدمتين بستركان في حد لأن نسبة محول المطاوب الى موضوعه لما كانت مجهولة فلاباس أص التموجب للعماسات النسبة والاكفي تصور الطرفين في العلم بالنسبة فلا يكون نظريا * فان قيل الاوسط الاستكرر في الشكل الاول والرابع لأن المرادمن الموضوع الذات ومن المجول المفهوم يو والجواب ماقاله الشيخ في الشفاانه اذا قيل كل مثلث شكل فعناه ان كلمايقال لهمثلث فهو بعينه يقال له شكل واذا كأن المعنى كل مثلث مقول عليه الشكل مم قلناوكل شكل كذا بمعسني كل ما يقال له و يصدق عليه الشكل هوكذا كان تكريرا للحد الاوسط اه أفول ولوقيس بالتكرير بعسب المعنى الالتزاجي له عندجله على الاصغر كان منجا وذلك لأن كل مفهوم مدل على الماصدق أى ماصدق كان التزامافقدير عدو لمافرغ من المقسدمة شرع في المقصوداً عنى التنويع فقال (وما) أى والمقدمة التي (فيا الاصغر) تسمى (الصغرى) لأنهاذات الاصغر وصاحبته (و) التي فيها (الاكبر) سمى (الكبرى) لأنهاذات الاكبر (والهيئة) الحاصلة من كيفية وضع الحدالاوسط عندالحدين الآخرين يسمى (شكلا) تسبيهاله بالهيشة الجمعية الحاصلة من احاطة الحداو الحدود بالمقدار كان القياس باعتبار كيفية مقدمتيه وكينهمايسمى قرينة وضربا (و) الشكل معصر في أربعة إذ (الاوسط اما محول الصغرى موضوع الكرى وهو الشكل الاول) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف يمكن (أو محمولها)أى محمول الصغرى والسكرى (فالثاني) أى فالشكل الثاني كفولنا كل جسم من كب ولاشئ من الواجب بمركب (أو موضوعهما) أىموضو عالمقدمت بن الصغرى والكبرى (فالثالث) أي فالشكل الثالث كقولنا كلفرس حيوان وكلفرس صامت (أوعكس الاول) بأن يكون الاوسط موضوع الصغرى يحمول السكيري (فالرابع) أي فالشكل الرابع كقولنا كلمؤلف بمكن وكلحسم مؤلف واعماوضعت الاسكال على هذا الترتيب لامو رمنهاان الأول لما كان بدي الانتاج وضع أولا

* ثم وضع بعده الشكل الثاني لمشاركته الأول في أشرف مقدمتيه وهي الصغرى وكانت كذلك لاشالهاعلى موضوع المطاوب الذي هوأشرف من المحول * عم وضع بعد الثانى الثالب لمساركته الاول في أخص مقدمتيه وهي الكرى ي غم وضع الرابع آخرا لعدم اشترا كدمع الاول أصلا ي وانما كان الموضوع أشرف من المحمول لأن المحمول انما يطلب لأجل انباته للوضوع ووجه آخرأدق وهو ان الوجود للجزئيات أول وأولى من الكليات والمواضيع جزئيات والمحاميل كليات فتدبرج ومنهاان السكل الاول لما كان منجاللطالب الاربعة وضع في المرتبة الأولى عدوالثاني لما كان منجاللسلب الكلي الذي هوأشرف من الا يجاب الجزئي لكونه أصبط وأنفع وضع في المرتبة الثانية مد والثالث ا كان منجاللا يعاب الجزى وضع في الثالثة * والرابع لما كان بعيداعن الطبع جداجعل فى الرابعة ومنها ان الانسب ان لا يتفسير الاصغر والا كبر فى القياس عن طلها في المطاوب من كون الاصغر موضوعاوالا كبر محمولا فلما كان الشكل الاول لم يتغير فيه الحدان عن حالها وضع في المرتبة الاولى ولما تغير الاكبر عن اله في الناني دون الاصغر الذي هو أشرف الحدين وضع في المرتبة الثانية ولماتغير الاصغر في الثالث عن طله وضع في الثالثة ولما تغييرا كلاهما في الرابع عن طالها جعل في الرابعة ولكونه بعيداعن الطبع جدا أسقط المصنف الكلام عليه بحسب الجهة وأسقطه الفارابي والغزالي وابن سينا * ولمافرغ المصنف من بيان الاشكال وذكر حدودها شرع فى ذكر شرائط انتاجها فقال (ويسترط في) الشكل (الاول) بحسب الكيف (إيجاب المغرى) لأنهالو كانت سالبة بندر جالاصغر تعت الإوسط فلا يتعدى الحكم الا كر على الاوسط الى . الاصغر ولهذا الشرط لايصيرقو علفظ وحسده في الصغرى لمافيه من معنى النفي فاوقلت الانسان وحسم ضاحك كان في قوة قضيتان موجبة وسالسة أي الانسان ضاحك وليس غيره ضاحكاو بهذاظهران من المعالطة مالوقيل الانسان وحده صاحك وكل ضاحك حيوان ينتج الانسان وحده حيوان وهو باطل لأن

هذا القياس لم يستوف شرائط الشكل الاول لعدم إيجاب صغراء عدفان قيل لوكان إيجاب المسفرى شرطالما تعقق الانتاج بدونه لانتفاء المشروط عنسد انتفاء الشرط لكن التابى باطل فان الاوسط اذا كان مساو باللا كبرفكل شئ يساب عنه الاوسط يسلب عنه الا كبرلأن سلب أحد المتساويين عن شئ يستازم سلب الآخر عنه ضرورة * أجيب بأن ذلك الحصوص المادة وكلامنا في انتاج الضرورة من حيث هي وأن قسل قد تحقق الشرائط مع عسم الانتاج نحوقولنامو ردالقسمة علموكل عسلم إتمانظرى أوضرو رى ونحوقولنا بعض النوع انسان ولاشئ من الانسان بنوع * فالجواب عن المثال الاول ان الصغرى كاذبةلان موردالقسمة مفهوم العلم وهومعاوم لاعلم وانأريدمن حيث حصوله في الدهن فلانسل عدم الانتاج يوعن الثاني أن الصغرى ليست من القضايا المتعارفة بأن يكون المجول فهاصادق على افراد الموضوع صدق الكاي على جزئياته * فان قيل اذا كانت المغرى سالبة وجعل موضوع المكبرى ماسلب عنه الاوسط تعقق الانتاج بدون شرائط الا يعاب كقولنا مثاله المادى ان تقول الخمالاء ليس عوجود وكلماليس عوجود فهوليس بمحسوس اذبانيم الخلاءليس بمحسوس لاشئ من ج ب وكل ماليس ب فهو ا لينهكل ج أ * قلنالوسلمالانتاجفهوانما يكون اذا كان موضوع السكبرى هو يحتول الصغرى ولا يكون الامل كسنلك الابان تسكون الضغرى موجبة معدولة المجول أوسالبة المحول التي ابتدعها المتأخرون وحيشة يتعقق الشكل بشرطه (و) كذلك يسترط في الشكل الاول لكن بعسب الجهة (فعليها) أى الصغرى بان تكون غير المكنتين ليضفق الاندراج أيضاو ذلك لان الحكرى إبعاباأ وسلبا اعاهو على ما نبت له الاوسط بالفه مل بناء على مذهب الشسيخ فاولم يمحكم في الصغرى بأن الاصغر ثبت له الاوسط بالفسعل لم يازم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لكن الفار ابى يقول بالانتاج دون اشتراط حذا الشكل لانصدق وصف الموضوع على ذاته بالامكان على رأيه فلا يسترط

على أبه فعلية الصغرى بل الصغرى المكنة مع الكبرى مطلقا منجة نقول هذا على التنزل ومشايعة القوم في فهمهم للدهبي الشيفين ومن درى ان الفعلية التي يقول بهاالشيخ في وصف الموضوع ليست الفعلية بحسب الخارج بل بحسب الفرض علمقطعا ويقيناان الصغرى الممكنة في هذا الشكل منجة على جيم المذاهب إذاو ثبث الأوسط للأصغر بالامكان فلايستعيل فرض صدقه عليه بالفعل وحينتذ يندرج الأصغرفي موضوع الكبرى ويتعدى الحكم بالاكبراليه ولذلك لم يرتب المتقدمون في انتاج الصغرى المكنة في هذا الشكل وهذا أحدالمواضع التىأردنا بتأليفنا هذا أننبه على غلط المتأخرين فها وقد احيرالمتأخرون على تعنف النتجة عن المكنة بالثال الذي حكيناه عنهم فياسلف وأبناعن ضعفه وذلك أنهم قالوا بجوزأن يقال كل حارم كوب زيد بالامكان العام وكل مس كوب زيدفرس بالضرورة ولايصدق كل حارفرس بالامكان العام وذلكلان زيدا لم يركب بالفسعل إلاالفرس وكلم كوب زيد في السكبري هو فرسلأن وصف الموضوع انمايس وقعلى ذاته بالفعل وقدتقه واعرابناعن خطأجهور المتأخرين في معنى فعلية وصف الموضوع وان معناها ان كل مالو وجد وكانبالفهل كذافقولهم وكلمس كوب زيدفرس بالضرورة غيرصادق واعا الصدق في الكرى أن تقول بعض من كوب زبد فرس وهي جزئية لاتنتي في الشكل الأول على ماسياتي (و) يشترط بعسب الكر (كلية السكري) بأن يكون موضوعها كلياليازم اندراج الأصغر في الأوسط فيسازم من الحسكم على الأوسط الحكم على الأصغر وذلك لأن الأوسط يكون يحمولا هناعلى الاصغر وبعوزأن يكون المجول أعمر الموضوع فاوحكم في الكرى على بعض الأوسط لاحقلأن كون الأصغرغير مندرج فى ذلك البعض فلا يازم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغركابشاهد في قولك كل انسان حيوان وبعض الحبوان فرس فان بعض الحبوان الذي حكم عليه بالاكبرغير البعض الذى حكم به على الأصغر فالحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى

الأصغر لعدم كونهمندر جانعتهذا البعض واعاهومندرج تعتبعض آخر ثمقال المسنف بياناللضروب واشارة الى علة اشتراط هنة والشروط السابقة (لمنتج الموجبتان) الصغريان الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة) الكلية النتجتين (الموجبتين) الكلية والجزئية واللام فى قوله لينج الغاية أى أثرهده الشروط ان ينتج الموجبتان النع وفيه اشارة الى علية اشتراطهااذ يفهم منهانه على تقدير عدم واحدمن هذه الامور يكون الشكل عقيا غديرمنتي فالصغرى الموجبة الكاية مع الكبرى الموجبة الكاية تنج الموجبة الكلية كقولنا كلمركب بمكن وكل بمكن فقيرالى الصانع بنيج كلمركب فقيرالى الصانع والصغرى الموجنة الجزئية مع الكرى الموجبة الكاية تدير الموجبة الجزئية كقولنابعض الموجودم كبوكل مركب عادث فينتج بعض الموجود حادث (ومع السالبة) عطف على قوله مع الموجبة أى الصغريان الموجبتان الناسة والجزئية مع الكبرى السالبة الكلية ينتجان النتجتين (السالبتين) الكلية والجزئية فالصغرى الموجبة الكاية مع السكرى السالبة السكلة تنج سالبة كلية كقولنا كل مركب بمكن لاشئ من المكن بواجب فينتج لاشئ من المركب بواجب والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنبي سالبة جزئية كفولنابعض الموجود بمكن ولاشئ من المكن بواجب فينتج بعض الموجود اليس بواجب وقوله (بالضرورة) متعلق بقوله ينتج والمعنى أن الانتاج في هذا السكل ضرورى لا بعتاج الى دلسل بغلاف سأر الاشكال فان الانتاج فهااما بواسطة الخلف أوغيره كاسجىء ﴿ فائدتان ﴾ الاولى اعلم ان لتعصيل الضروب منكل شكل طريقين يسمى أحدهم ابطريق التعصيل والآخر بطريق الاسقاط فالاول كأن تقول الصغرى في هذا الشكل لاتكون الاموجبة أعمن أن تكون كلية أوجز ثية والكبرى لاتكون الاكلية أعمن أن تكون موجبه أوسالبة فتكون الضروب المنجة أربعة حاصلة من ضرب الصغريان الموجبتان فى السكر بين السكاسين وأماطريق الاسقاط فسكان تقول القساس يقتضي

ستةعشرضر باحاصلة من ضرب المغربات المحصورات الاردع فى السكريات المحصورات الأربع إلاأن اشتراط ايجاب الصغرى أسقط ثمانية حاصلة من ضرب المدغريين السالبتين في السكريات الأربع واشتراط كلية السكرى أسقط أربعة عاصلة من ضرب الكبريان الجزئيتين في الصغريان الموجبتين فبقيت الضروب المنجة أربعة _ الفائدة الثانية * إعم أن النتجة تابعة لاخس المقدمتين والاخس هوالجزئية والسلب فان وجدافي الشكل معاتكون النتجة سالبة جزئية وان وجد الاول دون الثاني كانت النتجة موجية جزئية وان وجد الناني دون الاول كانت النتجة سالبة كلية فاحتفظ على هذا (و) يشترط (في) الشكل (الثاني) بعسب الكيفية (اجتلافهما) أي اختسلاف المقدمتان الصغرى والكرى (فى الكيف) بأن يكون احداهاموجية والأخرى سالبة اذلوا تفقتا فيهلزم العقم الموجب لاختلاف النتائج وهو أمارته فان اختلافها دليل على أن النتجة لازمة لامن الصورة ونفس الشكل بل من الموادا المختلفة فانك اذاقلت كل انسان حنوان وكل ناطق حيوان كانت النتجة المادقة قضية موجبة ولوقلت كلانسان حيوان وكل فرس حيوان كانت الصادقة سالبة وكذاالسالبتان نحو لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من الناطق معجرأولانبي من الفرس معجر فان الحق في الاول الامعاب وفي الثيابي السلب وبيان ذلك ان وجه إنتاج هذا الشكل كابينه أبو حامد انه اذا أوجب شي على أم وسلبعن أمر آخر كان الأمران الاول والتالث متنافيين فاوأوجب علهمامعا أوسلب عنهمامعالم يلزم هذا التنافى لجوازأن تكون الاشياء المتخالفة مشتركة فى ثبوت شئ واحد لها و يكون الحق حينند السلب وان تكون الاشياء المتوافقة مشتركة أيضافي ثبوتشئ واحدلها ويكون الحق حينئذ الاعجاب وكذا تقول في السلب فانه يجوزا شتراك المتوافقة والمتخالفة في سلب شي واحد عنهما (و) يشترط بعسب الكمية (كلية الكبرى) بأن يكون موضوعها كليا اذلو كانت جزئية يتعقق الاختسلاف الذي هوأمارة العقم فانك اذاقلت لاشئ

من الانسان بفرس وبعض الحيران فرس كان الحق الايعاب في النتيجة ولو بدلت السكرى بقولك و بعض الصاهل فرس كان الحق السلب وكذا تقول في تعوقواك لاشئ من الانسان بفرس و بعض الحجر ليس بعيوان أو بعض الجسم ليس بحيوان وأما بحسب الجهة فيشة رط شرطان * الشرط الاول أن يكون (معدوام الصغرى) بأن تكون احدى الداعتين (أوانعكاس سالبة الكبرى). . بأن تكون الكرى من القضايا التي تنعكس سو البهاوهي سنة الدائمتان والعامتان والخاصتان عوالشرط الثاني (كون المكنة مع ضرورية أو كبرى مشروطة)عامة أوخاصة فان كانت صغرى فلانستعمل الامع ضرورية أومشر وطةعامة أوخاصة وان كانت كبرى لانستعمل الامع ضرور ية فقط فضرو بهالمنجة بعسب الجهة أربعة وعانون حاصلة من ضرب الصغربين في ثلاثة عشركبرى نارة وضربست كبريات في إحدى عشر صغرى نارة أخرى وذلك عقتضي الشرط الاول لكن الشرط الثاني أسقط عانية من هذا العدد تلك المسانية الحاصلة من ضرب المكنتين الصغريين في الداعة والعرفيتين ومن ضرب الداءة الصغرى في المكنتين الكريين وكان محموع الضروب بعسب الجهة مائة وتسعة وستون حاصلة من ضرب الصغريات الثلاثة عشرفي الكريات الشلانة عشرسقط منهاسيعة وسبعون عقتضي الشرط الأولوهي الحاصلة من ضرب الصغريات الاحمدي عشرة الباقية بعد أخمذ الضرورية والداغة في الكريات السبع الباقية بعد أخذ السنة المنعكسة السوالب وعانية بمقتضى الشرط الثاني على ماعرف ودليل الشرطين انه لولاها لزم اخسلاف النتجة الدال على العقم مشلاا عالم منتج المطلقتان ولاالمكنتان في هذا الشكل لأنشأواحدا كالمعرك بوجب بالاطلاق أوالامكان لأحدالشيتين المتفقين كالانسان ويسلب احدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتجة موجسة و بوجب باحداه الاحدالمة باينين كالفرس ويسلب كذلك عن الآخر كالثور والنتصة سالبة * واعماوضع هذا الشكل واشترطت فيه تلك الشروط (ليني)

صغراه وكبراه (الكليتان) أى الموجبة والسالبة (سالبة كلية) وهي إماناتجةمن صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية كفولناكل تمكن فهو ذوماهية ولاشئ من الواجب بذي ماهية وهنداه والضرب الاول وامانا تعةمن صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية كقولنالاشي من الواجب بذى ماهية أى كاانهما مختلفتان في الكيف على ماهومقدر في الشروط (سالبة جزئية) وهى امانا تعجمن صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنابعض الموجود مجرد ولاشئ من الجسم عجرد والنتجة سالبة جزئية وهي بعض الموجودليس بعسم وهنذا هوالضرب الثالث واماناتجة من صغرى سالبة جزئيةمع كبرى موجبة كلية نحو بعض الموجودليس بجسم وكل مايقب الاشارات الحسية فهوجسم والنتجة سالبة جزئية أيضاوهي بعض الموجود لايقبل الاشارة الحسية وهذاهو الضرب الرابعوبه تتمضروب هذا الشكل وانما كانت ضروبه أربعة لان شرط اختلاف المقدمتين أسقط تمانية وشرط كلية الكبرى أسقط أربعة فبقيت الضروب المنجة أربعة لان الموجبة الكلية الكبرى تنتج معالصغريين السالبتين والسالبة الكارى تنتجمع الصغريين الموجبتين واعلمان هذا الشكل ليس بديهي الانتاج كالشكل الأول فيعتاج انتاجه الى برهان وبراهين انتاج ماعد الشكل الأول من الاشكال كثيرة لمكن البراهين التي يتبين بهاانتاج الشكل الثاني ثلاثة أنواع الخلف وعكس الكبرى وعكس الترتيب مع عكس النتيعة والى ذلك أشار بقوله (بالخلف)أى انمايتين انتاج ضروب هذا السكل بالخلف وبه يتبين انتاج جينع ضروبه ﴿ أَوْ عَكُسُ الْسَكِيرِي) وهذا الدليسل أعامِعِرى في الأول والثالث (أوعكس الترتيب معكس النتجة)وهذا اعاجرى في الثاني ولا مجرى في الأول ولا الثالث لأنهاذاعكس ترتيبهما وقعت السالبة صغرى والسالبة لاتصلح لصغروية الشكل الاول وأيضابان وقوع الجزئية في الضرب الثالث كبرى والجزئية لاتصلح

الكبروية الشكل الاول وكذلك لاعجرى دلسل عكس الترتيب في الرابع كا الا يعرى فيه دليل عكس الكبرى أما الأول فلان عكس الترتيب في هذا الشكل عبارة عن أنك تعكس الصغرى وتجعلها كبرى وتجعل الكبرى الاصلية صغرى وصغرى هذا الضرب الرابع سالبة جزئية والسالبة الجزئية الاتنعكس وان انعكست لاتصلح لسكبروية الشكل الاول وأماالثاني فلان كبراه الاعجابها لا تنعكس الاجزئية وهي لا تصلح لكبر وبة الشكل الاول وعلى هذا فاعما يتبين الضرب الرابع بالخاف وانما لا بجرى دليل عكس الكبرى في الضرب الثاني لان كبراه موجبة والموجبة اعاتنعكس جزئية وهي لا تصلح للكبروية الشكل الأول على ماقلناه في الضرب الرابع * واعلم أن الخلف هنا أن تأخل مقيض النتجة وتعمله صغرى القياس فينتظم قياس على هذا السكل الاول منتج كمايناقض الصغرى مثاله أرت تقول في بيان انتاج المثال الاول الذي ضربناه للضرب الاول وكانت نتجته لاشئ من المكن بواجب بعض المكن واجب ولاشئ من الواجب بدى ماهية فينتج بعض المكن ليس بدى ماهية وكان في الصغرى كل . محكن فهو ذوماهية هذا خلف وان شئت بينت انتاجه بعكس الكبرى فتقول ولا شيء من ذى الماهية بواجب واماعكس الترتيب فقد قلنا انه هناعبارة عن أن تعكس السغرى وتجعلها كبرى عمتجعل الكبرى الاصلية صغرى ومثاله أن تقول في الضرب الثاني من هـ قدا الشكل كل يمكن فهو ذوماهية ولاشئ من ذي الماهية بواجب فينتج لاشئ من المكن بواجب ثم تعكسهما الى لاشئ من الواجب بممكن وهلذاعين النتجة الاصلية منهلذا الضرب ولمافرغ المصنف منذكر شروط الشكلين الاول والثانى وضروبهماشرع فىذكر شروط الشكل التالت وضروبه فقال (و) يشترط (في) الشكل (الثالث) شروط بحسب الكيف والجهة والكم اما التي بعسب الكيف فهي (ايجابها الصغري) أي صغرى هذا الشكل لأن الحكف هذا الشكل بالاكبره وعلى ماهو أوسط ولو كانت الصغرى سالبة بأن يسلب الاصغرعن الاوسط لم بندرج الاصغر تحته فلم

بازم تعدى الحكربالا كبراليده ولذلك يعقم الشكل اذا كأنت الصغرى سالبة وتعتلف النتجة والاختلاف امارة العقم على مالا معنى وذلك لانا اذاقلنا لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان ناطق كان الحق السلب وهولاشي من الفرس بناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل انسان حيوان كان الحق الايجاب وهوكل فرس حيوان وكذلك اذاقلنا لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الانسان بعمار ولاشئ من الانسان إبسهال فان الحق على الأول السلب وعلى النابي الا يجاب (و) أما التي بعسب الجهة فهي (فعلمتها) يعنى الصغرى وهذا هو اشتراط المتأخر بن الذين لم يفهموا القضية الحقيقية حق الفهم وأخذوا يبنون على أساس هذا الغلط اغلاطا لاعداد لهاقالوافي الاستدلال على هذا الاشتراط لانالو فرضنا أن زيدا ركب الفرس ولم يركب الحارقط وعمرا يركب الحاردون الفرس فانه يسدقكل ماهوم كوب زيدم كوب عرو بالامكان وكلماهوم كوب زيدفرس بالفعل ويكذب بعض ماهوم كوب عمروفرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لان كل ماهوم كوب عمرو حاربالضرورة وقدعر فتوهم هذا الجهور في العكس وفى الشكل الاول على أن العقل معكم بالضرورة انه اذا أمكن شيئان لشئ واحد جازان بتصادقامعاوهذا معنى الامكان الجزئي أي في فضية جزئية وهي نتجة هذا الشكل واذاأ مكن أحدها لهفى اثبات وسلب الآخر عنه بالامكان كان سلب الثاني عن الاول بالامكان لجواز تعقق الاول في ذلك الشئ احيانا فيكون له حكمه ولوفى بعض أفراده عنسدما يتعقق المكن ولامعنى للامكان الاهذاو كذلك اذا اختلط الامكان مع غيره فتدبر (و) أما التي بحسب الكم فهي ان تركب المقدمتان (مع كلية احداهما) سواء كانت الكلية صغرى أوكبرى اذلوكانته جزئيتين لاحمل أن يكون البعض من الاوسط الحكوم عليه بالاكبرغير البعض من الاوسط المحكوم بالاصغر فلا يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر كقولنابعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس فالحكم على بعض الحيوان بالفرسية لايتعدى الى البعض المحكوم عليسه بالانسانية وامأ الضروب فهي مل

ذكره بقوله تعليلالوضع الشكل معشروطه (لينتج) الصغريان (الموجبة ان) أى الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الكلية أوبالعكس) أى المغرى الموجبة الكلة مع الكبرى الموجبة الجزئية (موجبة جزئية) فالمفهوم من هذا الكلام ثلاثة أضرب كل واحد منهامنتج لموجبة جزئية * الضرب الاول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا كل عادت بمكن وكل عادت مسبوق بالزمان فينتج بعض المكن مسبوق بالزمان * الضرب الثاني الصغرى الموجبة الجزئية مع الكرى الموجبة السكلية كقولنابعض الجسم عنصرى وكلجسم محسوس والنتجة موجبة جزئية هى بعض العنصرى محسوس * الضرب الثالث الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية كقولنا كليمكن فهوفقيرالى الصانع وبعض الممكن مادى والنتيجة بعض الفقيرالي الصانع مادى _ مماشارالي الضروب التسلانة الباقية بقوله (أو) لينتج الصغريان الموجبتان (مع) الكبرى (السالبة الكاية أو) الصغرى الموجبة (الكاية مع) الكبرى السالبة (الجزئية سالبة جزئية) فهذه ثلاثة أضرب أخرى دضم الى الاولى فتصر الضروب سنة يه فالاول مر مفده الثلاثة الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا كل حادث بمكن والاشئ من الحادث بقديم والنتيجة سالبة جزئية هي بعض المكن ليس بقديم * الضرب الثاني الصغرى الموجبة الجزئية مع الكرى السالبة الكاية كقولنابعض الجسم فلكى ولاشئ من الجسم عجرد والنتيجة بعض الفلكي ليس بمجرد هالضرب الثالث الصغرى الموجبة النكلية معالكبرى السالبة الجزئية كقولنا كلجسم محسوس وبعض الجسم ليس المسكل جزئيات لجوازأ عمية الاصغر لأنه محمول على الاوسط والمحمول بجور ان مكون أعم فمتنع الحكم الا كرعلى كل أفراد الاصغر العاما أوسلما واعما كانت ضروب هذا السكل سنة فقط لأن الشروط أسقطت عشرة أضرب

عانية بشرط الكيفوائنين بشرط الكم أى الصغريان السالبتان مع الكريات الاربع والصغرى الموجبة الجزئسة مغ الكريان الجزئسين واعا تنبيه في الضروب (بالخلف) وهو جار في الضروب كلها (أوعكس الصغرى) و يجرى في الاول والناني والرابع والخامس (أوعكس الترتيب مم) عكس (النتيجة) و معرى في الثالث ولا معرى فيه عكس الصغرى لأن كراه جزئية لاتصلح لكبروية الشكل الاول كالابجرى في الضرب السادس من هذه الطرق النلانة الاالخاف اذلا بجرى فيسه عكس الصغرى لأن الجزئيسة لاتقع في كرى الشكل الاول ولايتبين بعكس الحكيرى لأنهالا تقبسل العكس و بتقديرانعها الاتصلح له كبروية الشكل الأول * تم إن الخلف هناأن يؤخذنقيض النتيجة وبجعل كبرى وبجعل صغرى القياس لابحابها صغرى فينتظم قياس على هيئة الشكل الاول منتجلاينا في الكرى فيقال في المثال الاول مثلالولم يصدق بعض الممكن مسبوق بالزمان لصدق لاشئ من الممكن عسبوق بالزمان فنجعل هنذا النقيض كبرى لصغرى هنذا الضرب ونقول كل حادث ممكن ولاشئ من الممكن بمسبوق بالزمان فينتج لاشئ من الحادث بمسبوق بالزمان وقد كان كل حادث مسبوق بالزمان هف يومثال الاستدلال بعكس الصغرى ان تقول في المثال الثاني بعض العنضري جسم وكل جسم محسوس فبعض العنصرى محسسوس وأماعكس الترتيب فهو في هذا الشكل ان تعكس الكبرىأولا تم تعمدالى المقدمت بن فتجعل كل واحدة منهسما مكان الاخرى فينتظم قياس من الشكل الاول منتج لما ينعكس الى النتيجة المطاوبة كأن تقول في المثال الثالث بعض المادي بمكن وكل يمكن فهو فقير إلى الصانع والنتيجة بعض المادى فقيرالي الصانع وتنعكس الى بعض الفقيرالي الصانع ماذي وهو المطاوب * ولما فرغ المصنف من بيان شرائط الاشكال الثلاثة وضرو بهاوطرق الاستدلال على انتاجها شرع في بيان شرائط الشكل الرابع وضرو به وطرق انتاجه فقال (و) يشترط (في) الشكل (الرابع) بحسب الكيف والكم أحد أص بن

أما (إيجابهما) أي إيجاب الصغرى والكبرى (مع كلية الصغرى أواختلافهما). في الكيف (مع كليته إحداهما)وذلك لأنه لولم يكن ولاواحد من هذين الامر بن لزم اما كون المقدمتين سالبتين أوموجبتين مع جزئية الصغرى أو جزئيتين مختلفتين فى الكيف وعلى التقادير الثلاثة بعصل الاختلاف الدال على العقم اذلو كان الاختلاف الصورة وهي واحدة لما كان هذا الاختلاف، اماعلى الاولفلائن الحق في قولنالاشي من الحجر بانسان ولاشي من الناطق معجرهو الا يجاب ولوقلنا لاشئ من الفرس معجر كان الحق السلب وأماعلى الثانى فلائنا أذاقلنابعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان كان الحق الابعاب ولوقلنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب يو وأماعلى الثالث ف الأن الحق في قولنابعض الحيوان انسان و بعض الجسم ليس بعيوان هو الا بعاب ولوقلنا بعض الحجر ليس بعير ان كان الحق السلب ﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض المصنف لبيان شرائط السكل الرابع بحسب الجهة وهي أمور خسة تخفائها وطول الكلام عليهامع قلة الاعتداديهذا الشكل لشدة بعده عن الطبع ولم يتعرض أيضالنتاج الاختلاطات الحاصلة من الموجهات في شئ من الاسكال الاربعة لطول الكلام فهاطولالا يناسبه مختصره هذاوا عاوضع هذا الشكل واشترطت فيه هذه الشروط (لينتج) منه الصغرى (الموجبة الكلية مع) الكريات (الاربع) والصغرى الموجبة (الجزئية مع) السكرى (السالبة الكلة) والصغريان (السالبتان) الكلية والجزئيسة (مع) الكرى (الموجسة الكلية وكلينها) أى كلية الصغرى السالبة (مع) الكرى (الموجبة الجزئية موجبة جزئية ان لم يكن) هناك (سلب) أى الضروب التي لم تستمل على السلب كلهاا عاتنت موجبة جزئية دون الاعاب الكلي واعالم تنتجه لجواز ان يكون الاصغراعم من الاكير وامتناع جمل الاخص على كل افراد الاعم كقولنا كلانسان حيوان وكل ناطق انسان (والا) أى ان لاينتني السلب بأن اشملت الضروب على سلب (ف) النتيجة (سالبة) اما كلية أوجزئية

وبالجسلة فضروب هسذا الشكل تمانية على ماقرره المتأخرون * الاول من موجبتين كليتين كقولنا كلجسم مركب وكل قابل للإشارة جسم والنتيجة بعض المركب قابل للاشارة و الضرب الثاني من موجبت بن والجزئية هي الكبرى كقولنا كلحادث صادرعن الحق وبعض الممكن حادث والنتيجة بعض السادر عن الحق يمكن مد الضرب الثالث من ساأبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنالاشيمن القابل التغير بثابت وكل قابل التغير كائن طبيعي فلاشئ من الثابت بكائن طبيعي أعنى ان النتيجة من هذا الضرب سالبة كلية يد الضرب الرابع عكس الثالث مثاله ان تقول كل قابل للتغير كائن طبيعي ولا شيء رالقابل للتغير بتابت والنتيجة بعض الكان الطبيعي ليس بثابت والضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ومثاله ان تقول بعض العنصرى قابل للفسادولاشئ من الفلك بعنصرى والنتجة بعض الغابل الفسادليس بفاك م الضرب السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنابعض الحيوان ليسبانسان وكلفرس حيوان والنتجه بعض الانسان ليس بفرس * الضرب السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نعوكل انسان حيوان وبعض الحجر ليس بانسان والنتجة بعض الحيوان ليس معجر والضرب الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى معولاشئ من الفرس بانسان و بعض الصاهدل فرس والنتجة بعض الانسان ليس بصاهل فهدا ما افاده المتأخرون وقدذ كروا لهدا الشكل ولانتاجه هذه النتائج الثمانية شروطا خسة نجملهالك ونحيل تفصيل الكلام فها على المسوطات فنقول اشترط المتأنرون في الشكل الرابع خسة شروط * الاول انه لا يستعمل المكنة في هذا الشكل أصلاموجبة كانت أوسالبة به الشرط النانى ان تسكون السالبة المستعملة فيه قابلة للانعكاس ي الشرط النالث أحد الأمرين صدق الدوام على صغرى الضرب الثالث أوالعرفي العام على كبراه * الشرط الرابع أن تكون الكبرى في الضرب السادس من القضايا المنعكسة

السوالب * الشرط الخامس أن تكون الصغرى في الثاني من احسى الخاصة والكبرى عايصة قعليه العرفى العامهة الما المتقدمون فالضروب المنجة لهف السكل عندهم حسبة اذقد أسقطوامع المانية الساقطة عند المتأخر بن ثلاثة أيضا م أحدها الصغرى السالبة الجزئية مع الكرى الموجبة الكاية * ثانبها الصغرى الموجبة الكلية مع الكرى السالبة الجزئية * ثالثهاالصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية وعالوا سقوط هذه الثلاثة بأن بيان انتاجهاموقوف على انعكاس السالبة الجزئية وهي لاتنعكس (على ماهوراً بهم) تم برهنوا على عقمها بالاختلاف في النتجة لكن أحاب المتأخرون بان الاختلاف في هـ نه الضروب اعابتم اذا كان الفياس مي كبامن المقدمات البسيطة ولواشترط في انتاجها أن تكون السالبة المستعملة فيهامن احدى الخاصتان وقدتقرر لديهمانها تنعكس على ماتقدم فلا ينهض تعليلهم برهانا _ واعاينه هذا السكل (بالخلف) وهوفي هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتجة ويضم الى احدى المقدمتين لينج ماينعكس الى نقيض المقاسة الأخرى فني بعض الضروب يجعل نقيض النتجة كبرى وصغرى القياس صغرى كافي الضربين الاولين لينتج ماينافي الكبرى وفي بعضها يجعل نقيض النتجة صغرى وكبرى القياس كبرى كافى الضرب الثالث والرابع والخامس لينتج ماينافى الصغرى (أو) ينتج (بعكس الترتيب) ليرتد الى الشكل الاول (ممعكس النتجة) و يسمى هذا البيان بتبديل والقلب وهوأن مجعل المغرى كبرى والكبرى صغرى ليرجع الى الشكل الاول عمتعكس النتجة وهو اعاجري حيث تكون المكبرى موجبة والصغرى كلية والنتجة مع ذلك قابلة الإنعكاس كافى الاول والنانى والنالث والنامن أيضا ان انعكست السالبة الجزئية بان كانت من احدى الخاصة بن دون البواقي (أو بعكس المقدمة بن) وهوأن تعكس الصغرى ثم الكبرى بالعكس المستوى ليرتدالي الشكل الاول ولا يعرى الاحيث تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية تنعكس الى (۱۳ - تنویرالمشرق)

الكاية كافى الرابع والخامس لاغير (أو بالردالي) الشكل (الثاني بعكس الصغرى) عكسا مستويا ولا يجرى الاحيث تكون المقدمتان مختلفتين في الكيفوالكرى كلية والصغرى قابلة للانعكاس أو بالردالي الشكل التالث بعس الكبرى عكسامستويا ولابجرى الاحبث تكون الصغرى موجسة والكبرى قابلة للانعكاس وتكون الصغرى أوعكس الكبرى كلية ﴿ فصل في القياس الافتراني الشرطي ﴾ إعلم أن الشرطيات الافتراني الشرطيات القسمت كالجليات الى قسمين قطرية كقواك كلا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونظرية كقولك كلا وجمدالمكن وجمدالواجبمست الحاجمة الىمعرفة الاقيسة الشرطية الاقترانية فالقياس الاقتراني الشرطي هوماأننج نتجةهي قضية شرطية وبعبارة أخرى هومالم يتركب من حليات صرفة سواء تركب من شرطيات صرفة أومنها ومن الجليات ولمافر غالمينف من الاقترابي الجلىشرع في الاقترابي الشرطي مقسهاله الى خسسة أفسيام فقال (الشرطي من) القياس (الاقتراني) ينقسم الي خسسة أقسام لأنه (اما أن يتركب من متصلتين) وهو القسم الاول كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وكلها كان النهار موجودا فالأرض مضيئة فينتج قولك ان كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة وشرط انتاج هذا القسم شرائط الاشكال المقدرة في الجلي الا أرف ضروب الشكل الرابع منه حسبة فقط لعدم دخول الجهة في الشرطيات (أو) يتركب من (منفصلتين) وهوالقسم الثاني كقولنا كل عددامازو جأوفردوكل زوح امازوجالز وجأوزوجالفرد أوزوجالزوج والفردفينتج قولك كلء حدامافردا وزوجالزوج أوزوج الفرد أوزوج الزوج والفر دبيان ذلك ان العدداما أن ينقسم الى متساو بين أولا الثاني هو الفردوالاول اماأن يقبسل القسمة البهمامية أخرى أولا الثانى زوج الفرد والاول اما أن تنتهي قسمته الى الواحد أولا الأول زوج الزوج والناني زوج الزوج والفرد * وشرط انتاج هـ فا لقسم الجاب المقدمتين وكلية احداها

وصدقمنع الخاوعلهما واعلمأن كلامن هذبن القسمين ينقسم الى ثلاثة أقسام لان الشركة بين المتصلمين والمنفصلتين امافى جزء تاممنهما أعنى المقدم أوالمالى أو في جزء غيرتام منهما أر في جزء تامن احداها غيرنام من الانوى والمطبوع من الاول الاول ومن الثاني الثاني وقد تقدم منالها (أومن حلية ومتصلة) وهو القسم النالث كقولنا كلاكان هذا الشئ انسانافه وحيوان وكل حيوان جسم فينتركلا كانهذا الشئ انسانا فهرجسم ووجه الانتاج هناان الصادق علىكل ماصدق عليه اللازم وهو الحيوان صادق على الملزوم وهو الانسان يواعلم أن هذا القسم أربعة أفسام لان الجلية فيه اما أن تكون صغرى أو كبرى واياما كان المشارك لها اماتالى المتصلة أومقدمها الاأن المطبوع منهاما كانت الجلية فيه كبرى والشركة مع تالى المتصلة وهوماقدمنامثاله وان شئت مثلت اكانت فيه الجلية صغرى والشركة مع تالى المتصلة أيضا بقولك هذا الشئ انسان وكلما كان الشئ انسانا كان حيوانافينج ان هذا حيوان وشرط انتاج القسم الثالثمن أقسام الاقترابي الشرطي ايجاب المتصلة (أومن حلية ومنفصلة) وهو القسم الرابع كقولنا كلعددامازوج أوفرد وكل زوجفهومنقسم بمتساويين فينتج كلعدامافرداومنقسم عتساويين وكقولناداعا اما أن يكون العددروجا أو فرداوكل واحدمهماداخل تعتالكم فينهأن المددداخل تعتالكوهذا القسم ثلاثة أقسام لان الخليات اما بعدد أجزاء المنفصلة أوأقل أوأكثر وشرط انتاجه أن يكون المنفصلة موجبة كلية مانعة خاو أوحقيقية (أومن متصلة ومنفصلة)وهوالقسم الخامس كقولنا كلاكان هذا الشئ انسان فهو حيوان وكل حيوان فهواما أبيض أوأسر دفينتم كلاكان هذا انسانا فهواما أبيض أو أسودو نعوقواك دائما اماأن مكون العددزوجا أوفرداوكلا كان الشئ زوجاأو فردا فهوكم منفصل فكلها كان عددا كان كامنفصلا يوهذا القسم ستة أقسام لان المساركة بين المتصلة والمنفصلة امافي جزء تام منهما أوفى جزء غير تام منهما أو فيجزء تاممن احداها غبرتاممن الاخرى واياما كان فالمصلة صغرى أوكبرى

ومطبوعهان تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى وشرطه اعجاب المنفصلة (و) كما أللي تنعقد فيه الاشكال الاربعة على ماذكر مفسلا كذلك الشرطى (تنعقد فيه الاشكال الاربعة) اذلا بدمن اشتراك المقدمتين في جزء وهوالحدالاوسط فاما أن يكون محكوماعليه في كلتا المقدمتين نحواذا كانت الشمس طالعة فالعالم مضئ وكلاكانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقديكون اذا كان العالم مضيئا فالنهار موجود * أو محكوما به فهما نحو كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضئ وليس البتة اذا كان الليسل موجود افالعالم مضئ فليس البتة كلاكانت الشمس طالعة كان الليل موجودا يو أومحكوما به في الصغرى ومحكوماغليه في السكبرى نعو كلا كانت الشمس طالعة كان الهار موجودا وكلاكان النهارموجودا كأن الغالم مضيئا فكلها كانت الشمس طالعة كان العالم مضينًا * أو بالعكس نعوكل كانت الشمس طالعة كان النهار موجوذا وكلاكان العالم مضيئا كانت الشمس طالعة فقد يكون اذاكان النهار موجودا كان العالم مضيئا ﴿ فالأول هوالشكل الثالث والثاني هو الثاني والثالث هوالاول والرابع هوالرابع (وفي تفصيلهاطول) أي في تفصيل الاشكال في تلك الاقسام الخسة بعسب الشرائط والضروب والنتائج تطويل وهوغ يرلائق بسأن المختصرات لأنه من وظائف المطولات ولذا ترك المصنف التعرض له لان معرفة الاقترانات الجلية تغنى عنه على ماقيل فان أحكامها مختلفة قطعاولالانهالاجهدوى لهافان من المطالب التصديقيته ماهوشرطي فلابد من المعث عن الادلة الموصلة اليه في المنطق و لافرغ المنف من القياس الاقترابي باقسامه شرع في القياس الاستثنائي فقال ﴿ فصل أَى في القياس الاستثنائي ﴾ والكلام عليه من وجوه * الاول تعريفه وقدمى تالاشارة اليه وأنه هو الذي تكون النتجة مذكورة فيه عادنها وصورتها ويتركب من مقدمة شرطية ومقدمة حلية يستثني فها عين أحدجزني الشرطية أونقيضه * الوجه الثاني تقسمه وهو بنقسم الى انصالى وانفصالى فالانصالى ماتركب من شرطية متصلة

وحلية ببين فهاوضع المقدم أى اثباته أور فع التالى أى نفيه والانفصالي ماتركب من منفصلة وحلية يبين فيهاوضع أحدجزني المنفصلة أو رفعه وعلى كل فالشرطية هى الكبري والحلية هي الصغرى والاحتمالات المتصورة في انتاج كل استثنائي أربعة وضع أحد الجزئين أورفعه وفي كلمن الوضع والرفع قسمان لكن المنتهمنها في كل قسم من قسمى القياس الاستثنائي شئ والى المنتج من الاتصالى أشار المصنف بقوله (الاستثنائي بنتج من المتصلة) الموضوعة فيه (وضع المقدم) بالرفع وضع التالى (بالنصب) ولاعكس لجواز كون التالى أعم ولا يلزم من وجودالاعم وجودالأخص (ورفع التالي) بالرفع أيضاعطفا على وضع المقدم رفع المقدم (بالنصب) ولاعكس لجواز كون التالى أعم ولا يازم من رفع الأخص رفع الأعم وأما كون وضع المقدم ورفع التالى منتجين فلأن المقدم ملزوم والتالى لازمو يلزمهن وجودا لمازوم وجوداللازم ويلزمهن رفع اللازم رفع الملزوم هذا والشرطية المنفصلة التيهي أحدجزني الاستثنائي الانفصالي تنقسم الىثلاثة أقسام كاهومعاوم حقيقية ومانعة جعومانعة خلاو يتنوع الاستثنائي الانفصالي الى ثلاثة أنواع حسب انقسام المنفصلة الى هذه الأقسام والمنتج في كل نوع من الاحتالات الأربعة شئ فأشار المصنف الى المنتج منها في كل نوع فقال (و) المنفصلة (الحقيقية)بالجرعطفاعلى قوله المتصلة (وضع كل) من الجزئين بالرفع عطفاعلى قوله وضع والمعنى ان الاستناني الانفصالي بنتم من الحقيقية الموضوعة فيه وضع كلواحدمن الجزئين رفع الآخر (كانعة الجمع) فان وضع كل من الجزئين فيها منتج رفع الآخرومنال الاستثنائي والمنفصلة حقيقية قولك اما أن يكون هذا العدد زوجاأوفردا لكنهزوجفليس بفرذلكنه فردفليس بزوج ومثاله والمنفصلة مانعة جع أن تقول هذا إماشجر أوحجر لكنه شجر فليس محجر لكنه حجر فليس بشجر (ورفعه) بالرفع عطفاعلى قوله وضع كل أى الانفصالي كاينتي من الحقيقية المذكورة فيه وضع كل من جزئهار فع الآخركذلك بنتم منهار فع كلوضع الآخر (كانعة الخلو) فان رفع كل واحد من جزابها بنج وضع

الآخر ومثال المشبه أن تقول هذا العدد إماز وحأوفر دلكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفر دفهوزوج ومثال المسبهبه أن تقول هذا اما لاشجر أولا حجر لكنه ليس بلائم فهو لاحجر لكنه ليس بلاحجر فهو لانمجر فحمل من هدا أن للانفصالي المتركب من الحقيقية أربع نتائج اثنتان باعتبار الوضع واثنتان باعتبار الرفع وان للتركب من مانعة الجمع اثنتان فقط باعتار الوضع وللتركب من مانعة الخاوا ثنتان فقط باعتبار الرفع يدالوجه الثالث ذكر شروطه وخلاصتها أنهلا بدفيه من ايجاب الشرطية مطلقا والالسلب اللزوم أوالعناد فلايازممن وجود طرف وجود آخر ولامن علمه علمه ومن كونهاغير اتفاقية والالدارحيثأن العلم بالاتفاقية موقوف على العلم بصدق التالى فاو استفيد العلمبه من العلمها لزم الدور ومن كلية الشرطية والاستثنائية وإلا لاحمل أن يكون اللزوم أوالعناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع آخر فلابازم انبات أحدجزأى الشرطية أونفيه لنبوت الآخر أوانتفائه اللهم الااذا كان وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الاثتناء يه وعبارة مختصرة لابد من كلية الشرطية أوالاستثنائية حقيقية أو حكما اذا تعادالوقت في حكم الكلةهـ في فصل في قياس الخلف ﴿ واعلم أنه قديستدل على البات المدعى بأنه لولاه لصدق نقيضه لاستعالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هوواقعا كامى غيرمى قنسباحث العكوس والاقيسة وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف امالانه ينجر الى الخلف (بضم الخاء) أى المحال على تقدير صدق نقيض المطاوب أولانه ينتقل منه إلى المطاوب من خلفه أى من ورائه الذى هونقيضه وهذاه والاظهراذيقع في مقابلته القياس المستقيم المسمى بذلك لانه يثبت المطاوب من قدامه على وجه الاستقامة وعلى التوجيه الأول يقرأ بضم الخاء وعلى الثانى يقرأ بالفتح ومرس ههنا كانت القسمة الأولى للقياس قسمت الى مستقيم وقياس خلف واعلمأنه على ما إستقرعليه رأى الشيخ الرئيس ليس قياسا واحدا بلمتركب من قياسين أحدهاافتراني

شرطي والآخر استثناني اتصالي يستثني فيه نقيض النالي وصورته هكذا الولم شب المطاوب لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال فينتم لولم يثبت المطاوب لثبت المحال لحن المحال ليس بثابت فيازم تبوت المطاوب لكونه نقيض المقدم ولكونه يتركب هذا الضرب من التركب انوه المصنف وجعل الكلام عليه فاتمة للكلام في الاقيسة فقال (وقد يخص باسم قياس الخلف ما) أى القياس الذي (يقصد به انبات المطاوب ب)سبب (ابطال نقيضه) اذ ارتفاع النقيضين محال فهما إنتني أحدهما ثبت الآخر لا محالة (ومرجعه) أي عاصل هـ ف القياس برجع (الى) قياس (استثنائي) اتصالى يستني فيه نقیض التالی (و) قیاس (اقترانی) شرطی مترکب من متصلتین مثلانقول اذاصدق کل ہے ب وجب صدق عکسه وهو بعض ب ج اذلو لم سدق هذا العكس لثبت نقيضه مع صدق الاصل المفر وض الصدق فيسلزم صدق ولا شي من ب ج مع صدق كل ج ب الذي هو الإصل المفروض الصدق وكلما تبت ذاك مع هذالزم المحال وهو لاشئ من ب فاولم يفدق هذا العكس لزم المحال المذكور لكن هذا المحال ليس بثابت فصدق العكس لازم _ولا فرغ المنف من القياس بجميع أقسامه شرع في لواحقه فقال وفصل أى في الاستقراء والمتنا اللذين ألحقابالقياس وليسامنه إ فانقسمت الحجة بذاك الى ثلاثة أقسام القياس والاستقراء والتمثيل وجهانقسامها الى هذه الثلاثة أر الاستدلال إمابالكلي على الكلي أوالجزئي وإمابالجزئي على الكلي وإمابالجزئي على الجزئي فالأول هو القياس وقد سبق مفصلا والثاني هو الاستقراء والثالث هوالنمثيل والاستقراء في الاصل التنبع تقول استقريت البلاد اذا تنبعها قرية قرية وفي الاصطلاح ماسيد كرمالمنف جواعلمان المرادبه هنا الاستقراء الناقص لاالتام لان التام من القياس لامن لواحقه وهو الممي بالقياس المقسم كقولنا كلحيوان إماناطق أوغيرناطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق من الحسوان حساس بنيم كل حيوان حساس وهذا القسم مفيد لليقين

وان الناقص الذي مرخ لواحق القياس فهوا عايفيد الظن وضابط التامانه ماحصر فيه الكاي في جميع جزئياته حصر اقطعيا وضابط الظني ماأفاده بقوله ﴿ الاستقراء) الذي هومن لواحق القياس أعنى الاستقراء الناقص هو (تصفح) أى تبع أكثر (الجزئيات لاثبات حكم كلى) كااذا تصفحنا أكثر جزئيات الحيوان فوجدناها تحرك فكهاالأسفل عندالمضغ فحكمنا بأنكل حيوان بعرك فكه الاسفل عند المنغ وقوله حكم كلى امام كب توصيفي فيكون اشارة الىأن المطاوب في الاستقراء لا يكون حكاجز ثياواما مركب اضافى فيكون التنوين في كلى عوض عن المضاف اليه أى لا ثبات حكم كلما واعلمان هذا التعريف استنبطه المصنف من كلام الفارابي وفخر الاسلام وهو مبنى على المسامحة لأنه تعريف بالسبب وذلك لأن الاستقراء قسم من الدليل الذي حوالقول المركب من مقدمات فيكون قولا مركبامن مقدمات ناشئة عن التصفح لانفسه وأولى له أن يقول هو المؤلف مرس قضايا تتضمن الحكم على الجزئيات لاتبات الحكم على السكلى والمسراد بالجزئيات الجزئيات الاضأفيسة حقيقية كانت أولا ولعله ارتكب هذا التسامح للإشارة الى أن سمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل و وجه آخر وهوانه كا أن العكس يطلق على المعنى المسدرى أعنى التبديل وعلى القضية الحاصلة به كذلك الاستقراء بطلق على المعنى المسدري وهو التصفيح والتتبع وعلى الغول المبنى على هذافاذ كره تعريف للاستقراء بالمنى الأول ويعلم المعنى الثانى بالاستنباط والمقايسة وقس عليه النمثيل الآبى ولا يعفى أن الحكم بأن الناني أعنى الاستقراء الناقص لايفيد الاالظن اغايصهاذا كان المطاوب الحكالكاي كايظهرمن التمثيل السابق له ولنتجته وأمااذا كتفي بالجزئي فلا شكان تنبع البعض يفيد اليقين به كإيقال بعض الحيوان فرس و بعضه انسان وكل فرس بتصرك فسكه الاسفل عند المضغ وكل انسان أيضا كذكك فياتيج قطعا ان بعض الحيوان كذلك (و) اما (التنسل) فله اطلاقان يد الأول اطلاقه

على المعنى المدرى أعنى تسبيه جزئى مجزئى آخر في معنى مشترك بينهما لينب في المسبه الحكم الثابت في المسبه به المعلل بذلك المهنى * والاطلاق الثاني اطلاقه على ماهو حجة أعنى القول المؤلف من قضايا مستملة على ذلك وعرفه المسنف باعتبار المعنى الأول اشعازابان اسمه منقول لامن يجل وتنبيها للناظر على أن يستنبط المعنى الثاني بماذكره فقال هو (بيان مشاركة جزئى لآخر) أي لجزئى آخر (في علة الحكم ليثبت) ذلك الحكم المعلل بتلك العلة (فيه) أى في الجزئي الأول والمرادبالجزئ مايشمله المعنى المشترك سواء كان محمولا عليه أولاوذاك كإيقال النيندمسكرفهو حرام وبعبارة أخرى الخر حرام لانهمسكر وهذه العلة موجودة في النيدف كون حراما واذا أريدردمالي صورة القياس قبل النبيد مسكر كالخروكل مسكر حرام فالنيذ حرام فالجزئي الأول المسبه يسمى أصغر والثانى المسبه به والحكم هوالا كبر والمعنى المسترك أوسط يه والمتكلموب يسمون التمثيل استدلالا بالشاهد على الغائب وعلى أن الشاهدهو المسبه به والغائب هوالمسبه يه والفقهاء سمونه قياسالما فيهمن تقدير جزئي بأخر والحاقه بهيقال قاس الشئ بالشئ اذاقدره على مثاله ويسمون الاصغر فرعاو المشبه بهأصلالا بتناء الاصغر عليه في نبوت الحكم والاكبر حكما والأوسط جامعاوعله وحكاء الاسلام وفلاسفته استخفوابه وقال بعضهما نهدون الاستقراء وبعضهم على انه ليس بشئ ومن المتكلمين من شنع في الردعليم وأطال في ذلك عالا حاجة الى نقله وبعضهم فسمه الى القطئي المفيد لليقين كقولنا العالم كالبيت في الامكان وهوعله للاحتياج الى المؤترف كون العالم محتاجا الى المؤثر والى الظني مثل. قولك العالم كالبيت في التأليف وهوعلة الحدوث فيكون العالم حادثا أيضا ولكن الدي يقع من لواحق القياس هو الثاني كالا يحفى * وقال بعض محققي المتأخر بن من المتكلمين مشيرا الى عسر الحصول على القطعي ونكته عدم تصريح الاكثربهذا التقسيم مانصه ان المتنيل لا يكون مفيد الليقين الاا ذائب عليه الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطاأ وخصوصية الفرع مانعاقطعا

لكن تحصيل العلم بهده الامور صعب جدافات المسمو التمشل الى ما يفيد اليقين ومايفيد الظن كاقمموا الاستقراء اهد ولما كان تعليل حكم الاصل بالعلة المدعامله محتاجاالى الاستدلال والبيان أشار المصنف الى وجهين قو يين من ذلك فقال (والعمدة)أى المعقدعليه (في طريقه)أى طريق اثبات صحة التثيل وكون علة الحكم في الاصل هي العلة حقيقة وجهان الاول هو (الدوران) يعني ترتب الحسكم على الوصف الذى له صاوح العلية وجوادا وعدما كترتب حكم الحرمة في الخرعلى الاسكار فانهما دام مسكرا حرام واذازال عنه الاسكار زالت حمته والدوار انعلامة كون المدار أعنى الوصف علة للدائر أى الحكم ويسمى بالطرد والعكس أيصافيل وهذا الطريق ضعيف أيضالان الجزء الاخبرمن العلة التامة والشرط المساوى بدورمعه المعاول وجودا وعدمامع انه ليس بعلة ولأن تعققه في بعض الصور لايفيد العلية وفي جيعها انما يكون باستقراء تام وهومتعزر أو متعسر أقول وللناقشة في هذا البحث مجال فان المعترض ان أراد أن هذا الطريق لايفيد القطعية فسلم لكن ليس الغرض هو القطعية وان أراد أنه لا يفيد لاقطعية الحكولاظنيه فمنوع كالابحنى على من له أدنى فطنه يدانو جدالثاني هو (الترديد) ويسمى بالسبر والتقسيم أيضاوهو أنه يتفحص أولا أوصاف الاصل وتقول انعلة إلحكم اماهة واماذاك واماذاك تم تبطل علية الكل الاواحدا ليثبت انه هوالعله لاسواه كإيقال انعلة الحرمة في الجراما الاسكار واما السيلان والثانى باطل لان الماءسيال وليس بحرام فتعين الاول وكايقال انعلة الحدوث في البيت اما التأليف واما الوجودواما كونه قائما بنفسه والاخسران باطلان ضرورة الانتقاض بالواجب فتعين الاول قيل وهوضعيف أيضا لان حصرالعلة فى الاوصاف المذكورة منوع ولان كون المسترك علة فى الاصل لايلزمفسه كونهعله في الفرع لجواز كون الخصوصية الاصل شرطا وكون خصوصية الفرع مانعاأ قول وفيه المناقشة السابغة يولما كان الغرض من المنطق هوتميز صحيح الفكرعن فاسده وكان ذلك التميز منوطا بمعرفة صدورة الفكر

ومادته جيعاعقد فصلالبيان موادالاقسية فقال ﴿ فصل في موادالاقسية ﴾ (القياس) كاينقسم باعتبار الهيئة والصورة الى الاقترابي والاستثنائي باقسامهما كذاك ينقسم باعتبار مادته أعنى القضايا التي يتركب منها بقطع النظرعن هيئة تركيها بعضهامع بعض الى الصناعات الجس لانه (امابرها بي وهوما يتألف من اليقينيات) أى ماتكون جيع مقدماته يقينية واليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت فبقيد التصديق خرج الشك والتوهم وبقيد الجزم خرج الظن وبالمطابقة خرج الجهل المركب وبالثابت خرج التقليد * تم المقدمات اليقينية اما بديهيات أونظريات منتهية البهالاستعالة الدور والتسلسل (وأصولها) أى الميقنيات سنة الأول (الاوليات) وهي القضايا التي يحكوفها العقل بعد استيفاء الشرائط كتام العزيزة وانتفاء الموانع كتدنس فطرة بعض العوام بالعقائد المضادة للحق بمجرد التصور الطرفين دون توقف على واسطة كقولنا الكل أعظم من الجزء (و) أما الاصل الناني فهو (المشاهدات) وهي التي محكمها العقل معونه الحس وهي ثلاثة أصناف يه الاول مايدرك بالحواس الظاهرة * الثانى ما يدرك بالباطنة ومنها الوحميات الصادقة * الثالث ما تدركه نفوسناو يسمى الاخيران وجدانيات وفي تعريفنا للشاهدات السابق خاوص من مفاسد * الاول توهم ان الحاكم في المحسوسات الحس * الثاني توهم ان الذي يقع مقدمات للبراهين الامور الجزئية مع انهم مصرحون بأنه لا يقين بالجزئي أصلا لكونه لابقاء لهعلى حال اذيعتريه الكون والفسادي الثالث توهمأن كل محسوس يقيني مع ان اليقيني من المحسوسات هومالم يعارض فيه العقل فليسادراك الحسالسرابماءادراك يقينى واعلمأن وجهاعانة الحسالعقل في هذه القضايا الحسية التي هي كنعو الشمس مشرقة والنار محرقة ان الاحساس بالجزئيات الكثيرة يعد النفس لقبول الحكم بالسكلية (و) أما الاصل الثالث فهو (الجربيات) وهي التي معتاج العقل في الجزم بها الى تكربر المساهدة وقياس خفي وهوان الوقوع المتكرر على نهج واحد لابدله من سبب ومثالها

قولنا السقمونيامسهلالصفراء (و) الاصلالرابعفهو (الحسيات)وهي التي بعكمها العقل بواسطة تكرر المشاهدة والقياس الخفي أيضا كقولنا نور القمرمستفاد من ورالشمس فان هذا الحكم واسطة مشاهدة اختلاف تسكلاته بعسب اختلاف أوضاعه من الشمس قرباو بعداوا لحدس هو الانتقال الدفعيمن المبادى الى المطالب بحفلاف الفكر فان الانسان فيه بتدرج ذهنه بعد تصور المطاوب في تعصيل المبادى فصصل فضاياتم بأخه منها مايناسبه فيرتبه تدر بجافعصل المطاوب والفرق بين الجربيات والحدسيات مع أن مبنى كليما على تكرر المشاهدة و وجودقياس خنى ان السبب في الجربات معاوم السبية مجهول الماهية فلذلك كان القياس المقارن لهاقياسا واحدا هو انه لولم يكن لعلة لم يكن داعاولاأ كثريا وان السبب في الحدسيات معاوم السببية والماهية فلذلك كان المقارن لها أقيسة مختلفة بعسب اختلاف العلل في ماهياتها (و) أما الاصل الخامس فهو (الفطريات) بالفاء والياء نسبة الى الفطرة لان القياس المنب لهامعهافهوموجودمعها فىالفطرةوالعبارة المشمهورة لها هي القضايا التي قياساتهامعها كقولناالأربعة زوج فان الحكوف بواسطة لاتغيب عن الذهن عند ملاحظة اطراف هـ أما الحكوهو الانقسام عنساويين (و) أما الاصل السادس فهو (المتواترات) وهي التي يحكم فياالعقل بواسطة السماع عن جع كثيرلا يجو زالعقل تواطوهم على الكذب كوجود مكة وبغدادوكون سيدنا بحمدادى النبوة وأظهر المعجزة وهي منطوية على قياس خني وهو انه خبرقوم يسميل تواطؤهم على الكذب وكلخبر كذلك فدلوله واقع ولا يتعين عددفها بل المتبر المباغ الموجب المقين فحصول المقين اماره باوغ العدد المبلغ المعتبر وينسترط فيهاشرطان ي أحده الانتهاء الى الحس فلاتواتر في العقليات ي والثاني مساواة الوسط للطرفيه فلابدفي كلمرتبة من عبد يحيل العقل تواطؤهم على الكذب ، هذاولما كان البرهان منقسم الى قسم بن برهان اللم و برهان الار حسب كون الحدالأ وسط عله في الا تبات فقط من قوعله في الا تبات

والنبوت جيعامي أخرى أشار الهما والى تعريفهما فقال (ثم) القياس البرهاني امالي أو إنى فانه (ان كان) الحد (الاوسط مع عليته) أي مع كونه علة (للنسبة) أى تسبة الأكرالي الأصغر (في الدهن) متعلق بالمسدر (عليته) (علم) خبركان (لها) أى النسبة (في الواقع) أيضا (فاسي) أي فبرهانلى نسبة الى اللم والعلة لأنه دال على ماهولم الحكو علته في الواقع ونفس الأمروبكون الحد الأوسط حينتذ عسله في الثبوت أى تبوت الأكبر للاصغر كاانه عله في الاثبات أي العلم بنسبة الأكرالي الاصغرومثاله زيدمتعفن الاخلاط وكلمتعفن الاخلاط محوم فزيد محموم فأن الاوسط وهومتعفن الاخلاط عله لنبوت الجي لزيد في الذهن وفي الخارج جيعا (والا) أي أن لا يكون الحد الأوسط عبلة في التبوت بل في الاثبات فقط سواء كان معاولا الل كرأو كان هو والأ كرمعاولى عله واحدة معايرة لما (فاني)أى فهو برهان انى نسسبة الى الان والنبوت لأنه لم بدل الاعلى إنية الحكو تعققه في الدهن دون علىته في الواقع مثال ما كان الحد الأوسط فسه معاولاللا كبرقولناها المحتوم وكل مجموم متعفن الاخلاط فهذامتعفن الاخلاط فان الجي التي هي الحد الأوسط في هـ أن القياس معاول للا كبرالذي هو التعفن ومثال ما كان في الأوسط مع الا كبرمعاولى علة واحددة قولك هذه الجي تشتدغبا وكلحي تشتدغبا محرقة فهذه الجي محرقة فان اشتدادها غباليس معاولا للاحراق ولاالعكس بل كلاهما معاولان الصفر إالمتعفنة ويعتص أول عذبن القسمين باسم الدليل وتنبهان إ الأول اعلمأن الاوسط في رهان اللم لا يازم أن يكون علة لوجو دالا كرمطلقابل قديكون علة لوجودالا كبرالاصغر فقط كقولنا الانسان حيوان وكل حيوان جسم فان الحيوانية ليستاوجود الجيمية المطلق بل عملة تبوتها الانسان التنبيه الثاني انما كانمن برهان حده الاوسط معاولاللا كبر لايف اليقين وعله معينة بل بعله ما فعده برها نامن حيث افادته عله غيير معينة وعده دلسلا من حيث افادته الظن بعله معينة فتدبر .. قال المصنف (واما جندلي) عطف

على قوله واما برهاني أي القياس ينقسم الى الصناعات الحس لأنه اما برهاني وشأنه كيتوكيت وإماجدلى نسبة الى الجدل من نسبة الأعم الى الأخص لان الجدل قياس مؤلف من قضايامشهو رة أومسامة لالزام الخصم رأيامن الاراء ويسمى باعتبار كونهأر يدانباته بالجدل وضعاوه وأى القياس الجدلى (يتألف من المشهورات) يعنى القضايا التي اشتهرت صحتها فيابين النباس سواء كانت مشهورة عند العموم نحوالعلم حسن وتسمى مشهورات مطلقة أوعند جاعة مخصوصة كقبح ذبح الحيوان عندأهل الهندوسمي مشهورات محدودة وتعتلف هذه بأختلاف الازمنة والأمكنة ولذاقيل للامزجة والعادات دخسل في الاعتقادات فان الامزجة الشديدة بعدون الشرحسنا والرقيقة يعدون اللين حسنا (و) كايتألف الجدل من المشهورات يتألف من (المسلمات) وهي القضاياالتي سلمها الخصمان سواء كانت مشهورة أولا فالمسلمات باعتبار أعم وباعتبار كون المشهورة مسلمة عندغيرا لخصمين أيضا تكون المسلمة أخص قيل والجدل على التعقيق أعم صورة من البرهان اذلا يحتص بالصور القياسية فهوحجة موجبة التسليم سواء كانت قياساأ واستقراء أوتميلا ولهعدة أغراض أهمها اقناعالقاصر عن درك البرهان بأن كان مر تفعاعر ورجة العوام والجاهبرلكن لم برتق الى رتبة الحكاء قالوا وقدأشير اليه في الآية _ ادع الى سبيل ربانبالح كمة والموعظة الحسنة وجادهم بالتي هي أحسن (وإما) قياس (خطابي) بفتم الخاء المعجمة نسبة الى الخطابة وهي إما الحجة الموجبة لرغبة أو رهبة وإمامعني الصناعة التي يتصف بها الوعاظ والخطباء وهي ملكة يقتدربها على تأليف قياسات خطابية جزئية لنرغيب أوترهيب و (يتألف سن المقبولات) وهي قضاياما خوذه عن يعتقدفيه كالعلماء أصحاب السير الحيدة والذكر الجيل وقد تؤخذمن غيرأن تنسب الى أحدوتفيد كالأمثال السائرة (و)من (المظنونات) وهى القضايا التي يعتقد بهااعتقادار اجحاونسبة هذه الى تلك نسبة الخاص الى العاموالغرض من هذه الحجة ترغيب الناس فياينفعهم نتهد يب الاخلاق

وأمرالدبن والدنياليتم لهمأم المعاد والمعاش كايفعله الوعاظ والخطباء وقد لا يكون على صورة القياس اذبصلح التمثيل والاستقراء صورة لهاوقدتكون على صورة قياس غيرمنج مظنون الانتاج واعلمان جهور المتقدمين أخذوا في حدا الخطابة الأمور المأخوذة عن الانساء فليرجه دا عندا كثر المتأخرين بلاعترضوا عليه والحقان ذلك عرض عليهمن اهمال قيودا لحيثيات وهناك كلام آخر لايليق تفصيله بهذا الختصر (واما) قياس (شعرى) نسبة الى السعر الذي هوابرادالامو رائحيله أى الموجبة لتأثر الخيال لعصل المطاوب من السامع فهوانما (يتألف من الخيلات) أى القضايا التي تعيل فتتأثر النفس منها وتجدث اماقبضاأو بسطا كااذاقيل الجرياقوتة سياله فالغرض منه انفعال النفس بالتذاذأونفور وهمافي مقابلة الرغبة والرهبة النانجان من الخطابة وما ذكرناه هوالاصل فى هذا القياس وقد يكمل و بخس فيه بزيادة والزيادة امامن جانب الفاعل وإمامن جانب المنفعل فالأولى كالوزن والصوت الظيب وافادته الحسن أمرجلي بدركه من رق طبعه ولطفت شمائله والثانية كجودة الطبع وصفاء القلب من الشواغل أمااذا خليت لله القاوب فقد تقتل ولكون النفس أطوع الى التعييل منهاالى التصديق تفيد الاشعار في الحروب وعند الاستاحة والاستعطاف مالاتفيدغيرها (واما) قياس (سفسطى) نسبة الى السفسطة المشتقة من سوفسطامعرف سوف اسطا اليونانية الموضوعة لمني الحكمة المموشة المدلسة فان معنى سوف الحسكمة ومعنى اسطاالنمو ية والتدليس فركبتا تركيبامر جباو وضع المركبلعني الحكمة المموهة وهذه التسمية بالنظر لكون مستعملها يقابل بهاالفيلسوف اما بالنظر لكونه يقابل بها الجدلى فتسمى مشاغبة و يجمعهما اسم المغالطة و (يتألف) هذا الصنف (من الوهمات) وهى القضايا التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياسا على المحسوس كقوله كلموجوديعرف العقل كنب الوهم في هنده بيراهين انبات المجردات مسار السه ووراء العالم يعرف العقل كذب الوهم في هذه بامن باستعاله الخسلاء

وتناهى الابعادفضاء لابتناهي وأماحكم الوهم في الامور المحسوسة فحق لتصديق العقله فيها كسائل الهندسة فانهاشديدة الوضوح لايقع فهاا ختلاف بين الوهم والعقل وأما أحكام الوهم في المعقولات الصرفة فكاذبة بدليل أن الوهم بساعد العقل في المقدمات المنجة لهاو ينازعه في النتجة كافي قولنا المتجاد وكل جاد لايحناف منه فهانان المقدمتان مع مواقفة الوحم للعقل في صدقهما يحكم أن الميت مخاف منه واذاحكم الوهم بهذه الكواذب رعاشا يعته النفس كافي أكثر النفوس فانأ كثرالنفوس متسفرة للوهم فالوهميات رعالم تميزعند مهامن الأوليات ولولادفع العقل والعقلاء أحكام الوهم لبقي الالتباس ووقع الجهور في ضلال مبين واعلمأن السبب في ضلال الفرقة الضالة في باب العقائد هو انعماس النفس فى الظلمة المادية واستيلاء الوهم على النفس وتستغيره إياها حتى نظن الكواذب ضرورية وعمدة المخالص هوتجريدالع قلعن الوهم والتفكر التام وذلك التعر يدلا بعصل الابرياضة النفس وفطمهاعن متابعة الهوى كاأن التفكر التام يفتقر تعصيله الى التخلى عني الشراغل المستغرقة للاوقات والانقطاع عن المألوفات والعادات وجميع المسوشات المانعات عن الصفاء (و) كما يتألف القياس المغالطي من الوهميات كذلك يتألف من (المشبهات) وهي القضايا الكاذبة الشبهة بالصادقة الأولية أوالمسبورة والاشتباء امالفظي أومعنوى والمعنوى اما من حبث الصورة أومن حبث المادة فالفظى كالذي يقع بسبب اشتراك الالفاظ والصورى كالذى يقع بسب فقدان الشروط المذكورة في هذا الفن والمادى كالمصادرة على المطاوب والتفصيل في المطولات ﴿ تنبيه مهم ﴾ اعلم أن القدر الواجب ذكره من الصناعات الجس قدأ همله المتأخر ون واختصروا الكلام فهااختصار امخلاوليهم بدلأن طولوالكلام في الاقترانات الشرطية ولوازم الشرطيات معقلة جدواها وأهماوا الكلام فى الصناعات عكسواهذا الموضوع حتى بوافق الوضع الطبع فرحهم الله وعنى عنهم ومن أر ادالمنطق الحق والقسول الفصل فعلسه عطالعة كتب الاقدمين كالشفاء والجاه والجريد

وتلخيصات المحقق ابن رشده في الحال كان المنطق قانونا كلياودستورا عوميا بنطبق على جميع العباوم الخاصة و بعدم عامنها كان ذكر أجزاء العباوم على العموم لانقابه ذا الفن لذا اختيم المصنف بهذا المبعث كتابه فقال

﴿ خَانَهُ أَى فِي أَجِزِ اء العاوم ﴾

واعلمأن حقيقة العملم على الصقيق مسائله واعاعه ما الموضوعات والمبادى من الاجزاءلشدة الارتباطفهو تسمحمنهم (أجزاء العاوم) الحكمية (ثلاتة) والمراد بالعاوم الفنون المدونة فلاينافي ماسبق اطلاق العسلم على الملكة وعلى الادراك أيضاوانه حقيقة في الاخير مجازمشهور في المسائل والملكة لأن لكلمن هـ في الكلامين مقاعاسوغه _ الاول (الموضوعات) وهي التي يحث في العاوم عن اعراضها الذاتية كالمعقولات النواني لهذا العلم فانه يعتث فيه عن اعراضها الذاتية على ماسبق ومعنى كون الموضوع جزء امن العملم انه لابد العلمين تعقق الموضوع وكونه بين الوجود بنفسه أومبر هناعليه في علم آخر فوقه الى أن ينهى الى العلم الاعلى الذي موضوعه الموجود من حيث هوموجود لأن مالا يعرف ثبوته كيف يطلب ثبوت شي له (و) الثاني من الاجزاء (المبادي) وهي اما تصورات أوتصديفات أما التصورات ف(مي حدود الموضوعات) أي تعاريف مايصدقعليهموضوع العلم (و) حدود (أجزائها) أى أجزاء الموضوعات وكالت تعاريف جزئياتها (و) حدود (اعراضها) أي اعراض الموضوعات وخلاصة معنى هندا الضرب سنضربي المبادى انهمايفيد تصور أطراف المسائل (و) أما المبادى التصديقية فهي امًا (مقدمات بينة) واضعة الانعتاج الىشئ فى قبول المتعلم لهاوتسمى عاومامتعار فةوهى إماعامة تستعمل فى جميع العاوم كقولنا الكل أعظم من الجزء والشئ الواحداما أن يكون ثابتا أو منفيا وإماخاصة ببعضها كقول أهل الهندسة الاشياء المساوية لشي واحسد متساوية (أو) مقدمات (مأخوذة) أى مستعارة من علم آخر غير العلم الذي ذكرت فيسه وهي اما أن يتلقاها المتعمل بالقبول وحسن الظن وسمى حينته (۱۶ ـ تنویرالمشرق)

أصولاموضوعة ومثالهاقول اقليدس فيأول كتابه لناأن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل بأى بعد ستناخطاو بكل نقطة شننادا ترة واماأن يتلقاهامع استنكاروتشكك وتسمى مصادرات كقول اقليدس اذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان في جهة أقل من قاعتين فان الخطين اذا أخرجا في تالنا الجهة يتلقيان وقد تكون المقدمة الواحدة أصلاموضوعا عند شغص ومصادرة عند آخر (و) والتالث من الاجزاء (المنائل وهي قضايا تطلب في العلم) أى يطلب التصديق بها بالبرهان (و) للسائل موضوعات ومجولات آما (موضوعاتها) فهي اما (موضوع العلم) كقولهم في العملم الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي (أونوعمنه) كقولهم فيه كل فلك فهو آب عن الحركة المستقمية (أوعرض ذاتيله) تقولهم كلمتصرك فلهميسل (أومركب) من الموضوع والعرضى الداتي كقول المهندس كل مقدار وسط (١) في النسبة فهوضلعما يحيط به الطرفان فانموضوعه هوموضوع الهندسة مععرض ذاتى اومركب من توع الموضوع مع العرض الداتى كقوله كلخط قام على خط فان الزاو يتين الحادثتين على جنبيه إماقائمتان أومساو يتان لقائمتين (و) اما (محمولاتها) أي محمولات المسائل فهي (أمورخارجة عنها) أي عرب موضوعاتهااذلو كانت أجزاء للوضوعات لم تعيم في نبوتها لهاالى برهان لامتناع أنكون جزءالشي مطاوبا بالبرهان لكنا نعتاج في نسوت محولاتها أعني المسائل للوضوعات المالبرهان كاذكرنا من أن المسائل هي القضايا المطاوبة التى برهن علمافي العاوم فالمحولات خارجة عن الموضوعات والالم يبرهن علما

⁽١) قوله وسط الخ معنى كون المقدار وسط فى النسبة ان نسبته الى أحد الطرفين كنسبة الطرف الآخر له مثل الأربعة التي بين الاثنين والثمانية فان الأربعة ضعف الاثنين كا أن الممانية ضعف الأربعة وأمامعنى الضلعية فهو أن الوسط حاصل ضرب أحد الطرفين فى الآخر *

في العاوم (لاحقة) أي أمور عارضة على الموضوعات محمولة عليها وهي صفة لأمور بعدوصفهابالخروج ولوقال المصنف بدلها محمولة لسكان أولى وأظهر (لذوانها) أى اللاحقة لها لماهي هي وهي قسمان اللاحقة لهالذاتها كالتعجب اللاحق للإنسان لذاته واللاحقة لها لمساويها كالضعك اللاحق للإنسان بواسطة التعجب الذي هومساوله فليس المراد بقوله الدوانها القسم الأول فقط على ماقديت وهم من ظاهر العبارة ويسمى القسم الأول بالذاتي الأولى ويسمى القسم الآخر بالذاتي الغير الأولى وفان قلت العوارض الذاتية هي مالا يكون بينهاو بين معروضاتها واسطة وقسد قدمنا أن يحولات المسائل تعتاج في اثباتها لموضوعاتها الى البرهار فهدا خلاف ماذكرنا تمدة يوقلنا أنه لامنافاة اذ محولات المسائل اعاتعتاج الى الواسطة في الاثبات وذلك لاينافي عدم احتياجها الى الواسطة في النبوت هذا يوثم أشار الى اصطلاح آخر غير ماذكره في المبادي والمقدمات فقال (وقد تقال المبادى لما يبدأ به قبل المقصود) من العلمسواء كان داخلافي العلم فيكون من المبادى المصطلخة السابقة أوداخلا يتوقف عليه الشروع (و) تقال (المقدمات لما يتوقف عليه الشروع بوجه البصيرة وفرط الرغبة كتعريف العلم بيان عايته وموضوعه) والفرق بين المبادى والمقدمات على هذا الاصطلاح أن المقدمات خارجة عن العلم لا محالة وأما المبادى فأعم كما أن المبادى على هذا الاصطلاح أعمن المبادى على الاصطلاح الأول أعنى المذكور قبل هذاقيل وهذا الاصطلاح وضعه ابن الحاجب في مختصر الأصول وليكن هذاخاعةما كتبناه على قسم المنطق من متن النهذيب الذي وضعه المحقق العلامة الثاني سعد الدبن التفتاز انى وقد كتبناما كتبناه على عجل لامور يطول ذكرهافالمرجومن حضرات الناظرين أن يعفوا عماعسي يعرض لهمن خطأ وغلط فان العصمة لله وحده على انالو رأينامن طلبة العاوم وأفاضل العاماء إقبالا على هذا الخط الذي تهجناه أوعلى شبه وتنسيطامنهم لناعلى الصرير والتقرير فسوف رونمنا ماهوانفع وأفضل انشاء الله تعالى وفي الختام نتضرعالى

الملك الملام أن ينفع بهـذا التلخيص عموم الطـلاب وأن يزيدنا انشراحا للاشتغال بالعلم والعمل انه سميع قريب آمين يد وليعلم عشر الناظر بنأن حضرة أخى الأستاذ الشيخ عبدالقادر معروف الكردى هوالذي ولامني الهمة فى الاقدام على هذا العمل وساعد فى عليه فلد البه الطولى في تجيزه وابرازه الىحىز الشهودوالعيان لذلك جعلت الكتاب ملكاله فلا يجوز أن يجترئ علىنشره فيعالم المطبوعات غيره الاباذنه منه وليس وذلك الاحفظا لحقوق المستعقين وصونالها عن أيدى الطامعين والله بهدىمن بشاء الىمايشاء و بوفق من بريد الىمابر بدو بسده أزمة التأبيد والتسديد ولهالجهدفي كلمال والثناءفي البداية والماس لتمه وكان الفراغ من طبعه سنة ١٣٣١هجرية على نفقة مساعد المؤلف حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ عبد القادر معروف الكردي

﴿ تَمَارِ يَظُ المُشَايِحَ عَلِي الكتاب ﴾

صورة ما كتبه صدرالحققين وعين أعيان الافاضل المدرسين الشيخ محمد راضى البصراوى أحدكبارعاماء الازهر حفظه الله المحدد الموراوى أحدكبارعاماء الازهر حفظه الله المتدالة وما كنالتهتدى لولا أن هدانا الله لقد جاءت رسل ربنابالحق والصلاة والسلام على من خفض جناحه المؤمنين وعلى آله وأصحابه التابعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين و بعد فاتى عطالعة هذا الكتاب (المسمى تنوير المشرق شرح تهذيب المنطق) للعلامة المحقق الشيخ أحد المحلى قد تصفحته فوجد تهر قيق المبانى دقيق المانى مع وجازة ألفاظه قد الشمل على التحقيق بليغا في أساو به فصيحافى تعبيره نفع الله به و بكتابه العامة والخاصة ووفقنى واياه لما عجه وبرضاه

صورة ما كتبه العالم المحقق والفاصل المدقق علامة الزمان ونور حدقة العرفان الشيخ محد عليان أحداً فاصل علماء الازهر سلمه الله المستخد على ما أنع ، وصلى القه على سيدنا محدوعلى آله و محبه وسلم ، و بعد فقد اطلعت على هذا الشرح فوجدته في تقرير مقاصد المآن كافيا و بصرير مباحث الفن وافيا ينبغى الرجوع اليه والتعويل سيافي هذا الزمان عليه نفع الله به كانفع باصوله

صورة ما كتبه فريد الافاصل المدرسين وبهجة بجالس الصالحين الشيخ هجسد النجدى الشرقاوى أحدكبار مدرسي الازهر حفظه الله المحدفة داطلعت على المحدلة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فقد اطلعت على الشرح المذكور فوجد به نافعام فيدا في بابه جزا الله مؤلفه خديرا ونفع به وحفظه و كذامسا عده حضرة الشيخ عبد القادر معروف الكردى الفقير هجد النجدى الشرقاوى بالازهر

﴿ فهرست تنو برالمشرق شرح تهذيب المنطق ﴾

ككيفا	
, Y	خطبةالكتاب
9	مقدمة في بيان العلم -
١.	الكلام على بياعلم المكتسب
14	الكلام على ادراك نسبة الحكمية
١٤	الكلام على وجودالذهني
10	الكلام على جعل العلم من مقولة الكيف
۲۸	الكلامعلى بيان موضوع المنطق تفصيلا
.44	فصلفى مباحث الالفاظ
۴.	المصت الاول في الدلالة وأقسامها الخ
48	الكلام على بيان دلالة المطابقة والتضمن النح
40	المصث الثانى في انقسام اللفظ من حيث الافرادال
49	المحث الثالث في اختلاف الألفاظ ومعانيها
٤Y	الكلام فى بيان أولو بة الوجود فى الواجب
٤٤	الفصل النانى في المعانى المفردة وفيه مباحث
	المصت الاول في السكلى والجزئي
72	المصالناني في النسب التي بين السكليين
٥Y	المست الثالث في بيان معنى آخر للجزئي
٥٣	المحث الرابع في تقسيم السكلى وفيه ابعاث
	المعث الاول في وجه انعصار الكيات في الحس
02	المتالثانى في الجنس
00	استشكال وجوانه

حصفة

٧٥ المشالنالث في النوع

٦١ العث الرابع في الفصل

٨٦ الصن الخامس في الخاصة

٧٠ العث السادس في العرض العام

٧١ المنالسابع في تقسيات لقسمي العرضي

الماحث الكاي

٧٦ الكلام على وجودالكلى الطبيعي مع بيان الاختلاف فيه

٧٨ الكلام على غلبة أوهام الناس بأن الموجودهو المحسوس

٧٩ فصل في بيان المعرف وأقسامه المح

٨٨ المقصدالثاني في التصديقات

٨٦ الكلام على سان تعريف اللفظى باعدات مهمة

: ١١٠ بيان مصت الموجهات بسيطها ومن كها تفصيلا

١١٠ الكلام على بيان وجو دالعين

١٣٠ السكلام على امكان الخاص والعام تفصيلا

١٧٧ فصل في أقسام الشرطية

١٤١ فصل في التناقض

١٥٤ فصل في العكس المستوى

١٦١ تمةلباب العكس المستوى

فصلفىعكسالنقيص

١٧٣ فصل في القياس

يه ١ فصل في القياس الاقترائي الشرطي

١٩٦ فصلأى في قياس الاستثنائي

١٩٨ فصل في قياس الخلف

عيفة

١٩٩ فصل في الاستقراء والتشيل ١٩٩ فصل في مواد الاقيسه ٢٠٩ فصل في مواد الاقيسه ٢٠٩ خاتمة في اجزاء العاوم

﴿ تَ الْفَهِرِسَ ﴾

